# المقتطف

(أخبـــار ـ تقـاريـر ـ مقـالات)

السبت ـ ٢٠١٩/١/٥م

# الأخبار والتقارير

## شؤون فلسطينية:


| | | |
|---|---|---|
| عباس: حكم ذاتي في الضفة و"إمبراطورية" في غزة | عرب ٤٨ | ٣ |
| خمسة ملثمين يدمّرون مقر تلفزيون فلسطين في غزة بعد اقتحامه | القدس العربي | ٤ |
| حماس: غزة لن تكون ساحة لإحداث الإرباك والفوضى | المركز الفلسطيني | ٦ |
| ولادة قطب فلسطيني جديد في مواجهة حركتي «فتح» و«حماس» | الحياة اللندنية | ٦ |


## شؤون عربية:


| | | |
|---|---|---|
| «عرض سري» حمله وفد كردي إلى موسكو: الحدود لدمشق وتعاون ضد أنقرة | الشرق الأوسط | ٧ |
| مساع لدعوة دمشق إلى قمة بيروت | الأخبار اللبنانية | ١١ |
| توجه عربي لدمج الأسد في التسوية.. فأين تقف السعودية؟ (تحليل) | الأناضول التركية | ١٢ |
| البشير: لهذا السبب نصحونا بالتطبيع مع إسرائيل | وكالات أنباء | ١٥ |


## شؤون إسرائيلية:


| | | |
|---|---|---|
| إسرائيل ترسم ملامح نخالة: "عبقري ومتطرف أكثر من شلح" | عرب ٤٨ | ١٥ |
| مسؤول إسرائيلي بارز: قواتنا غير مستعدة للقتال وسندفع ثمنًا رهيبًا في أي جولة | وكالة سما | ١٧ |
| تقييم إسرائيلي لاستراتيجية "المعركة بين الحروب" | عربي ٢١ | ١٧ |
| الانتخابات الإسرائيلية: الانقسامات الداخلية و"الانفجار الكبير"(١) | العربي الجديد | ١٨ |


## شؤون دولية:


| | | |
|---|---|---|
| إيران تعتزم نشر أحدث سفنها الحربية في المحيط الأطلسي | فرانس برس | ٢٤ |


# المقالات والدراسات


| | | |
|---|---|---|
| هل سيحكم الأردن الضفة الغربية؟ | ماهر أبو طير | ٢٥ |
| خريطة التهديدات: النفوذ الإيراني في سوريا... تسلح حزب الله... التصعيد في غزة | تل ليف رام | ٢٧ |
| إسرائيل تعيش آخر أيام عصرها الذهبي | علي الصالح | ٣٠ |
| إسرائيل في إفريقيا: التمدد في ظل التخاذل العربي | سيدي أحمد ولد الأمير | ٣٣ |
| من المستهدف من إعادة العلاقات العربية مع دمشق.. طهران أم أنقرة؟ | محمود عثمان | ٣٩ |
| سورية في حالة حرب: كيف ستصنع مغادرة القوات الأميركية "شرقا متوحشا"؟ | نيكولاس بلانفورد | ٤٢ |
| «الدرون» تدشن عصر حروب من دون جيوش! | سليم نصار | ٤٧ |
| حالة الإقليم: التفاعلات الرئيسية في منطقة الشرق لأوسط ٢٠١٨ ـ ٢٠١٩ (٢ ـ ٤) | مركز المستقبل للأبحاث | ٥٠ |
| من السلاح إلى السلام: التحوّلات من العمل السياسي المسلّح إلى العمل السياسي السلمي | عمر عاشور | ٥٨ |
| ٢٠١٩ سيكون العام الأسوأ فى حياة ترامب | جون وينر | ٧١ |

## عباس: حكم ذاتي في الضفة و"إمبراطوية" في غزة

**عرب ٤٨ . ٢٠١٩/١/٤**

قال الرئيس الفلسطيني، محمود عباس، خلال لقائه عددًا من الإعلاميين المصريّين، في العاصمة المصريّة، القاهرة، مساء الجمعة، إننا "أمام ثلاثة مواضيع غير محتملة: الوضع الأميركي، والإسرائيلي، والإخوان المسلمين".

وشنّ عبّاس هجومًا لاذعًا على حركة حماس، مهددًا بإجراءات عقابيّة جديدة ضد أهالي قطاع غزّة المحاصر من إسرائيل بالفعل، وأشار عبّاس إلى أن وعد بلفور "هو الذي ينفذ الآن من خلال حكم ذاتي في الضفة الغربية وإمبراطورية في قطاع غزة"، وهذا الذي يجري الآن، و"لن نسمح إطلاقا بمرور هذا المشروع أو أن ينفذ وعد بلفور عام ١٩١٧ برعاية أميركية وبتوقيع بريطاني".

وفيما يتعلق بملف المصالحة، قال عباس "كما تعلمون أن هناك قرارًا بتكليف مصر من الجامعة العربية عام ٢٠٠٧ بالعمل على إنهاء الانقلاب الذي نفذته حركة حماس على المؤسسات الشرعية في قطاع غزة وإنهاء هذه الصفحة وإعادة الوحدة الوطنية، وحصل جلسات واتفاقيات عديدة معهم وبرعاية دول عربية على مدار الفترة السابقة"، مشيرا إلى أن المحكمة الدستورية قررت مؤخرا حل المجلس التشريعي الذي لا يعمل أي شيء منذ ١٢ عاما ويأخذ رواتب كبيرة، حيث أنه يتم صرف مليون دولار شهريا للمجلس الذي لا يعمل بين رواتب ونثريات، كما قررت الدستورية أيضا إجراء انتخابات خلال ٦ أشهر وإذا لم يحصل انتخابات في القدس لن أقبل أي انتخابات، ونحن بصدد اتخاذ أي إجراء آخر إذا لم يسيروا وينفذوا هذا القرار، فأنا غير مستعد أن أدفع شهريا ٩٦ مليون دولار والتي كانت ١١٠ مليون.

وتابع أنه يتم إدخال مبالغ كبيرة لهم (حماس) عن طريق رئيس الحكومة الإسرائيليّى، بنيامين نتنياهو، من خلال كشوفات أسماء الموظفين، ولذلك نحن أمام ٣ مواضيع غير محتملة وهي الوضع الأميركي، والإسرائيلي، والإخوان المسلمين، لأن القادم خطير ولن أنهي حياتي خائنا ولا يوجد لدي سلاح أحارب ولكن أستطيع أن أقول لا، ولدي شعب يقول لا أيضًا.

وحمّل عباس حركة حماس مسؤولية الاعتداء على مقرّ تلفزيون "فلسطين" في قطاع غزّة، الجمعة، قائلًا "أنه كان متوقعا أن تفعل حركة حماس ما فعلته اليوم من اعتداء على مكتب تلفزيون فلسطين في قطاع غزة، حيث أننا طلبنا منهم في ذكرى انطلاقة حركة فتح الـ ٥٤ أن نوقد الشعلة وهم رفضوا، ولكن شبابنا في قطاع غزة أصروا أن يوقدوها بالقوة وما حصل اليوم هو انتقام لما حصل، مضيفا أنه طالما لا يوجد مصالحة بيننا وبينهم سنلغي كل شيء بيننا وبينهم، وسوف لن نستمر بدفع ٩٦ مليون شهريا، حيث أنهم يجبون مستحقات الكهرباء حتى الآن ويقومون ببيع الدواء الذي نرسله لهم".

وشدد عبّاس أن كل الانحياز الأميركي لإسرائيل "لن يزيل أو يقوض حقنا في القدس، ولن يجعلنا نتنازل عن ثوابتنا الوطنية وحقوقنا المشروعة، ولن يجعلنا نوافق على 'صفقة القرن'، التي انتهت بالفعل وهي مخالفة للشرعية الدولية، ولن تغير حقيقة أن 'القدس الشرقية هي عاصمة' دولتنا الفلسطينية".

وأضاف عبّاس أن الأبواب مغلقة تماما مع الولايات المتحدة الأميركية، "إلا إذا تراجعت عن الإجراءات العقابية التي تم اتخاذها ضدنا، وبالتالي ممنوع على أي أحد فلسطيني أيا كان صفته أن يلتقي معهم، علما أننا نحن الدولة تحت الاحتلال عندنا ٨٣ بروتوكولا أمنيا مع ٨٣ دولة وعلى رأسها الولايات المتحدة الأميركية، وكندا، وبريطانيا، وفرنسا، وألمانيا، وإيطاليا، لأننا ضد الإرهاب ونحاربه وعلى استعداد التعاون مع اي أحد ضد الإرهاب".

وقال "طلبنا أن يعاد النظر في اتفاقية باريس الاقتصادية، وعدة اتفاقيات أخرى مع إسرائيل سنطالب بإعادة النظر فيها أيضا، وصولا إلى اتفاق أوسلو حتى لو وصل الأمر لإلغائه، وسننهي كل الاتفاقيات معهم، بالإضافة إلى التنسيق الأمني، مضيفا أن هناك ٨٦ قرارا من مجلس الأمن و٧٢٠ قرارا من الجمعية العامة للأمم المتحدة ولا قرار تم تطبيقه.

---

## خمسة ملثمين يدمّرون مقر تلفزيون فلسطين في غزة بعد اقتحامه

**القدس العربي ـ ٢٠١٩/١/٥**

تعرض مقر تلفزيون فلسطين الرسمي، في حي تل الهوا غرب مدينة غزة، أمس، لاعتداء «آثم» في وضح النهار، عبر فيه الجناة عن حقدهم بتدمير كل ما فيه من آلات تصوير وتسجيل وأرشيف ومعدات وأجهزة كمبيوتر وأثاث، وتم الاعتداء على العاملين في المقر.

وذكرت وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية الرسمية «وفا» أن خمسة مسلحين بعصي وآلات حادة ومسدسات، اقتحموا مقر الهيئة العامة للإذاعة والتلفزيون ودمروا كل محتوياته حتى كاميرات المراقبة دمرت». وأضافت أن المسلحين دمروا كافة الكاميرات الخاصة بالتلفزيون وأجهزة الحاسوب وعبثوا بأرشيف أشرطة التسجيل والبث ودمروها بشكل تام، إضافة إلى تخريب صور الرئيس الفلسطيني محمود عباس المعلقة على الجدران داخل مبنى الهيئة.

وحملت حركة فتح حركة حماس «والجهات التي تدعمها» المسؤولية الكاملة عن الاعتداء الحاقد. وحمل المشرف العام على الإعلام الرسمي الوزير أحمد عساف، خلال لقاء مع تلفزيون فلسطين عقب «الاعتداء الآثم»، اسماعيل هنية ويحيى السنوار، شخصيا، مسؤولية الاعتداء والسماح به، «كونهم يسيطرون على قطاع غزة بقوة السلاح»، مؤكدا أن هذه الجريمة لن تمر، وسيأتي اليوم الذي يدفع فيه كل من خطط وشارك ونفذ الاعتداء، الثمن.

واتهم عساف من وصفها بـ«عصابات حماس» المسلحة بإقامة حاجز قبل أيام أمام مقر التلفزيون في غزة، «وسرقت الكاميرات التي كانت بحوزة المصورين، واحتجزتها لعدة أيام»، لافتا إلى أنه جرى التواصل مع عدد كبير من الجهات حتى تمكنا من استعادتها، وإكمال عملنا.

من جانبه أدان عضو المكتب السياسي لحماس، خليل الحية، الاعتداء، مشددا في الوقت ذاته على ضرورة البحث عن دوافع المنفذين. ونقلت وكالة «صفا» المحلية عنه القول «لا نقبل بأي حال من الأحوال الاعتداء على المؤسسات الوطنية، ولكن من الضروري البحث عن دوافع هؤلاء».

وفي تصريح صحافي قالت وزارة الداخلية التي تديرها حماس في غزة «نستنكر الاعتداء على تلفزيون فلسطين وتخريب بعض ممتلكاته، هذا فعل مرفوض».

وأدان العديد من الفصائل الفلسطينية الأخرى الجريمة، وطالبوا جميعا بالإسراع في الكشف عن الجناة ومعاقبتهم. وطالب نائب الأمين العام للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، قيس عبد الكريم، بكشف ومعاقبة المسؤولين عن الاعتداء والجريمة بحق تلفزيون فلسطين في قطاع غزة. وقال خلال لقاء مع تلفزيون فلسطين، إن المعتدين لاقوا حماية من السلطات النافذة هناك، مشيرا إلى أنه يجب تقديمهم للعدالة وفقا للقانون وقيم العمل الوطني والنضال المشترك.

وقررت قيادة حركة فتح في قطاع غزة إغلاق مقارها كافة، والتوقف التام عن العمل فيها حتى إشعار آخر، وذلك عقب الاعتداء الذي تعرض له مقر تلفزيون فلسطين الرسمي في القطاع صباح أمس. ووزعت الحركة القرار على ناشطيها من خلال «تعميم داخلي».

وقال عاطف أبو سيف المتحدث باسم الحركة، إن القرار جاء كـ «إجراء احترازي» في ظل المضايقات التي تتعرض لها حركة فتح في غزة وملاحقة كوادرها، مضيفا «هناك فوضى مقصودة ومنظمة تمس أبناء فتح في غزة».

وكانت حركة فتح قد أعلنت في وقت سابق عن إقامة مهرجان بذكرى انطلاقتها الـ ٥٤ يوم الإثنين المقبل، ولا يعرف إن كانت الحركة ستستمر في ترتيباتها الداخلية لإقامة المهرجان أم لا، خاصة وأن حركة حماس التي تسيطر على قطاع غزة لم تعط موافقة حتى اللحظة على تنظيم الفعالية.

واتهمت حركة فتح خصمها حماس بالاعتداء على المشاركين في فعالية إيقاد شعلة الانطلاقة مساء الإثنين الماضي، في الوقت الذي سمحت فيه للموالين لمحمد دحلان القيادي المفصول من الحركة بتنظيم احتفال بإيقاد الشعلة.

في المقابل حملت حماس الرئيس محمود عباس وفريقه «المسؤولية الكاملة عن كل تداعيات حالة الاحتقان والسخط التي أوصل إليها الحالة الفلسطينية». وقالت إن ذلك الاحتقان جاء بسبب «سلوكهم وتصرفاتهم الرعناء»، وآخرها حسب بيان حماس، قطع رواتب آلاف من موظفي السلطة الفلسطينية والأسرى والجرحى.

وفي الوقت نفسه أدانت حماس الاعتداء على مكتب تلفزيون فلسطين، وطلبت من وزارة الداخلية في غزة متابعة الحادث وكشف ملابساته كافة، وعدم السماح مطلقا بأن تكون غزة ساحة لإحداث حالة من الإرباك والفوضى، والخروج عن القانون.

يشار إلى أن فتح كانت قد حملت حماس بصفتها المسيطرة على قطاع غزة مسؤولية الاعتداء على تلفزيون فلسطين.

وتنذر الأحداث الميدانية المتتابعة في قطاع غزة بتصعيد الخلاف القائم بين فتح وحماس، بشكل يصعب أي وساطة لتهدئة الأمور بينهما، خاصة في ظل وجود الرئيس الفلسطيني محمود عباس حاليا في القاهرة، حيث سيلتقي نظيره عبد الفتاح السيسي. وتشرف القاهرة على ملف الوساطة لإنهاء الانقسام.

---

## حماس: غزة لن تكون ساحة لإحداث الإرباك والفوضى

**غزة- المركز الفلسطيني للإعلام . ٢٠١٩/١/٥**

حملت حركة المقاومة الإسلامية "حماس"، رئيس السلطة الفلسطينية "المنتهية ولايته" محمود عباس، وفريقه المسؤولية الكاملة عن كل تداعيات حالة الاحتقان والسخط التي أوصلوا إليها الحالة الفلسطينية بسلوكهم وتصرفاتهم "الرعناء" تجاه شعبنا عامة، وأهلنا في غزة خصوصًا.

وقالت الحركة في بيانٍ، مساء الجمعة: "كان آخر تلك التصرفات انتقامهم من آلاف من موظفي السلطة الفلسطينية والأسرى والجرحى بقطع رواتبهم ومحاربتهم في أرزاقهم وقوت أولادهم؛ بهدف الضغط عليهم لتنفيذ سياساتهم العدائية لأبناء شعبهم؛ تماشيًا مع المصالح الخاصة لهذا الفريق المرتبط مباشرة مع الاحتلال الإسرائيلي ومصالحه".

وعبرت الحركة عن رفضها للاعتداء على مكتب تلفزيون فلسطين اليوم، وطالبت وزارةَ الداخلية في غزة بضرورة متابعة الحادث وكشف ملابساته كافة.

كما طالبت بعدم السماح مطلقًا أن تكون غزة ساحة لإحداث حالة من الإرباك والفوضى، والخروج عن القانون، والأخذ على يد كل من تسول له نفسه التساوق مع فريق سلطة عباس، وتنفيذ أجنداتهم ومصالحهم باستغلال أي أحداث، أو تجيير أي مناسبات فئوية لتحقيق أهدافهم الخاصة.

---

## ولادة قطب فلسطيني جديد في مواجهة حركتي «فتح» و«حماس»

**الحياة . ٢٠١٩/١/٤**

أعلن في رام الله وغزة أمس، عن تشكيل قطب سياسي فلسطيني جديد، يحمل اسم «التجمع الديموقراطي»، في محاول لكسر حالة الاستقطاب الشديد بين حركتي «فتح» و«حماس» اللتين تحتكران العمل السياسي الفلسطيني، حيث تسيطر الاولى على الضفة الغربية والثانية على قطاع غزة.

وضم التجمع شخصيات مستقلة ومجموعات حراكية الى جانب خمسة احزاب يسارية هي «الجبهة الشعبية»، و«الجبهة الديمقراطية»، و«المبادرة الوطنية»، و«حزب الشعب»، و«فدا».

وشهدت الحياة السياسية في الاراضي الفلسطيني حالة استقطاب وتدهور شديد منذ الانقسام بين حركتي «فتح» و«حماس» في العام ٢٠٠٧، نتج عنها توقف الانتخابات الرئاسية والبرلمانية وحل المجلس التشريعي، وشيوع انتهاكات حقوق الانسان من اعتقالات سياسية وتعذيب ومحاكمات اعتباطية وملاحقة اصحاب الرأي، وتعزيز الولاءات الشخصية وانتشار ظاهرة التعينات على اساس الولاء في الوظائف الحكومية وغيرها.

ويرى القائمون على «التجمع الجديد» ان امامهم فرصة لإعادة احياء الحياة الديموقراطية واعادة الانتخابات وانهاء الانقسام وتعزيز المشاركة الشعبية في مواجهة الاحتلال ومخططاته الرامية الى تصفية القضية الفلسطينية. لكن الكثير من المراقبين لا يتوقعون له تحقيق هذا البرنامج الطموح بسبب النمط الفصائلي التقليدي المسيطر على قيادته.

وأعلن التجمع عن برنامج عمل يتضمن «تصعيد الضغط السياسي والشعبي من اجل انهاء الانقسام، وتنفيذ اتفاقات المصالحة، وتنفيذ قرارات المجلس الوطني الفلسطيني والدفاع عن الحقوق والحريات الديموقراطية والتصدي لانتهاكات حقوق الانسان وتامين الحقوق الاجتماعية والاقتصادية وتمكين الشباب واسقاط صفقة القرن وغيرها»؟

وجاء في البيان التأسيسي الذي تلاه الدكتور ممدوح العكر، احد الشخصيات الوطنية المستقلة: «يدعو التجمع الديموقراطي ابناء شعبنا الى المشاركة الفاعلة في الانشطة الرامية الى الحد من حالة الاستقطاب الثنائي التي افسدت الحياة السياسة الفلسطينية من أجل فتح آفاق الأمل والتجديد امام حركتنا الوطنية للخروج من أزمتها».

وأعلن التجمع عن نفسه «كإطار واسع لتأطير كل الديموقراطيين والتقدميين وفسح المجال الكبير لكل من هو مستعد للانخراط في هذا البديل خاصة الشباب والنساء».

---

## «عرض سري» حمله وفد كردي إلى موسكو: الحدود لدمشق وتعاون ضد أنقرة

## تكشف تفاصيل زيارتي قائد «الوحدات» إلى العاصمتين السورية والروسية... واتصالات لترتيب جولة لبولتون في شرق الفرات

**لندن: إبراهيم حميدي . الشرق الأوسط . ٢٠١٩/١/٥**

بمجرد إعلان الرئيس الأميركي دونالد ترمب عزمه «الانسحاب الكامل والسريع» من سوريا، كثف القادة الأكراد السوريون اتصالاتهم في أكثر من اتجاه، كان بينها قيام قائد «وحدات حماية الشعب» الكردية سيبان حمو على رأس وفد رفيع المستوى بزيارات سرية إلى قاعدة حميميم ودمشق وموسكو للحصول على «ضمانات روسية» لترتيبات عسكرية وإدارية بينها تسليم الحدود السورية إلى دمشق لـ«قطع الطريق على تركيا».

على الضفة الأخرى، تستعجل الإدارة الأميركية اتصالاتها العسكرية والسياسية لضبط إيقاع ترتيبات الخروج من سوريا، إذ انه بالتزامن مع جولة وزير الخارجية الأميركي مايك بومبيو في الشرق الاوسط، تجري اتصالات لترتيب زيارة غير معلنة لمستشار الأمن القومي جون بولتون ورئيس الأركان جون دونفور ومسؤول الملف السوري جيمس جيفري إلى شرق سوريا بعد محادثات الوفد في أنقرة يوم الاثنين وقبل توجهه إلى تل أبيب. وفي حال حصول هذه الزيارة، ستكون الأرفع من نوعها لمسؤول أميركي إلى سوريا منذ بدء التحالف الدولي عملياته في ٢٠١٤.

**من حمييم الى دمشق**

في التفاصيل، بعد أيام من تغريدة ترمب على موقع «تويتر» وإعلانه أنه أبلغ الرئيس التركي رجب طيب إردوغان في ١٤ الشهر الماضي نيته القيام بـ«انسحاب سريع وكامل» من سوريا، طار وفد من «الوحدات» الكردية بقيادة حمو إلى حميميم ثم جرى لقاء سري في دمشق ضم مدير مكتب الأمن الوطني اللواء علي مملوك ووزير الدفاع العماد علي أيوب ورئيس شعبة الاستخبارات العسكرية بحضور وفد عسكري روسي رفيع المستوى.

رسالة «الوحدات» إلى دمشق، بحسب المعلومات المتوفرة لـ«الشرق الأوسط»، كانت ضرورة «عدم تكرار خطيئة عفرين: تشدد الطرفين في دمشق وقامشلو (القامشلي) أدى إلى خسارة عفرين لصالح حلفاء أنقرة» عندما بدأ الجيش التركي بضوء أخضر روسي في بداية العام عملية «غضن الزيتون» وأدت إلى السيطرة الكاملة عليها بعد رفض دمشق عرض كردي بمحاصصة في المدينة الواقعة في ريف حلب. وقال القيادي: «الآن عفرين ليست معنا وليست معكم».

كما أبلغ وفد «الوحدات» المسؤولين في دمشق، أن عدم تكرار الخطأ يتطلب «المرونة وتحديد الأولويات»، حيث قال أحدهم: «نحن مختلفون حول مستقبل سوريا لكن ليس على سوريا وحدودها ووحدتها». وأبلغهم بعرض مفاده استعداد «الوحدات» لتسليم جميع النقاط الحدودية لـ«بسط سيادة الدولة السورية» ثم يجري ترك موضوع الدستور والحل السياسي للمستقبل، شرط أن يكون «الضامن روسيا لهذه الترتيبات».

منبج كانت المختبر للتعاون المتجدد بين دمشق و«الوحدات». إذ جرى التفاهم على إصدار مواقف علنية منسقة تسمح بأن تدخل قوات الحكومة إلى منبج. وفي ٢٨ ديسمبر (كانون الأول)، أي بعد يومين من الاجتماع السري، صدر بيان من قيادة «الوحدات» رحب بدخل الجيش السوري إلى منبج وآخر من وزارة الدفاع السورية تضمن المسؤولية عن «استعادة السيادة الكاملة للدولة». تزامن البيانان مع إعلان الحكومة الروسية أن الجيش السوري سيتسلم المناطق التي يخرج منها الأميركيون، بموجب تفاهمات دمشق – «الوحدات».

للعلم، فإن منبج هي نقطة تعاون أميركي – تركي بموجب خريطة طريق أبرمت منتصف العام الماضي، تضمنت انسحاب «الوحدات» منها وتسيير دوريات مشتركة بين حلفاء أنقرة وحلفاء واشنطن في ريف منبج، إضافة إلى تشكيل مجلس مدني جديد وإعادة صوغ المجلس العسكري الحالي.

بعد تغريدة ترمب، برز سباق بين أنقرة وحلفائها ودمشق و«الوحدات» إلى منبج. بموجب تفاهمات دمشق – «الوحدات»، تقدمت قوات الحكومة السورية نحو منبج، بالتزامن مع رفع العلم الرسمي السوري في المدينة، في

وقت كانت فصائل تدعمها تركيا تتقدم من شمال منبج. المفاجأة كانت هي الموقف الأميركي. وقتذاك، بدأ الرئيس ترمب يخفف من وطأة تغريدته المفاجئة وسط حديث عن برنامج زمني للانسحاب وبطء في تنفيذه وعدم استعجال عودة دمشق.

وإذ استمر الطيران الأميركي في التحليق فوق منبج، فإن الجانب الروسي تدخل بعد اتصالات رفيعة عبر خط «منع الصدام» مع الجانب الأميركي ومع تركيا، جرى إنجاز تفاهم جديد: عودة قوات الحكومة ٣٠ كيلومترا بعيدا من منبج وفي عريما حيث يقع مركز روسي بعدما أخذت دمشق بعض المواقع. وبقاء فصائل حليفة لأنقرة من «درع الفرات» بعيدا عن منبج.

عليه، تغيرت خريطة الانتشار الجديدة في منبج وما حولها: قوات الحكومة تنتشر جنوب المدينة وشمالها، فيما تقع القوات الأميركية في المدينة وغربها، بحيث باتت لأول مرة القوات الأميركية وقوات دمشق وجها لوجه. وروى قيادي كردي أن ضابطا من قوات الحكومة تحدث مع ضابط أميركي قائلا له: «نحن لسنا ضدكم، بل ضد تركيا». واستمر تسيير الدوريات الأميركية قرب الجيش السوري من دون أي صدام.

لكن جهود «سد الذرائع» بقيت مستمرة. إذ أعلنت دمشق وموسكو قبل يومين أن «الوحدات» سحبت ٤٠٠ من عناصر من منبج ردا على قول تركيا بأن تريد تطهير المدينة من «الوحدات». هناك من شكك بدقة هذه الانسحابات كونها كانت «إعلامية فقط لأن الوحدات لم تكن موجود أصلا». ورهان دمشق و«الوحدات» ألا يتكرر «خطأ عفرين»: وقتذاك منع الروس تطبيق تفاهمات الطرفين وسمح الروس لتركيا باستخدام الطيران لأن ما بين موسكو وأنقرة أكبر من عفرين ومما بين دمشق والقامشلي.

**شطرنج روسي**

بالتزامن مع لعبة الشطرنج العسكري في رقعة منبج، كانت موسكو تستضيف وفدين في ذات اليوم في ٢٩ الشهر الماضي: الأول، علني ضم وزير الخارجية التركي مولود جاويش أوغلو ووزير الدفاع خلوصي أكار ومدير المخابرات هاكان فيدان. الثاني، سري ضم قائد «وحدات حماية الشعب» الكردية سيبان حمو. حمو التقى وزير الدفاع الروسي سيرغي شويغو ورئيس الأركان فاليري غيراسيموف ورئيس غرفة العمليات في هيئة الأركان سيرغي رودسكوي، حيث جرت اللقاءات قبل المحادثات الروسية – التركية وبعدها.

بحسب المعلومات، فإن موسكو تسعى إلى لعب دور الحكم للوصول إلى ترتيبات مقبولة تركيا وكرديا وبتفاهم مع دمشق وصفقة مع واشنطن. جدد الوفد الكردي تأكيده الاستعداد لتسليم جميع الحدود السورية إلى دمشق لقطع الطريق على توغل تركي. هنا طرحت فكرة قيام شريط أمني داخل الحدود السورية مع تركيا. إذ أن الوفد التركي تحدث عن شريط بعمق ٢٠ – ٣٠ كيلومترا، مقابل قبول روسي لعمق بين ٥ و ١٠ كيلومترات.

لكن الوفد الكردي أعلن رفض مقترح كهذا، إذ قال أحدهم: «بإمكان تركيا أن تقيم شريطا أمنيا في أراضيها كما أن هناك قرى ومدنا كثيرة على الحدود ذات أغلبية كردية»، في وقت بدا موقف أنقرة «حاسما في رفض أي وجود للوحدات على الحدود أو عودة دمشق للسيطرة عليها كي لا تتكرر تجربة الثمانينات والتسعينات»، بحسب

مصدر دبلوماسي. وقال: «أنقرة لا تريد عودة التعاون بين دمشق وحزب العمال كما كان قبل توقيع اتفاق أضنا في منتصف ١٩٩٨».

سياسيا، جدد حمو للجانب الروسي «رفض التقسيم والتمسك بسوريا واحدة موحدة... لكن لا بد من إجراء تغييرات في سوريا إذ أنه لا يمكن العودة إلى الماضي». لذلك، فهو اقترح معادلة: الحدود للدولة المركزية والإدارات محلية. كما طالب روسيا بأن تكون «ضامنة للحل السوري والترتيبات المستقبلية». وتراهن شخصيات كردية على قيام الجانب الروسي بإخراج مسودة الدستور الروسي لسوريا من أدراج خزائن وزارة الدفاع، خصوصا أنه ينص على اعتراف بحقوق الأكراد ومشاركتهم السياسية في الإدارة وفق سلسلة إجراءات بينها تأسيس «جمعية المناطق» الموازية للبرلمان.

هذا الهجوم الدبلوماسي الكردي نحو موسكو يأتي بعد فتور بين الطرفين منذ عملية «غصن الزيتون» في عفرين عندما شعر قياديون أكراد بـ«طعنة في الظهر» كما أنه يأتي بعد حديث عن «خيانة أميركية» في وقت لا يريد الأكراد العودة إلى الجبال بعدما ألفوا سهول الجزيرة السورية لسنوات، بحسب مصدر.

ويجري التواصل مع موسكو في وقت لم تلاحظ قيادة «الوحدات» تغييرات عسكرية كبرى لجهة تنفيذ الانسحاب الأميركي من شرق الفرات ومنبج وقاعدة التنف. إذ تجري استعدادات لاستقبال بولتون كما أن الحضور الدبلوماسي الأميركي والفرنسي لا يزال قائما، إضافة إلى القواعد العسكرية والوحدات الخاصة. الهدف الأميركي هو الوصول إلى ترتيبات عسكرية وإدارية خلال ١٢٠ يوما تخفف من أعباء السباق على ملء الفراغ.

لذلك، فإن بولتون يزور أنقرة وشرق سوريا وإسرائيل وروسيا للوصول إلى ترتيبات. وهناك اعتقاد أن مآلات الترتيبات الأميركية – الروسية – التركية (بعلم دمشق) ستتضمن حصول تركيا على شريط أمني يحدد عمقه وإمكانية التوغل أو توجيه ضربات جوية ضد إرهابيين وتفاهمات حول مصير السلاح الثقيل والقواعد العسكرية مقابل وجود رمزي للدولة السورية على الحدود وترتيبات تتعلق بالتوازن بين المكونات العربية والكردية ونوع من أنواع الإدارة الذاتية والمحاصصة على الثروات الطبيعية (نفط وغاز وسدود وزراعة) بالتزامن مع قبول أميركي لتصور روسيا لتركيبة اللجنة الدستورية وعملها ومرجعيتها لتنفيذ القرار ٢٢٥٤.

وتربط موسكو مصير شرق الفرات بمصير إدلب لدفع أنقرة لاستعجال تنفيذ تعهداتها في اتفاق سوتشي خصوصاً ما يتعلق بإقامة المنطقة الآمنة بعمق ١٥ – ٢٠ كيلومترا و«تحييد الإرهابيين» وإعادة طريقي حلب – اللاذقية وحلب – حماة إلى دمشق. وهناك من يربط بين المفاوضات للوصول إلى ترتيبات والاقتتال بين فصائل معارضة و«هيئة تحرير الشام» (النصرة سابقا) ذلك أن الأخيرة باتت تقترب لتكون وجها لوجه مع قوات الحكومة شمال البلاد بعدما كانت منعت الفصائل من القتال مع حلفاء انقرة شرق نهر الفرات.

---

## مساع لدعوة دمشق الى قمة بيروت

**الأخبار ـ ٢٠١٨/١/٤**

فيما تستكمل دوائر القصر الجمهوري في بعبدا إجراءات التحضير لـ«القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية»، التي تُعقد في بيروت بين ١٦ و٢٠ كانون الثاني الجاري، تخضع هذه القمة للرصد من زاويتين: الأولى، مستوى الحضور العربي، وكيفية التعامل اللبناني مع مسألة دعوة سوريا للمشاركة. في الأولى، لم يتضح الأمر تماماً. الملك الأردني عبدالله اعتذر عن عدم الحضور، الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي كان قد أكّد حضوره شخصياً، لكن هذا الأمر لم يعد مؤكداً. يُضاف إلى ذلك أن السعودية لم تبلغ لبنان بعد بمستوى تمثيلها. وبحسب مصادر ديبلوماسية، فإن كلاً من الإمارات والبحرين ستلتزمان بمستوى التمثيل السعودي. وعلى هذا الأساس، جرى التداول أمس بشائعات تفيد بأن لبنان قد يطلب تأجيل القمة، لكن مصادر في وزارة الخارجية نفت ذلك بتاتاً، علماً أن القصر الجمهوري وزّع أمس على وسائل الإعلام جدول أعمال القمة وتفاصيل الاجتماعات التحضيرية.

دعوة سوريا للمشاركة في القمة لم تُحسم بعد. فقد علمت «الأخبار» أن ثمة مسعى لبنانياً – مصرياً مشتركاً، يهدف إلى بحث إمكان توجيه الدعوة إلى الرئيس السوري بشار الأسد. وبحسب مصادر مطلعة، فإن لبنان يرمي إلى الحصول على «مباركة سعودية» قبل دعوة دمشق، ولا فرق إن كانت هذه «المباركة» علنية أو ضمنية. ولم تتضح بعد نتيجة هذا الجهد. في العاصمة السورية، تؤكد مصادر رفيعة المستوى في وزارة الخارجية لـ«الأخبار» أن «سوريا لم تتبلّغ بتوجه وفد لبناني قريباً إلى دمشق لتسليم دعوة للمشاركة في القمة»، لافتة، رداً على سؤال، إلى «أننا نتفهّم موقف الإخوة في لبنان ولا نضغط عليهم». ورفضت المصادر الربط بين القمة الاقتصادية في بيروت وملف عودة سوريا إلى الجامعة العربية.

وكانت كتلة الوفاء للمقاومة قد أعلنت أمس، بعد اجتماعها، أنها «ترى أن لبنان معني بدعوة سوريا للمشاركة في القمة الاقتصادية العربية التي ستنعقد على أرضه، لما في ذلك من قوة للبنان ومصلحة استراتيجية له، خصوصاً أن الظروف الراهنة تشهد مناخاً عربياً إيجابياً تتسارع فيه الدول العربية للعودة إلى سوريا، فيما لبنان الجار الأقرب وصاحب المصلحة الأكيدة يجدر به أن يكون في طليعة المبادرين لتعزيز هذا المناخ».

وبعيداً من هذه القضية، لا تزال مفاوضات تأليف الحكومة تراوح مكانها، بعد مبادرة رئيس الجمهورية إلى التنازل عن مقعد من حصته لتمثيل اللقاء التشاوري. وكان من المنتظر أن ينحصر التفاوض في شكل إخراج هذا الحل، لا في مضمونه، لتحديد «مكان جلوس» ممثل اللقاء التشاوري: أن يكون ممثلاً حصرياً للنواب الستة، أو أن يكون ممثلاً لهم في حصة رئيس الجمهورية، أو أن تُستنسخ تجربة حزب الطاشناق داخل تكتل «لبنان القوي»، فيكون وزير «سنّة ٨ آذار» ممثلاً لهم، لكنه يشارك في اجتماعات التكتل. لكن الوزير جبران باسيل تقدّم بخمسة اقتراحات لحل الأزمة، أسقِط اثنان منها، بينها اقتراح رفع عدد الوزراء إلى ٣٦ وزيراً، ليعود النقاش إلى المربّع الأول. وبحسب ما عمم باسيل أمس عبر مصادره، فإن عدد المقترحات التي يتركز البحث عليها هي ثلاثة من

أصل خمسة. وفيما ترى القوى المعنية بالتأليف، سواء في فريق ٨ آذار أو في تيار المستقبل، أن تدخّل باسيل أدى إلى عرقلة عملية التأليف، توقعت مصادر الأخير أن «تفضي اتصالاته إلى حل أكيد في الأيام القليلة المقبلة».

---

## توجه عربي لدمج الأسد في التسوية.. فأين تقف السعودية؟ (تحليل)

**الأناضول ـ ٢٠١٩/١/٤**

في ما يشبه الانفتاح العربي على سوريا، شهدت الساحة العربية عددا من الخطوات "غير المتوقعة" بذرائع شتى، لإعادة العلاقات بين عدد من الدول العربية والحكومة السورية.

بداية من المهم الإشارة إلى أنه ليس بالضرورة أن يعكس الموقف الرسمي العربي واقع الحراك السياسي الهادف إلى عودة العلاقات مع سوريا عبر زيارات لمسؤولين سوريين، أو إعادة فتح سفارات عدد من الدول العربية، أو زيارات لمسؤولين عرب إلى دمشق، مثل زيارة الرئيس السوداني عمر البشير إلى دمشق في ١٦ ديسمبر / كانون الأول الماضي، وهي أول زيارة لرئيس عربي منذ اندلاع الحرب الأهلية في سوريا عام ٢٠١١.

وأثارت المعالجة الأمنية التي انتهجها النظام السوري بعد اندلاع الثورة شتاء ٢٠١١، وسقوط المئات من المحتجين، ردود فعل استدعت تبني مواقف عربية ودولية مناهضة لسياسات النظام السوري.

كانت المملكة العربية السعودية من بين أوائل الدول التي اتخذت إجراءات عقابية ضد النظام السوري، ردا على قمع قوات النظام للمحتجين واستخدام القوة العسكرية ضدهم.

ومنذ بدايات الثورة السورية، تبنى العاهل السعودي الراحل عبد الله بن عبد العزيز موقفا مناهضا للنظام السوري، داعيا بشكل علني إلى دعم وتسليح المعارضة السورية بهدف إسقاط النظام.

راهنت الدول العربية على إمكانية إسقاط نظام الرئيس السوري بشار الأسد بعد الثورة السورية، وقدمت لفصائل المعارضة المسلحة مختلف أنواع الدعم العسكري والمالي والسياسي، إلا أن عوامل عدة، منها التدخل الروسي صيف عام ٢٠١٥ إلى جانب قوات النظام، والدعم الإيراني المتعدد الجوانب، حالت دون إسقاط النظام، وأدت إلى استعادته السيطرة على الأراضي التي خرجت عن سيطرته منذ عام ٢٠١٢ بشكل تدريجي، ضمن استراتيجية استعادة كامل الأراضي السورية قبل إنجاز التسوية السياسية التي ترعاها الأمم المتحدة.

ومع إدراك القادة العرب عدم إمكانية إسقاط النظام السوري بالحل العسكري، بدأ يتنامى اتجاه يرى أن إسقاطه يمكن أن يتحقق خلال الفترة الانتقالية التي ستؤسس لكتابة دستور من ممثلي النظام والمعارضة والمستقلين، ومن ثم إجراء انتخابات تشريعية ورئاسية.

وهناك مقاربة عربية أو خليجية حالية تتمحور حول أن أي انضمام عربي، بما في ذلك سوريا، إلى الجهد العربي المشترك سيؤدي حتما إلى الحد من النفوذ الإيراني والتهديدات المفترضة على دول المنطقة، الخليجية تحديدا، إلا أن السعودية لا تزال رسميا خارج نطاق الدول التي أعادت أو تنوي إعادة علاقاتها مع سوريا.

تربط دول عدة، منها الكويت، بين تبني جامعة الدول العربية إنهاء تعليق عضوية سوريا، وتبني النظام السوري بشكل جدي مفاوضات الحل السياسي وصولا إلى المرحلة الانتقالية، وعلى الرغم من أن موقفا سعوديا لم يتم إعلانه رسميا بهذا الشأن، إلا أن الأرجح أنها تتبنى موقفا مماثلا للكويت، ويذهب أبعد من ذلك قليلا بربط تعهداتها بإعادة الإعمار مع انتهاء المرحلة الانتقالية.

ينظر مراقبون إلى أن إعادة الإمارات العربية المتحدة فتح سفارتها في دمشق جاءت بالتنسيق أو بالتشاور مع السعودية، نظرا لطبيعة علاقات البلدين وموقفهما من التصدي للنفوذ الإيراني في المنطقة، والذي يعتقد أن الاستراتيجية الخليجية الجديدة تشدد على أن إعادة العلاقات مع سوريا يمكن أن تحولها بعيدا عن دائرة النفوذ الإيراني، بعد فشل الرهان على المعارضة المسلحة في إسقاط النظام.

وبالتوازي مع الموقف الرسمي السعودي، يعتقد على نطاق واسع أن فتح سفارة الإمارات في دمشق سيكون بمثابة قناة خلفية للدبلوماسية السعودية في سوريا، حتى من دون أن تعيد علاقاتها مع سوريا، أو تعيد فتح سفارتها في دمشق.

وفي أكتوبر / تشرين الأول ٢٠١٨، تحدث الرئيس السوري إلى إحدى الصحف الكويتية عن توصل بلاده إلى "تفاهمات" مع عدد من الدول العربية بعد سنوات من القطيعة والعداء.

ويعتقد مسؤولون خليجيون، مثل وزير خارجية البحرين، أنه ليس من الصواب أن يتم التعامل مع الشأن السوري من قبل لاعبين إقليميين ودوليين في ظل الغياب العربي.

وفي ذات السياق، أيد البرلمان العربي في ديسمبر / كانون الأول ٢٠١٨ عودة سوريا إلى جامعة الدول العربية، وإعادة فتح السفارات العربية في دمشق.

دفعت الحرب الأهلية السورية إلى تدخل أطراف إقليمية ودولية متنافسة خاضت حروبها على الأراضي السورية طوال سنوات، دون نجاح أي طرف بحسم الصراع لمصلحته، في حين بدت الحرب الأهلية في مراحلها النهائية مع وقائع ميدانية تؤكد نجاح قوات النظام عسكريا في استعادة المزيد من الأراضي التي سبق أن خسرتها لمصلحة فصائل المعارضة المسلحة، أو الجماعات الإسلامية المتشددة.

لذلك يبدو للكثير من الدول التي سبق أن تبنت مواقف معادية للنظام السوري، أنه حان الأوان أن تعيد مواقفها في ضوء إفرازات الواقع الميداني الجديد، والتكيف معه في مراحل تالية.

سيكون على الكثير من الدول العربية المترددة في إعادة علاقاتها مع سوريا انتظار انعقاد القمة العربية التي ستستضيفها تونس في مارس / آذار المقبل، والتي من المرجح أن تخرج بقرار توافقي لإعادة سوريا ثانية إلى جامعة الدول العربية، وربما كان الرئيس السوري ضمن المدعوين لحضورها في حال صحت التقارير الإعلامية التي تتحدث عن احتمالات تبني جامعة الدول العربية قرارا بعودة سوريا قبل موعد انعقاد القمة.

على صعيد ذي صلة، قد يكون قرار الرئيس الأمريكي في ١٩ ديسمبر / كانون الأول ٢٠١٨ سحب قوات بلاده من سوريا، وفشل الرهان على المعارضة المسلحة في إسقاط النظام السوري، من بين أهم العوامل التي دفعت أو

ستدفع دولا عربية أو خليجية إلى إعادة علاقاتها المقطوعة منذ سنوات مع سوريا، طالما أن الانسحاب الأمريكي سيؤدي فعلا إلى إضعاف قدرات القوى المعارضة للنظام السوري في مواجهته.

ليس من المؤكد صحة التقارير التي نشرتها وسائل إعلام قريبة من النظام السوري، عن إبلاغ المملكة العربية السعودية الدول العربية الأخرى بأنها لا ترى أي عوائق أمام إعادة عضوية سوريا في جامعة الدول العربية، كما أن أي مسؤول سعودي لم ينف صحة هذه التقارير التي قالت إنها "نقلا عن دبلوماسي" دون تحديد هويته.

ووفقا لتقارير إعلامية، فإن الولايات المتحدة مارست ضغوطا حالت دون زيارة مسؤولين مصريين بالتنسيق مع السعودية للعاصمة السورية، تماشيا مع جهود البلدين لاستعادة عضوية سوريا في الجامعة العربية، ونتيجة لذلك زار الرئيس السوداني دمشق في ١٦ ديسمبر / كانون الأول ٢٠١٨ لذات المهمة.

لذلك يمكن الأخذ بالحسبان أن "إعادة" العلاقات السعودية مع دمشق تتعارض مع الموقف الأمريكي الذي يتجه نحو تسليم ملف إعادة الإعمار إلى السعودية، وهو جزء من سياسة متعددة الأبعاد تتضمن استبدال القوات الأمريكية المقرر انسحابها بقوات عربية في مناطق شرق وشمال شرقي سوريا، يمكن أن تضم مصر والأردن ودولا أخرى بالإضافة إلى السعودية.

ثمة إجماع يمكن استخلاصه من تصريحات لمسؤولين عرب في دول عدة، أن أي عودة لعلاقات طبيعية مع سوريا لا بد أن تقترن زمنيا بإنهاء الصراع المسلح، والذهاب إلى الحل السياسي الذي يكفل تحقيق إرادة الشعب السوري وتطلعاته، قبل عودة سوريا إلى عضويتها الكاملة في الجامعة العربية والمنظمات التابعة لها، أو التمثيل الدبلوماسي المتبادل.

كما أن ملف إعادة الإعمار يرتبط، وفق رؤية الأمم المتحدة والاتحاد الأوربي، والولايات المتحدة والسعودية أيضا، بأن أي مبالغ مالية يتم تقديمها لإعادة الإعمار ستكون مرهونة بالتوصل إلى حل سياسي يضمن إيجاد بديل عن النظام القائم من خلال مفاوضات التسوية النهائية وفق جنيف واحد، وقرارات مجلس الأمن الدولي ذات الصلة.

وتجمع الدول العربية على وحدة الأراضي السورية وسيادة سوريا واستقلالها، وضرورة إنهاء الحرب الأهلية وفق مخرجات مؤتمر جنيف الذي تشرف عليه الأمم المتحدة، وتتبناه السعودية والأردن ومصر، بالإضافة إلى المانيا وفرنسا وبريطانيا برعاية الولايات المتحدة، ضمن ما يعرف باسم مجموعة الدول السبع، أو "المجموعة المصغرة".

والى جانب التزام السعودية بالعمل ضمن "المجموعة المصغرة"، فإن السعودية التي لم تعترض على شركاء لها أعادوا فتح سفاراتهم بدمشق، سيكون عليها أولا التأكد . عبر ما ينقله لها هؤلاء الشركاء . من امتلاك الرئيس السوري الرغبة في العودة إلى البيئة العربية والابتعاد عن دائرة النفوذ الإيراني، قبل إعادة فتح سفارتها بدمشق.

كما أن السعودية أغلقت سفارتها بدمشق بعد قرار صدر عن جامعة الدول العربية في نوفمبر / تشرين الثاني ٢٠١١، وقد لا تعيد فتحها قبل صدور قرار جديد من الجامعة بإعادة عضوية سوريا، وهو ما يعتقد أنه بات وشيكا.

في كل الأحوال، ليس ثمة ما يشير إلى أن السعودية يمكن أن تتماشى مع قرار الإمارات في ٢٧ ديسمبر / كانون الأول ٢٠١٨، وإعادة البحرين علاقاتها مع سوريا، وفتح سفارتي بلديهما في دمشق في المدى المنظور، قبل إعادة رسم المشهد السوري وفق مخرجات مفاوضات جنيف وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

---

## البشير: لهذا السبب نصحونا بالتطبيع مع إسرائيل

**وكالات أنباء . ٢٠١٨/١/٥**

كشف الرئيس السوداني عمر البشير أنه تلقى نصائح بتطبيع العلاقات مع إسرائيل لكي تهدأ الأحوال في بلاده، دون أن يسمي الجهات التي قدمت له هذا العرض.

ونقلت "الأناضول" عن البشير قوله، في لقاء مع مشايخ الطرق الصوفية: "نصحونا بالتطبيع مع إسرائيل لتنفرج عليكم، ولكننا نقول الأرزاق بيد الله، وليست بيد أحد".

وحول الاضطرابات التي سادت بلاده مؤخرا والعنف الذي تخللها، أكد الرئيس عمر البشير، أنه يعمل "لتوفير الأمن والعيش الكريم والرفاهية للمواطنين"، وقال: "لا نقتل الناس تشفيّا، وفي المحصلة لا يصح إلا الصحيح".

وأقر الرئيس السوداني بوجود أزمة في بلاده تسببت باندلاع التظاهرات ولكن "المندسين تدخلوا لحرق المؤسسات والممتلكات ومهاجمة مواقع الشرطة والأمن".

ويشهد السودان منذ ١٩ ديسمبر مظاهرات احتجاجية في الخرطوم وبعض المدن الأخرى بسبب تدهور الوضع المعيشي، تخللتها أعمال شغب وعنف مما أدى إلى مقتل ١٩ شخصا وإصابة ٢١٩ متظاهرا و١٨٧ من رجال الأمن، وفقا للحكومة.

---

## إسرائيل ترسم ملامح نخالة: "عبقري ومتطرف أكثر من شلح"

**عرب ٤٨ . ٢٠١٩/١/٤**

يبدو أن جهاز الأمن الإسرائيلي رسم صورة لملامح عامة للأمين العام الجديد لحركة الجهاد الإسلامي الفلسطيني، زياد نخالة، الذي خلف رمضان شلح في هذا المنصب، ويعتبر أنه أصبح بالإمكان استعراضها أمام الإسرائيليين.

واستعرض موقع "واللا" الإلكتروني اليوم، الجمعة، صورة ملامح شخصية نخالة، مشيرا إلى أن "جهاز الأمن يتابع مؤخرا بشكل مستنفر" للجهاد الإسلامي الفلسطيني، بعد أن تلقت هذه الحركة "حقنة تشجيع" بانتخاب نخالة (٦٦ عاما).

وولد نخالة في خان يونس، وكان بين مؤسسي حركة الجهاد الإسلامي الفلسطيني. وأبعده الاحتلال الإسرائيلي إلى لبنان خلال الانتفاضة الأولى، ثم انتقل إلى سورية، لكنه عاد إلى لبنان بعد اندلاع الثورة السورية عام

٢٠١١. وبحسب صورة الملامح التي رسمها جهاز الأمن الإسرائيلي، فإن نخالة يقيم "علاقات متشعبة" مع حزب الله وإيران، وأن "الجهاد الإسلامي الفلسطيني يتلقى ميزانية خاصة وأسلحة من طهران، ولنخالة علاقة وثيقة مع قائد قوة قدس، قاسم سليماني. وفي المقابل، هو منشغل في دفع مصالح الإيرانيين" في قطاع غزة والضفة الغربية وفي الحلبة الفلسطينية الداخلية عموما.

وبحسب جهاز الأمن الإسرائيلي، فإن الجهاد الإسرائيلي الفلسطيني حركة صغيرة قياسا بحركة حماس، "لكن في السنوات الأخيرة تحولت هذه الحركة لتشكل تحديا (بالنسبة لإسرائيل) وتثير توترا في قطاع غزة. وفي الوقت الذي تركز فيه حماس على تنمية وترسيخ استقرار حكمها، يطور الجهاد الإسلامي الفلسطيني ذراعه العسكري ويتحدث بشكل دائم عن سياسة مقاومة إسرائيل. ووفقا للتقديرات في جهاز الأمن، فإنه كلما واجهت إيران ضائقة إقليمية وكانت تحت رافعات ضغط إسرائيلية وأميركية، يعمل الجهاد الإسلامي الفلسطيني على وضع تحد مقابل الجيش الإسرائيلي".

وحسب تقديرات جهاز الأمن الإسرائيلي، فإن العلاقة بين حماس والجهاد الإسلامي الفلسطيني مستقرة، رغم وجود خلافات بينهما، إلا أن الحركتين فتحتا في السنة الأخيرة "غرفة حربية مشتركة". وبحسب التقديرات الإسرائيلية، فإن "الجهاد الإسلامي الفلسطيني لا يتحمل مسؤولية تجاه المليوني فلسطيني في قطاع غزة ولذلك فإنه متحرر كي يجرؤ ويفاجئ في إطلاق قذائف صاروخية ودحرجة عمليات في الوقت الذي فيه حماس ملتجمة. ولذلك، فإن أجهزة الاستخبارات (الإسرائيلية) تتعقب باستنفار أنشطة وخطوات الحركة في السنة الأخيرة".

وأضافت التقديرات الإسرائيلية أن بحوزة الجهاد الإسلامي الفلسطيني "ترسانة قذائف صاروخية قادرة على ضرب المدن في وسط البلاد". وكان الجيش الإسرائيلي قد هاجم نفقا واحدا على الأقل حفره مقاتلو الحركة، ومن الجائز أن الحركة حفرت أنفاقا أخرى. "ويوجد في الذراع العسكري للحركة عدة آلاف من المقاتلين المسلحين والمدربين، وحتى أن هذه الحركة لديها وسائل إعلام، بينها إذاعة ووكالة أنباء تعمل من قطاع غزة وقناة تلفزيونية تعمل من لبنان".

ويقول جهاز الأمن الإسرائيلي إنه رصد تصريحات لنخالة، قال فيها إن الجهاد الإسلامي الفلسطيني لن يتنازل عن مبادئه الأساسية التي تستند إلى المقاومة المطلقة لإسرائيل، وأن الحركة لم تتخل عن بذل جهود لتنفيذ عمليات فردية في الضفة الغربية، وأن نخالة تطرق في تصريحاته إلى العلاقات مع إيران وتطور الذراع العسكري للحركة، "سرايا القدس"، وإلى قدرتها على ضرب مدن كثيرة في أنحاء إسرائيل وشدد على أن بحوزة الحركة مفاجآت، وأن حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين ستشارك في أي حرب مستقبلية ضد إسرائيل، وأنه في حال نشوب حرب في الجبهة الشمالية الإسرائيلية أو في حال مهاجمة إيران، فإن الحركة ستفتح جبهة ضد إسرائيل.

ونقل "واللا" عن مسؤولين في جهاز الأمن الإسرائيلي قولهم إن نخالة هو "عبقري على حدود الجنون، ويبدو أكثر تطرفا بكثير من سلفه، ومن أجل أن يلقى صدى في وسائل إعلام عربية ومن أجل إرضاء راعيته الإيرانية فإنه يتحدث بتطرف بالغ".

---

## مسؤول إسرائيلي بارز: قواتنا غير مستعدة للقتال وسندفع ثمنًا رهيبًا في أي جولة

**وكالة سما . ٢٠١٩/١/٤**

صرح مسؤول بارز في وزارة الحرب الإسرائيلية، حول مدى استعداد قوات جيش الاحتلال لخوض أي جولة قتالية برية في أي حرب قادمة.

وقال المسؤول الإسرائيلي في تصريحات نقلتها إذاعة جيش الاحتلال، "استعداد القوات البرية للقتال هي في أدنى مستوياتها السفلية التي نشهدها منذ سنوات، والجمهور يجب أن يكون على معرفة أن الثمن الذي ندفعه سيكون رهيبًا".

وأضاف أن الكثير من اللوم يقع على بيني غانتس رئيس أركان جيش الاحتلال السابق الذي أهمل إعادة ترميم الجيش بعد الفشل في لبنان عام ٢٠٠٦.

ويشهد الكيان الإسرائيلي حرب تصريحات متواصلة بين الأحزاب والمسؤولين السياسيين والعسكريين بالتزامن مع انتخابات مبكرة مقرر إجرائها في أبريل القادم خلال العام الجاري.

---

## تقييم إسرائيلي لاستراتيجية "المعركة بين الحروب"

**عربي ٢١ . ٢٠١٩/١/٥**

في الوقت الذي يواصل فيه سلاح الجو الإسرائيلي توجيه ضرباته العسكرية إلى العديد من الأهداف في عدة دول في المنطقة، فإن الإسرائيليين يعتقدون أنها الطريقة المثلى لتحقيق أهداف عملياتية مجدية دون الحاجة لخوض حرب قتالية واسعة، وقد تحقق ذلك بفضل ما بات يسمى استراتيجية "المعركة بين الحروب" المعروفة اختصارا باللغة العبرية "مبام".

معهد دراسات الأمن القومي التابع لجامعة تل أبيب، أصدر في الساعات الأخيرة ورقة بحثية تقييمية لاستراتيجية "المعركة بين الحروب" التي يتبعها الجيش الإسرائيلي في السنوات الأخيرة، وتحديدا منذ عام ٢٠١٣.

الجنرال إيتي بارون، معد الورقة البحثية التي ترجمتها "عربي٢١"، قال إن "هذه الاستراتيجية وصلت ذروتها في استهداف المواقع العسكرية الإيرانية في سوريا، وقوافل الأسلحة المتجهة إلى حزب الله في لبنان، وهي تعطي دلالات أهمها أن القوة الهجومية الإسرائيلية ما زالت تحافظ على نفسها من جانب، ومن جانب آخر تمنح إسرائيل القدرة على توجيه ضربات محددة مركزة في الوقت والمكان الذي تريد".

وأضاف أن "هذه الاستراتيجية على ما فيها من نجاحات، لكنها قد تتسبب باندلاع بعض فرص التصعيد العسكري الناجم عنها، واليوم بعد مرور ست سنوات تقريبا على بدء العمل بهذه الاستراتيجية العسكرية فقد آن أوان إجراء تقييم لها، خاصة أن العمل بها يهدف لتحقيق إنجازات جوهرية، دون دفع أثمان كبيرة ومكلفة".

وأوضح بارون، الرئيس السابق لشعبة الأبحاث في جهاز الاستخبارات العسكرية "أمان"، ومدير معهد "دودو" للتفكير العسكري، أن "هذه الاستراتيجية تقررت لمواجهة الفوضى العسكرية التي اجتاحت سوريا عقب اندلاع الحرب الأهلية فيها، مما أفسح المجال لحرية حركة إضافية لسلاح الجو والجيش الإسرائيليين من أجل تقليص المخاطر القادمة من سوريا بأقل قدر ممكن، دون أن يؤدي ذلك لنشوب حرب واسعة شاملة لا تريدها إسرائيل".

وأكد أن "تنفيذ هذه الاستراتيجية أسفر عنه قيام سلاح الجو باستهداف مئات الهجمات الجوية ضد سلسلة طويلة من الأهداف العسكرية داخل الأراضي السورية، وتحديدا ضد عمليات نقل الأسلحة المتطورة من إيران إلى حزب الله من خلال سوريا، بجانب الحيلولة دون تأسيس قواعد عسكرية إيرانية في سوريا، وأظهرت هذه السياسة قدرة عسكرية عملياتية وإمكانيات استخبارية معلوماتية واسعة بكل ما يتعلق بالمواقع المستهدفة".

ورصد الكاتب، القائد الأسبق لقسم الأبحاث بسلاح الجو، ونشر كتبا في قضايا الاستخبارات والقوة الجوية والنظرية الأمنية، "جملة الأهداف التي حققتها هذه الاستراتيجية، أولها منع الوجود العسكري الإيراني، وثانيها إعاقة وصول الأسلحة المتطورة من إيران لحزب الله، لاسيما الصواريخ المصنفة بأنها كاسرة للتوازن، وثالثها أنها تواصلت دون استقبال ردود فعل حقيقية من الجهات التي تمت مهاجمتها، سواء إيران أم سوريا أم حزب الله".

وأشار إلى أن "هذه السياسة واجهت جملة مخاطر وتحديات في السنوات الأخيرة من أهمها: أولها الوجود العسكري الروسي في سوريا منذ أواخر ٢٠١٥، مما تطلب إقامة جهاز تنسيق عملياتي بين الجيشين الروسي والإسرائيلي، وثانيها تغيير السياسة الدفاعية السورية التي بدأت بالرد على القصف الجوي الإسرائيلي لأهداف داخل أراضيها، مما نجم عنه سقوط بعض الصواريخ السورية داخل إسرائيل".

وختم بالقول بأن "التحدي الثالث الذي واجه استراتيجية "المعركة بين الحروب"، هو الوجود العسكري الإيراني داخل سوريا، مما تطلب إدارة مخاطر حساسة ودقيقة من مغبة تدهور الأمور لتصعيد عسكري غير مرغوب"

---

## الانتخابات الإسرائيلية: الانقسامات الداخلية و"الانفجار الكبير" (١)

**العربي الجديد ـ ٢٠١٩/١/٥**

عندما قرّر رئيس الحكومة الإسرائيلية الأسبق، أرييل شارون، في نوفمبر/ تشرين الثاني عام ٢٠٠٥، بعد تنفيذ خطة الانسحاب من غزة، تأسيس حزب جديد والانفصال عن حزب "الليكود" بفعل المعارضة المتزايدة له داخل الحزب، والتي كان قطبها الأساسي بنيامين نتنياهو، اختار مستعيناً بحليفه الجديد، آنذاك، (الرئيس الإسرائيلي الراحل) شمعون بيريز، ومن جاء معه من حزب "العمل"، استخدام التعبير نفسه المأخوذ من علوم الفيزياء للترويج للحزب الجديد، الذي أطلق عليه اسم "كديما" (أي إلى الأمام). ردّد بيريز ومن جاء معه إلى الحزب

الجديد مقولة أن حزب "كديما" هو عملياً "الانفجار الكبير" في السياسة الإسرائيلية، فهو يفجّر مسلمات تقسيم الحلبة السياسية الإسرائيلية بين يسار اشتراكي مثل حزب "العمل"، ويمين محافظ وتقليدي مثل "الليكود" الذي يؤمن بأرض إسرائيل الكاملة، ليلد حزباً جديداً يجمع بين الطرفين، ويقدّم حلاً وسطاً لقواسم مشتركة تضمن فرض حلّ تسوية على الجانب الفلسطيني يحظى بإجماع إسرائيلي.

حصل حزب "كديما" في أول انتخابات نيابية بعد تأسيسه عام ٢٠٠٦ على ٢٩ مقعداً، ليصبح أكبر حزب في إسرائيل، وشكّل الحكومة برئاسة إيهود أولمرت، فيما تهاوى حزبا "العمل" و"الليكود" من حيث عدد مقاعد كل منهما، إذ حصل "الليكود" على ١٢ مقعداً، فيما حصل "العمل" عبر تحالفه مع حركة "ميماد" الدينية على ١٩ مقعداً.

وشكّلت تلك الانتخابات في العام ٢٠٠٦ حدثاً مفصلياً، ليس فقط لجهة تهاوي الحزبين الرئيسيين في إسرائيل، وإنّما أيضاً لمساعي كل منهما لاستعادة مجده من حيث عدد المقاعد من جهة، وزيادة التطلّع الإسرائيلي لحزب وسطي مشابه من جهة أخرى، يمكنه أن يصبح بديلاً للصراع التاريخي بين يمين إسرائيل ويسارها، مع استمرار اختفاء الفوارق بين الحزبين التاريخيين في كل ما يتعلّق باعتماد تسوية مع الفلسطينيين يحصلون من خلالها على كيان سياسي، لكنه يبقى أقلّ من دولة، وفق خطاب رئيس الحكومة السابق إسحاق رابين أمام الكنيست، قبل اغتياله بشهر تقريباً في الرابع من نوفمبر عام ١٩٩٥.

لكنّ حزب "كديما" لم يستطع البقاء في أتون الصراعات الداخلية في المجتمع الإسرائيلي، وازدياد الانحياز العام نحو اليمين. فمع أنّ رئيسة حزب "الحركة" المعارض، تسيبي ليفني، التي قادت حزب "كديما" بعد استقالة إيهود أولمرت لتورطه في قضايا الفساد، تمكّنت في انتخابات عام ٢٠٠٩ من المحافظة على عدد مقاعد الحزب والتفوّق على "الليكود" بمقعد واحد، إلا أنها فشلت في تشكيل ائتلاف حكومي، ليتمكن نتنياهو الذي أعاد تأهيل حزب "الليكود" وقاده للحصول على ٢٨ مقعداً، من تشكيل حكومته الثانية والبقاء في الحكم لثلاث حكومات إضافية. وأتى ذلك وسط تحوّل آخر في المجتمع الإسرائيلي، تمثّل في كثرة الانقسامات داخل معسكر الوسط الذي أخذت قوة أحزابه تتراجع باستمرار، بحيث لم تعد قادرة، بفعل العنصرية الأيديولوجية التي ترفض أي تعامل أو شراكة متساوية وندية مع الأحزاب العربية، على الوصول إلى قوة عددية تمكنها من تشكيل ائتلاف حكومي بديل أو حتى "كتلة مانعة" تمنع "الليكود" من تشكيل ائتلاف حاكم. ومع حلول العام ٢٠١٥، اضطر حزب "كديما" إلى حلّ نفسه، بعدما انسلخت عنه تسيبي ليفني لتشكّل لاحقاً مع حزب "العمل" تحالف "المعسكر الصهيوني".

عملياً، يمكن القول إنّ الانتخابات الإسرائيلية الحالية تجري تحت مظلتين، أو ربما تحت عنوانين، هما: إعادة إنتاج "الانفجار الكبير" مجدداً وبناء قائمة تحالفية أو كتلة من الوسط واليسار، أو منع حصول انقسامات جديدة داخل اليمين، بعد انشقاق زعيم حزب "البيت اليهودي" نفتالي بينت، ورفيقته في القيادة أيليت شاكيد، عن هذا الحزب، وإعلانهما تأسيس حزب يميني علماني جديد تحت اسم "اليمين الجديد".

من هنا، يمكن القول إنّ عنوان هذه العركة الانتخابية في إسرائيل، أو الطريق منها إلى الحكومة المقبلة، يمرّ من خلال محافظة معسكر اليمين بقيادة نتنياهو، على وحدة هذا المعسكر، وتقليل عدد الأحزاب المتنافسة على أصوات اليمين لتفادي سيناريو العام ١٩٩٣، عندما أدى الانقسام في صفوف اليمين المتطرّف إلى ضياع عشرات آلاف الأصوات لصالح حزب "هتحيا" الذي لم يجتز نسبة الحسم. أو من خلال تحقيق "أمنية" الوسط واليسار بـ"الانفجار الكبير"، لتكرار تجربة "كديما" عبر كبح "الأنا" أو غريزة النرجسية البارزة عند المرشحين الثلاثة لقيادة هذا المعسكر اليوم، وهم رئيس هيئة أركان الجيش الإسرائيلي السابق، الجنرال بيني غانتس، ورئيس حزب "العمل" أفي غباي، و رئيس حزب "ييش عتيد" (يوجد مستقبل) يائير لبيد، وجمعهم وراء قيادة واحد منهم، علّهم يتمكنون مجتمعين من التغلّب على المنافس الوحيد في اليمين: بنيامين نتنياهو.

إذاً، أربع شخصيات أساسية هي التي ستقرّر مستقبل الانتخابات الإسرائيلية ونتائجها، من حيث توزيع المقاعد البرلمانية، يضاف إليها أخيراً نفتالي بينت ومدى قدرته مع شريكته السياسية، إيليت شاكيد، على مواجهة الحرب الشعواء من المعسكر نفسه، أي اليمين، ضده، واتهامه بأنه يسعى لتفتيت اليمين وإعادة سيناريو عام ١٩٩٣ الذي أسفر عن صعود رابين للحكم.

**بنيامين نتنياهو**

يعتبر نتنياهو اليوم أكثر شخصية سياسية تمكّنت من قيادة الحكومة في إسرائيل لفترة تفوق الفترة التي حكم فيها الزعيم العمالي المؤسس لدولة الاحتلال، دافيد بن غوريون. وقد تربع نتنياهو على عرش هذا اللقب بعدما تمكّن في الانتخابات النيابية الأخيرة في العام ٢٠١٥ من تشكيل حكومته الرابعة بفعل تحالفه مع الحريديم وحزب "البيت اليهودي" المتطرف، وحزب "كولانو" بقيادة موشيه كاحلون.

ينتمي نتنياهو، المولود عام ١٩٤٩، إلى أسرة أستاذ التاريخ بن تسيون نتنياهو، أحد أوائل المنتمين للحركة الصهيونية التنقيحية، بقيادة زئيف جابوتينسكي. وقد عمل والده في شبابه سكرتيراً للأخير، ثمّ تقلّب في أعمال مختلفة بعد النكبة الفلسطينية عام ١٩٤٨، إلى أن عيّن مستشاراً علمياً خلال وضع الموسوعة العبرية، لينتقل لاحقاً في أوائل الستينيات إلى الولايات المتحدة. وقد نشأ نتنياهو، بحسب كتاب صدر عنه العام الماضي، في عائلة فقيرة خضعت لنزوات والدة متشددة، وأب مولع بالتاريخ، لكنه غير محبوب في أوساط حركته السياسية، لذا آثر الانتقال إلى أميركا، بعيداً عن مضايقات حكم حركة "مباي" العمالية، وأخذ أسرته معه بين عامي ١٩٦٣ و١٩٦٩.

أكمل نتنياهو المرحلة الثانوية من دراسته في الولايات المتحدة، وكان عضواً في نادي المناظرات في مدرسته، حيث اكتسب مهارة في الخطابة أفادته لاحقاً. وبعد إنهائه المرحلة الثانوية أدى الخدمة العسكرية، حيث اختير ليكون في سرية رئاسة الأركان التي كانت قد أسست حديثاً، وخدم فيها تحت قيادة إيهود باراك وعميرام ليفين، وشارك في عمليات سرية عدة، أشار إليها مراراً في خطاباته السياسية.

وبعد الخدمة العسكرية، أكمل دراساته العليا في إدارة الأعمال في معهد "ماسيتشوتس" (MIT) في الولايات المتحدة، كما درس العلوم السياسية في جامعة "هارفرد". لكن سيرته السياسية بدأت فقط في العام ١٩٨٢، بعدما

اختاره وزير الخارجية والدفاع الأسبق موشيه آرنس، ليكون ملحقاً في السفارة الإسرائيلية في واشنطن. ثمّ عيّن لاحقاً سفيراً لإسرائيل في الأمم المتحدة، في ظل حكومة إسحاق شامير بين عامي ١٩٨٤ و١٩٨٨، وهو ما سيكون له أثر كبير لاحقاً في مسيرته الحزبية داخل "الليكود"، وفي القدرة على التغلّب على خصومه الداخليين، ممن أطلق عليهم صفة "أمراء الليكود".

دخل نتنياهو الكنيست كعضو فيه عن "الليكود" عام ١٩٨٨، وعين نائباً لوزير الخارجية موشيه آرنس. وخلال مفاوضات مدريد (لإحياء عملية السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين عام ١٩٩١)، انتقل على أثر خلاف مع نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية الأسبق، دافيد ليفي، ليصبح نائباً في مكتب رئيس الحكومة (وزعيم الليكود الأسبق) إسحاق شامير.

وبعد خسارة "الليكود" للحكم، في انتخابات العام ١٩٩٣ وفوز رابين، استقال شامير من زعامة "الليكود"، وتمكّن نتنياهو من الفوز على منافسيه في هذا الحزب لينتخب مرشحاً باسم "الليكود" لرئاسة الحكومة، بمواجهة شمعون بيريز، في مايو/ أيار ١٩٩٦، ليشكّل حكومته الأولى، التي شهدت أحداث "هبّة النفق" (هبة فلسطينية ضدّ فتح نفق أسفل المسجد الأقصى في سبتمبر/ أيلول ١٩٩٦)، وإبرام اتفاق الخليل (بين منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية في يناير/ كانون الثاني ١٩٩٧)، لكنها لم تصمد كثيراً وسقطت في العام ١٩٩٩. وبعد خسارته للانتخابات أمام إيهود باراك، انسحب من المشهد الحزبي إلى أن عاد مجدداً ليترشّح على لائحة "الليكود" عام ٢٠٠٣، ليقود الحزب بعد انشقاق أرييل شارون وتأسيس حزب "كديما". وقد ظلّ نتنياهو في المعارضة حتى العام ٢٠٠٩، عندما تمكّن بفعل عدم خبرة تسيبي ليفني، من تشكيل حكومته الثانية، مع أنّ "الليكود" كان قد حصل على ٢٨ مقعداً مقابل ٢٨ مقعداً لحزب "كديما" برئاسة ليفني.

ومنذ عودته لولايته الثانية، حتى الولاية الحالية (الرابعة)، راوغ نتنياهو كثيراً في موقفه المتعلّق بحلّ الدولتين. ومع أنه تبناه في خطاب شهير ألقاه في جامعة بار إيلان الإسرائيلية عام ٢٠٠٩، خلال فترة ولاية الرئيس الأميركي السابق باراك أوباما، إلا أنّه انتهج سياسة فرض مزيد من المستوطنات على الأرض، للحيلولة دون تطبيق حلّ الدولتين، إلى أن بدأ في العام الأخير، يتحدّث رسمياً وعلناً عن رفض هذا الحلّ، والعودة لطروحات "كامب ديفيد" بحكم ذاتي كأقصى حدّ، ولكن أقل من الدولة.

ويواجه نتنياهو في المعركة الانتخابية الحالية، ملفات فساد ورشاوى، وينتظر قرار المستشار القضائي للحكومة بهذه الملفات. لكنه بدأ خلال الأسبوع الحالي بهجوم إعلامي ضدّ أي قرار لجهة تقديم لوائح اتهام، بزعم أنّ مثل هذا القرار قبل الانتخابات يمسّ بالعملية الديمقراطية ونزاهتها.

**الجنرال بني غانتس**

لا يملك الجنرال بني غانتس في إعلانه الأسبوع الماضي قرار خوض الانتخابات من خلال حزب جديد أطلق عليه اسم "المناعة لإسرائيل"، ما يقدمه للناخب الإسرائيلي سوى سجّله العسكري المعروف لهذا الناخب، في مقابل غموض شديد في ما يتعلّق بمواقفه السياسية والاجتماعية. إذ تمكّن حتى الآن من "النجاة" من إطلاق تصريحات تتصل برؤيته للحل السياسي مع الفلسطينيين، وما إذا كان يؤيّد حلّ الدولتين أم لا. ومع ذلك، صدر

عن مقربين منه تصريح واحد يمكن أن يوضح وجهته لغير جهة اليسار، عندما أعلن أنه رفض عرضاً من أفي غباي بالانضمام لحزب "العمل" أو التحالف معه.

وفي ظلّ عدم وضوح مواقف الجنرال الذي يعلّق الوسط، أو أوساط فيه، الأمل على أن يكون الشخص الذي سيهزم نتنياهو، يحظى غانتس، في استطلاعات الرأي، بقوة متوسطة تراوح بين ١٤-١٦ وربما ١٧ مقعداً منفرداً، وما بين ٢٤-٢٧ مقعداً (من أصل مجموع ١٢٠ مقعداً يتألف منها الكنيست) في حال تحالف مع حزب "العمل"، أو حزب "ييش عتيد" بقيادة يائير لبيد.

وقد تتغيّر قوة غانتس، بحسب ما يبدو، في حال اتضحت مواقفه السياسية والاجتماعية، وهو يحرص حالياً على عدم التورّط في تصريحات تمنح خصومه فرصة لمهاجمته. وكان نتنياهو على درجة من الفطنة عندما اكتفى في تعليقه على تأسيس غانتس لحزبه الجديد، بالقول إنه لا يتدخّل في كيفية توزيع اليسار لأصواته، ليحشر غانتس في خانة اليسار، علماً أنّ التقارير تفيد بأنه يقوم بمباحثات متقدمة مع رئيس الأركان الأسبق موشيه يعالون، الذي كان وزير الأمن في حكومة نتنياهو السابقة، وجزءاً من حكومته الحالية قبل عزله من منصبه واستبداله بأفيغدور ليبرمان.

وبني غانتس هو رئيس الأركان العشرين لجيش الاحتلال، وهو من مواليد العام ١٩٥٩ من أم هنغارية الأصل وأب روماني الأصل. خدم طيلة عمره في جيش الاحتلال إلى أن عيّن عام ٢٠١١ رئيساً لأركان الجيش لغاية العام ٢٠١٦. وكان يتولى هذا المنصب خلال العدوان الأخير على غزة عام ٢٠١٤، الذي أطلق عليه اسم "الجرف الصامد". وبعد إنهاء خدمته في الجيش عام ٢٠١٥، أسس شركة "سايبر" لتطوير خبرات سيبرانية للاستخدامات المدنية، لكن قبل شهر أعلن عن إغلاق هذه الشركة ووقف نشاطها بسبب عدم قدرتها على تأمين تمويل كاف.

وقد طرح اسم غانتس في الأشهر الأخيرة أكثر من مرة، كمرشح لخوض غمار السياسة، لكنه حرص طيلة الوقت على عدم الكشف عن أوراقه أو توجهاته، إلى أن أعلن قبل أسبوعين تقريباً، عن تأسيس حزبه "المناعة لإسرائيل". ومن بين مناصبه في الجيش، قائد للمنطقة الشمالية، وقائد الجيوش البرية، وملحق لجيش الاحتلال في الولايات المتحدة، ونائب لرئيس أركان الجيش.

**آفي غباي**

هو زعيم حزب "العمل"، بعدما انتصر قبل نحو عام على زعيم هذا الحزب السابق، يتسحاق هرتسوغ. وغباي ابن لعائلة من يهود المغرب، هاجر والداه إلى إسرائيل من هناك عام ١٩٦٤. ولد في مدينة القدس عام ١٩٦٧، وعمل في قطاع الأعمال، حيث شغل منصب مدير عام شركة "بيزك" للاتصالات، وهناك تعرّف على وزير الاتصالات في الحكومة السابقة، موشيه كاحلون. انضم إلى الأخير في العام ٢٠١٤، وكان من المبادرين معه إلى تأسيس حزب "كولانو" في العام نفسه، والذي فاز بعشرة مقاعد في الانتخابات الأخيرة عام ٢٠١٥.

عُيّن غباي وزيراً لشؤون البيئة في حكومة نتنياهو عن حزب "كولانو"، لكنه سرعان ما قدّم استقالته في مايو/ أيار من العام ٢٠١٦، كما استقال من حزب "كولانو" لينضمّ إلى حزب "العمل". نافس على زعامة حزب

"العمل"، وتمكّن من الصعود للجولة الثانية، بعدما تغلّب هو و(الرئيس السابق لحزب العمل) عمير بيرتس (وهو أيضاً من أصول مغربية) على يتسحاق هرتسوغ. فاز في الجولة الثانية على بيرتس، ليصبح زعيماً لحزب "العمل" بعد أقل من أربع سنوات على دخوله الساحة الحزبية الإسرائيلية.

سعى غباي طيلة الوقت لتكريس زعامته في الحزب، مع توالي الاستطلاعات التي تنبّأت بانهيار كتلة "المعسكر الصهيوني"، وهو التحالف الذي أقامه سابقه، يتسحاق هرتسوغ، مع تسيبي ليفني. وفي ختام مشاورات سرية وبشكل مفاجئ ومهين، أعلن الثلاثاء الماضي، خلال جلسة كتلة "المعسكر الصهيوني" البرلمانية، عن فكّ الشراكة مع حركة تسيبي ليفني، بشكل لم يخل من إذلال للأخيرة عندما قال لها فجأة، أتمنى لك النجاح مع الحزب الذي ستنضمين إليه. وقالت مصادر في حزب "العمل" إنّ هذه الخطوة تهدف إلى محاولة تذليل الصعاب أمام تحالف مستقبلي ممكن مع حزب الجنرال غانتس، من جهة، واستعادة الشرائح الاجتماعية والسياسية التي ابتعدت عن حزب "العمل" في السنوات الأخيرة، من جهة أخرى.

**يائير لبيد**

هو إعلامي وصحافي إسرائيلي، يتزعم اليوم حزب "ييش عتيد" (له ١١ مقعداً في الكنيست) الذي كان قد أسسه في إبريل/ نيسان من العام ٢٠١٢، وحصل في انتخابات العام ٢٠١٣ على ١٩ مقعداً، ما شكّل مفاجأة الانتخابات في تلك السنة. وبعد انتهاء الانتخابات وخلال المفاوضات لتشكيل الحكومة، أسس مع زعيم "البيت اليهودي" آنذاك، نفتالي بينت، حلفاً للتعاون البرلماني، أطلق الاثنان عليه اسم "حلف الإخوة"، وتمكّنا من ابتزاز نتنياهو وتحصيل عدد كبير من الحقائب الوزارية وفرض سلسلة تشريعات، في أوّل حكومة يمين، تخلّت يومها عن دعم أحزاب الحريديم التي ظلّت خارج الائتلاف الحكومي، وعانت من ضربات لبيد ونتنياهو. وقد كان أبرز هذه الضربات قانون "طال" الذي حدّد للمرة الأولى وجوب تجنيد الحريديم في الجيش تحت شعار "المساواة في تحمّل الأعباء"، وكان لاحقاً أول قانون تخلّت عنه حكومة نتنياهو الرابعة (أي الحالية) بعد عودة الأخير للتحالف مع الحريديم وترك حزب "ييش عتيد" خارج الائتلاف.

ويحاول لبيد وصف حزبه بأنه حزب وسط، لكن شراكته السابقة ومواقفه السياسية تضعه في أحسن الحالات في خانة يمين معتدل، إذا جاز التعبير. وقد بنى يائير لبيد، الذي عمل طيلة حياته، وحتى خلال خدمته العسكرية، في الصحافة والإعلام، مجده، إلى حدّ كبير، على التراث السياسي لوالده، الصحافي والسياسي طومي لبيد، الذي كان من قادة حزب الوسط "شينوي"، وامتاز بعدائه الشديد في إسرائيل لمجموعتين: للعرب الفلسطينيين في الداخل والشعب الفلسطيني ككل، وعدائه للحريديم وأحزابهم، باعتبارهم يمثلون بنظره يهود المهجر، الذين يصرّون على العيش بزيهم التقليدي ويرفضون الانضمام لأعجوبة البعث العبري الجديد للشعب اليهودي.

انتقل لبيد من حليف لنتنياهو في الحكومة السابقة، إلى خصم وعدو لدود له خلال الولاية الحالية للأخير، متحيناً أي فرصة أو مناسبة لمحاولة النيل من خضوع نتنياهو للحريديم ومطالبهم، والدعوة لفصل الدين عن الدولة في الحلبة الداخلية، وللظهور بمظهر السفير الأفضل لإسرائيل في الخارج عبر جولات متكررة للدعاية لدولة إسرائيل وتحسين صورتها ومواجهة حركات المقاطعة.

وأعلن لبيد أخيراً، أنّه لن يتنازل عن ترؤس أي تحالف في اليسار أو الوسط في الانتخابات الحالية. وسبق له أن أعلن بعد الانتخابات الماضية وحصول حزبه على ١٩ مقعداً، أنّه لن يتحالف مع "الزعبيين"، في إشارة للنائب حنين زعبي والأحزاب العربية، التي لم تكن قد شكلت في تلك الانتخابات القائمة المشتركة القائمة اليوم.

---

## إيران تعتزم نشر أحدث سفنها الحربية في المحيط الأطلسي

**فرانس برس . ٢٠١٩/١/٥**

تعتزم إيران نشر أحدث سفنها الحربية في المحيط الأطلسي في مهمة تستمر خمسة أشهر هي الأطول من نوعها في تاريخ بحريتها، وفق ما ذكرت وكالة الأنباء المحافظة فارس السبت.

وذكرت الوكالة التي تعد مقربة من الجيش الإيراني إن "البحرية كان لديها خطة لنشر قطع بحرية في المحيط الأطلسي منذ بضع سنوات والآن يبدو كل شيء جاهزا لإطلاق المهمة".

وقال الأدميرال تورج حسني–مقدم لوكالة إرنا الرسمية للأنباء الجمعة إن المهمة ستنطلق في مطلع العام الإيراني الجديد الذي يبدأ في أواخر آذار/ مارس.

وستتضمن القطع البحرية الفرقاطة المدمرة "سهند" التي كشف عنها الشهر الماضي وسفينة تزويد الوقود "خرج" ذات الحمولة البالغة ٣٣ ألف طن والتي تم تحديثها مؤخرا.

ومن المتوقع أن ترسو القطعتان في دولة صديقة في اميركا اللاتينية مثل فنزويلا، وفق فارس.

والسفينتان من أكبر القطع البحرية الإيرانية وكلاهما قادرتان على نقل مروحيات.

وتعد سهند نسخة أكثر تطورا من الفرقاطة "جماران" المصنعة في إيران والتي دخلت الخدمة في العقد الماضي.

وهي سفينة شبح لا يكشفها الرادار قادرة على خوض حرب الكترونية، وفق ما نقلت وكالة إرنا عن الأدميرال علي رضا شيخي الشهر الماضي.

## هل سيحكم الأردن الضفة الغربية؟

**ماهر أبو طير . الغد الأردنية . ٢٠١٨/١/٤**

تتندر إسرائيل علينا، وهي ترى أن الأردنيين والفلسطينيين، يتقاذفون الضفة الغربية فيما بينهم، وكأنها متوفرة بأيديهم أصلا، فهذا لا يريد ان يستردها، وذاك لا يريد ان يتركها، وبينهم تيار ثالث، يستبصر الغيب، فلا يفهم غوامضه.

الأردن يقول انه لا يريد كونفدرالية ولا فيدرالية، ولن يقبل ان يكون طرفا في أي حل على حساب القضية الفلسطينية، بما يؤدي إلى تحميل الأردن مسؤوليات جديدة في الضفة الغربية، إضافة إلى الاتهامات المعتادة، لأي دور أردني.

الجانب الفلسطيني، يقول انه لم يقدم التضحيات والشهداء من اجل قيام دولة فلسطينية شكلية، تندمج في الأردن، أو حتى تدار بشراكة أردنية بشكل ما، وهذا كلام التنظيمات والمسيسين، تقول عكسه، جزئيا، بعض الغالبية الشعبية في الضفة الغربية التي قد لا تمانع لو عادت تحت مظلة الأردن، تحت أي مسمى.

كلاهما يناقش ملفا بات بيد طرف ثالث، أي الاحتلال، الذي لا يريد منح الضفة الغربية إلى الأردنيين أو الفلسطينيين، او لكليهما معا.

الغريب هنا، ان البعض لا يريد ان يقر تماما بالحقيقة التي تقول إن إسرائيل لا تريد نهائيا قيام دولة فلسطينية، ولن تسمح أساسا بتكوين دولة ولا دويلة تصير نقطة جذب واستقطاب لكل الفلسطينيين في العالم، بما يعنيه ذلك على كل المستويات، وبهذا المعنى قد يكون عدم قيام دولة فلسطينية، مطلبا إقليميا أيضا.

إسرائيل تؤمن أصلا، أن الضفة الغربية هي يهودا والسامرة وفيها مواقع دينية لها، فوق الأهمية الجغرافية والاقتصادية والأمنية للضفة الغربية، وهذا يعني أن إسرائيل تريد الضفة الغربية، إسرائيلية، لا أردنية ولا فلسطينية.

هذا يعني اننا نتقاذف الضفة الغربية فيما بيننا، وكأنها في الأساسُ ملك يدنا، ما بين من يريد أن يحكمها أو لا يريد، وبين من يريد أن يحكمها وقد يقبل بشريك، فيما إسرائيل لا تريد منحها للجهتين، وتبحث عن حل للسكان فقط، لا الجغرافيا.

لا أحد يعيد قراءة الصراع مع إسرائيل، بطريقة مختلفة، وما نزال نتحدث حتى اليوم، عن حلول لم تعد قائمة ولا صالحة، اصلا، بما في ذلك ما يتعلق بقصص الوطن البديل، وحكم الأردن للضفة الغربية، أو الحلول الاندماجية الكلية او الجزئية بين الضفتين، أو حتى الدولة الفلسطينية التي لم يتبق من أرضها ولا جغرافيتها هامش لتحقيق حلم مشروع، وكل هذه القصص تخضع هاهنا لاستثمارات سياسية داخلية، وتوظيفات، برغم انها باتت قصصا باهتة.

من ناحية تحليلية اعادت إسرائيل انتاج كل استراتيجياتها، وباتت قائمة أولا، على ارهاق كل جوار فلسطين، بالحروب والأزمات والصراعات والانهاك الاقتصادي، ليتحول كل جوارها إلى بيئات هشة ضعيفة مرهقة، وهذا

هو واقع الحال اليوم، فيما يأتي المرتكز الثاني قائما على تقسيم الفلسطينيين إلى مجموعات تحت إدارات مختلفة، وعزل كل مجموعة عن الاخرى، فبعضهم تحت الإدارة الإسرائيلية، تجنيسا قهريا، وبعضهم تحت إدارة السلطة الوطنية، وبعضهم تحت إدارة تنظيمات غزة، وثالث المرتكزات تطهير الإقليم والمنطقة من أي دول أو جهات او أنظمة، مناوئة لإسرائيل، على المدى المتوسط والبعيد، ورابعها التسلل إلى كل العالم الإسلامي بوسائل مختلفة، لتغيب كل القضية الفلسطينية.

كل هذا يأتي ونحن ما نزال نتحدث عن مصير الضفة الغربية، وإذا ما كانت ستقوم دولة فلسطينية، او لا، واذا ما كانت الضفة الغربية ستعود إلى حكم الأردن عبر مشاريع ومظلات مختلفة، فوق التحليلات بشأن صفقة القرن، وتأثيراتها على الأردن، باعتبار أن المن والسلوى في الطريق الينا، شريطة أن نقبل أي دور في الضفة الغربية، وانه لولا رفضنا لهذا الدور، لتنزلت علينا المليارات، وهذا وهم آخر نعزي فيها انفسنا، لتفسير شقائنا الاقتصادي، باعتباره وطنية؟

علينا أن نصحو من الغيبوبة التي تورطنا فيها جميعا، لأن واقع الحال يقول إن إسرائيل لم تنه كل مخططها حتى الآن في الضفة الغربية والقدس، وانها أيضا لن تسمح بقيام دولة فلسطينية، ولا عودة الأردن إلى الضفة الغربية، ولن تقبل بأي انتعاش اقتصادي لدول المنطقة، وتحديدا الأردن، حتى لو تسربت المعلومات حول صفقة القرن، باعتبارها وصفة اقتصادية أولا، ذات روح سياسية.

## خريطة التهديدات: النفوذ الإيراني في سوريا... تسلح حزب الله... التصعيد في غزة

**تل ليف رام . معاريف ٢٠١٩/١/٤**

١. كان العام ٢٠١٨ أحد الأعوام الأكثر تركيباً من ناحية أمنية في العقد الأخير، رغم أن التوترات في الجبهات المختلفة لم تتطور لتصل إلى مواجهة عسكرية أو حرب.

منذ بداية شباط وقع حدث لم يكن له مثيل منذ ٣٤ سنة، حين أسقطت طائرة من طراز اف ١٦ آي لسلاح الجو بنار مضادات الطائرات السورية بعد تسلل طائرة مسيرة إيرانية إلى الأراضي الإسرائيلية. وسجلت ذروة التوتر في ١٠ أيار، بعد أن أطلقت نحو ٣٠ صاروخاً من سوريا نحو إسرائيل في هجوم فشل تماماً.إسقاط الطائرة الروسية بمضادات الطائرات السورية والأزمة المرتبة جيداً من ناحية موسكو التي جاءت في أعقاب ذلك سجلت الفصل التالي الذي سيؤثر على السنة القادمة. صحيح أن بوتين لم يوجه إنذاراً لإسرائيل في أي مرحلة، وسلاح الجو يواصل عمله، ولكن مجال عمله آخذ في التقلص. وقد أشارت إسرائيل هذا الأسبوع إلى أنها ستواصل العمل على الأراضي السورية، ولكن حجم الهجمات أدنى بكثير.

بعد المغادرة المرتقبة للقوات الأمريكية، فإن محاولة منع تثبيت الوجود الإيراني في سوريا في السنة القادمة ستكون متعلقة قبل كل شيء بالمصلحة الروسية، وبجودة الحوار وعلاقات قيادتنا السياسية مع الكرملين.

ولما لم تعد حاجة إلى الحلف المشترك لروسيا، إيران وحزب الله وجيش الأسد للقضاء على الثوار، فإن مصلحة الروس بإيران آخذة في التقلص. والسوريون أنفسهم أيضاً لا يحبون محاولات الإيرانيين نشر الشيعة على أراضيهم. قدرة إسرائيل على التأثير على التواجد الإيراني ستكون متعلقة بقدرتها على تشخيص هذه الفجوات بين الروس والإيرانيين، والنجاح في التسلل إليها. هذه في أساسها مهامة سياسية، ولكن للجيش الإسرائيلي واستخباراته دور مهم فيها، عبر التشهير بالنشاط الإيراني ولا سيما في المواضيع التي تتضرر فيها المصالح الروسية.

٢. إذا كانت بؤرة التركيز في السنوات الأخيرة على المعركة الخفية عن العيان بين إسرائيل وإيران، فإن كشف أنفاق حزب الله يؤشر إلى أن ٢٠١٩ سيشهد توتراً مع حزب الله. فالجيش الإسرائيلي أنهى منذ الآن معظم الحملة، ولكن بقيت مسألة غير محلولة . ماذا سيكون مصير الأنفاق القريبة من الحدود ولم تجتز أراضي إسرائيل.

وفضلاً عن الأنفاق، فإن الانشغال المركزي للجيش الإسرائيلي سيكون محاولة إحباط تعاظم قوة المنظمة في كل ما يتعلق بالصواريخ الدقيقة. في إسرائيل يعتقدون أن حزب الله خطط لأن يحوز مئات الصواريخ الدقيقة التي اجتازت تحويلاً تكنولوجياً وبنية تحتية مناسبة. عملياً، وفقاً لفرضية الاستخبارات، في لبنان القليل جداً من هذه الصواريخ. ومعظم أعمال الإحباط تمت على الأراضي السورية، ولكن الأمور تتغير الآن، ومعها ستتغير المعاضل العملياتية.

رغم الضربات التي تلقاها حزب الله والإعاقات في خطة الصواريخ، فإن الحزب لن يهجرها. وبدلاً من أن يكون عبر سوريا، فإن المساعي للتسلح ستتم على الأراضي اللبنانية، ولا سيما من خلال تهريب الوسائل في رحلات جوية مباشرة من إيران إلى بيروت. وستكون المسألة التالية أمام رئيس الأركان الوافد أفيف كوخافي والقيادة السياسية: ما هي نقطة اللاعودة من ناحية إسرائيل، التي ستستوجب هجوماً في لبنان يمكنه أن يؤدي إلى مواجهة عسكرية، لدرجة الحرب.

لقد عاد مقاتلو حزب الله إلى لبنان، ولكنهم تركوا وراءهم غير قليل من المستشارين والضباط الذين يساعدون الأسد على إعادة بناء جيشه. ومثل حزب الله، فالجيش السوري هو الآخر سيستثمر الكثير من المقدرات في قدراته النارية، من خلال الصواريخ. والعلاقات المتوثقة بين الجيشين ستستوجب من الجيش الإسرائيلي مواصلة الاستعداد للإمكانية المعقولة في أن تدور الحرب التالية في الشمال في جبهتين، فيما سيحاول حزب الله استغلال مواقعه في سوريا.

٣. غزة وحماس، وإن لم تكونا التهديد المركزي على إسرائيل اليوم، ولكن مثلما في السنة الماضية، فإن جبهة الجنوب ستشكل الخطر الأكبر على الاشتعال.

بعد ثلاث سنوات من الهدوء، منذ حملة الجرف الصامد، كان العام ٢٠١٨ عام تصعيد. فحملة مسيرات العودة، والبالونات المتفجرة، وإرهاب النار، تطورت منذ الآن إلى جولات عنف، مئات الصواريخ أطلقت نحو إسرائيل، ورغم الهدوء النسبي في الشهر الأخير معقول الافتراض بأن رئيس الأركان الوافد أفيف كوخافي سيجد نفسه منشغلاً بقطاع غزة الذي يعرفه جيداً من منصبه كقائد الفرقة. احتمال المواجهة العسكرية في القطاع في السنة القادمة بات عالياً جداً.

حتى اليوم ليس هناك تقدم كبير في المفاوضات مع حماس لتهدئة بعيدة المدى، وكذا في المفاوضات لإعادة جثماني مقاتلي الجيش الإسرائيلي الملازم هدار غولدن والعريف أول اورون شاؤول، والمفقودين الإسرائيليين، وهي ليست برأس أولويات قيادتنا السياسية، خاصة في فترة الانتخابات. كما أن السياسة الإسرائيلية منذ «الجرف الصامد» واستخدام القوة العسكرية تجاه غزة في السنة الأخيرة سيكونان في بؤرة حملة العديد من الأحزاب في اليمين وفي الوسط، كورقة في مواجهة سياسة الاحتواء التي قادها نتنياهو في السنة الأخيرة، ولاقت عملياً تأييد الجيش. أما حماس، فحتى لو لم تكن خططت لذلك، فقد حصلت على جائزة في الوعي في غاية الأهمية، حين نجحت في أن تتسبب بأزمة سياسية خطيرة وباستقالة وزير الدفاع. ومثل حزب الله، تعلمت حماس كيف تستخدم سياقات الوعي في مواجهة إسرائيل.

رغم الهدوء النسبي، معقول الافتراض بأن الانتخابات القادمة ستترافق والتوتر في الجنوب. فتحت الرادار وقع هذا الأسبوع حدث مقلق لإسرائيل في سياق العلاقات بين مصر وحماس: ثلاثة نشطاء من الذراع العسكري للمنظمة ينشغلون أغلب الظن في محاولة تهريب الوسائل القتالية من القطاع، تحرروا هذا الأسبوع من المعتقل المصري بعد بضعة أشهر. وكبادرة نية طيبة عادوا مع وفد حماس الذي زار القاهرة، واستقبلوا باحتفالية في منزل رئيس المكتب السياسي إسماعيل هنية.

قبل نحو أسبوعين فقط تغير رئيس الاستخبارات العسكرية المصرية، والتقدير هو أنه كان لتسلم الجنرال خالد مغوار مهام منصبه تأثير على التحرير. وفي إسرائيل كان يسرهم أن يروا بالمعتقلين ورقة مساومة للوصول إلى اتفاق مستقبلي على التسوية، ولكن للمصريين اعتبارات ومصالح أخرى، خاصة هذه الفترة التي لا يكون فيها للحكومة عندنا إنصات لمعالجة مشكلة غزة. من الصعب الشكوى من المصريين. ففي كل ما يتعلق بالقطاع، فإن فترة الانتخابات تعطل كل إمكانية لخطوة سياسية مع حماس.

## إسرائيل تعيش آخر أيام عصرها الذهبي

**علي الصالح . القدس العربي . ٢٠١٩/١/٥**

تعيش دولة الاحتلال الآن عصرا ذهبيا، خاصة مع وجود دونالد ترامب ومستشاريه الصهاينة بمعظمهم، لاسيما الثالوث الصهيوني جارد كوشنر وغرينبلات وديفيد فريدمان، المسؤول عن ملف عملية السلام في الشرق الأوسط. وتدفع سكرة الانتصارات الآنية رئيس حكومة دولة الاحتلال إلى التصرف بغرور غير مسبوق، فيتمادى جيشه الاحتلالي في التنكيل بالفلسطينيين، ويضاعف النشاطات الاستيطانية ويطلق قطعان المستوطنين لتنفيذ الاعتداءات عليهم. يتم ذلك بدون اي ضوابط أو خطوط حمر. ويتجاهل نصائح الأصدقاء ويمعن في الخطأ، ويتعالى في تصرفاتها حتى على الحلفاء، وتمنعه هذه الانتصارات غير الدائمة عن التفكير بيوم غد وعواقب هذا الاندفاع.

وتغضب حكومة الاحتلال الأكثر يمينية في تاريخ الكيان الصهيوني، الأصدقاء والحلفاء وشعوب العالم، وتزيد من عداء الأعداء، بتصرفاتها المتعجرفة وتصريحاتها، مطمئنة إلى أن ردود الفعل الدولية لن تكون أكثر من بيانات لا قيمة لها. وتظن حكومة الاحتلال واهمة، انها تمسك بكل الأوراق والخيوط وأنها متنفذة في موسكو مرورا بلندن وبرلين كما هي متنفذة في واشنطن ونيويورك، ووصل الغرور بنتنياهو إلى حد الاعتقاد أنه هو من يملي شروطه على الآخرين وهو من يدير السياسات على الساحة الدولية فتراه يتصرف بعنجهية وتعال. لكن للصبر حدود، واستطيع القول جازما أن هذا العصر الذهبي لن يدوم طويلا لإسرائيل ورئيس حكومتها، وأن هذ الوضع يشهد تغيرا على أرض الواقع على أكثر من صعيد، وهناك مؤشرات لوجود هذا التغير.

فعلى صعيد الجبهة اليهودية الداخلية، لاسيما في أوساط يهود أمريكا الذين بدونهم لن تستطيع إسرائيل البقاء طويلا، بدأت تبرز تشققات وتصدعات، سببها سياسات نتنياهو وحكومته اليمنية ازاء "عملية السلام" ومعاملتهم العنصرية للفلسطيينين وغيرهم.

فقد هاجم أحد أبرز زعماء يهود الولايات المتحدة، بشدة سياسة حكومة الاحتلال تجاه الفلسطينيين، وعلاقاتها مع إدارة الرئيس دونالد ترامب. ونقلت صحيفة "معاريف" عن إريك غولدشتاين رئيس الاتحاد اليهودي في نيويورك، الذي يضم في صفوفه نحو مليون يهودي، قوله لوفد إسرائيلي ضم مسؤولين من الحكومة، وصحافيين ورجال أعمال، أن التحالف بين نتنياهو وإدارة ترامب ضد الفلسطينيين يبعد يهود أمريكا أكثر وأكثر عن دعم إسرائيل. وحسب الصحيفة فإن العلاقة بين يهود أمريكا والحكومة الإسرائيلية هي في "أسوأ حالاتها منذ قيام إسرائيل، بسبب علاقة حكومة نتنياهو بالإدارة الأمريكية، وتعاملها مع الفلسطينيين، وموقفها من يهود العالم".

وللتذكير فقد اتخذ ترامب منذ وصوله إلى البيت الابيض عددا من الإجراءات الظالمة والتعسفية والمرفوضة ضد الشعب الفلسطيني، فاعترف بالقدس عاصمة لإسرائيل على الرغم من الرفض الدولي الواسع لهذه الخطوة، ونفذ قراره بنقل السفارة في منتصف مايو/ أيار الماضي، من تل أبيب إلى القدس. واتخذت إدارة ترامب مزيدا من الخطوات العقابية ضد الفلسطينيين لرفضهم إجراءاتها، كان أبرزها وقف التمويل الكامل لوكالة غوث وتشغيل

اللاجئين الفلسطينيين "أونروا"، ووقف المساعدات المالية للسلطة، ووقف المعونات لمشافي القدس، وإغلاق مكتب منظمة التحرير في واشنطن وغيرها.

وقال غولدشتاين للوفد الزائر، حسب الصحيفة، إن من كان من يهود الولايات المتحدة، داعما لإسرائيل قبل تولي ترامب الرئاسة، فإن هذا الدعم صار في الحضيض، واصبحوا اليوم يرفضون سياسة نتنياهو ضد الفلسطينيين. وأضاف أن الاتحاد يتلقى يوميا اتصالات من يهود أمريكيين يعبرون فيها عن رفضهم استثمار أموالهم في إسرائيل، بسبب إجراءاتها التعسفية ضد الفلسطينيين والمهاجرين الأفارقة، وكذلك بسبب سيطرة الحاخامات المتشددين على الحكم في إسرائيل، الأمر الذي يخلق فجوة واسعة بين قيم اليهود الأمريكيين الليبرالية والقيم الإسرائيلية. وتابع القول إن هذا الوضع يدفع الكثير من يهود أمريكا إلى القول إنهم يفضلون القطيعة مع إسرائيل.

وقالت "معاريف" أيضا إن الوفد، رفض لقاء منظمة "جي ستريت" اليهودية الليبرالية التي تدعو إلى خيار "حل الدولتين"، وتوجّه انتقادات دائمة للحكومة الإسرائيلية، وتعتبر منافسة للوبي الصهيوني الأبرز في الولايات المتحدة "أيباك".

والمثير للاهتمام أن ٤٧% من يهود أمريكا يرفضون قراري ترامب الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل، ونقل السفارة الأمريكية إليها، مقابل ٤٦% يؤيد هذه الخطوة. ويؤيد ٥٩% منهم خيار "حل الدولتين"، الذي تسعى حكومة الاحتلال إلى تقويضه عبر التوسع الاستيطاني وسياسة مصادرة الأراضي وإرهاب الفلسطينيين بغرض دفعهم إلى الرحيل، مقابل ٣٠% يرفض هذا الخيار. والأهم من ذلك أن نحو ٥٩% يدعم تفكيك كل أو بعض المستوطنات ضمن اتفاق سلام فلسطيني إسرائيلي (١٥% مع تفكيك كل المستوطنات، ٤٤% مع تفكيك بعضها)، فيما عارضه ٣٥%. وهذه الأرقام تعكس تغيرا ملموسا في أوساط اليهود أزاء الزمرة اليمينية الحاكمة في تل أبيب التي تنصب نفسها وصيا على يهود العالم.

وعلى الصعيد الدولي فقد اثبت قرار حليفها الاستراتيجي دونالد ترامب، الانسحاب من سوريا بدون التنسيق معها، انه رغم كل ما فعله لإسرائيل ليس الطرف الذي يمكن الاعتماد عليه. والأدهى من ذلك ما قاله ترامب، قبل أيام إن بإمكان إيران التي يسعى نتنياهو لتحجيم دورها في المنطقة، لاسيما في سوريا، أن تفعل ما تشاء في سوريا.

ويعطي نتنياهو الانطباع بأن الرئيس فلاديمير بوتين "في جيبه" كما يقول المثل. ولكنه فشل في إقناعه بعدم تزويد سوريا بصواريخ أس ٣٠٠ لمواجهة الاعتداءات الإسرائيلية المتواصلة على الأراضي السورية بحجة ضرب أهداف ايرانية، واخرى تابعة لحزب الله. وأوروبيا طرأ تطور ملحوظ على موقف الاتحاد الأوروبي المألوف "غير الحازم" ازاء إسرائيل. وبدون اي مقدمات أصدرت ثماني دول أعضاء في الاتحاد الأوروبي، تحذيرا "قويا" استباقا لما يسمى بصفقة القرن الامريكية. وحمل البيان المشترك، الذي أصدرته فرنسا وهولندا وبولندا والسويد والمملكة المتحدة وبلجيكا وألمانيا وإيطاليا، عقب جلسة لمجلس الأمن الدولي، حول الوضع في الشرق الأوسط، تحذيرا لجميع الدول الأعضاء في مجلس الأمن، من أن أي خطة سلام تتجاهل "المعايير المتفق عليها دوليا"، وهي حل الدولتين على أساس حدود ١٩٦٧ مع القدس عاصمة مشتركة "ستواجه الفشل". وشددت هذه الدول

مجددا على "التزام الاتحاد الأوروبي القوي والمتواصل بالمعايير المتفق عليها دوليا لتحقيق سلام عادل ودائم على أساس القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة والاتفاقات السابقة".

وأكد البيان قناعة الاتحاد الأوروبي "بالتوصل إلى حل الدولتين، على أساس حدود ١٩٦٧ الذي يشمل إعلان القدس الشرقية عاصمة لدولة فلسطين، ويلبي الاحتياجات الأمنية الإسرائيلية والفلسطينية والطموحات الفلسطينية لإقامة دولة ذات سيادة". وجاء في البيان ايضا أن حل الدولتين "ينهي الاحتلال ويحل جميع قضايا الوضع النهائي، وفقا للقرار ٢٣٣٤ الصادر عن مجلس الأمن الدولي والاتفاقات السابقة". وأيضا يعزز القناعة بان العصر الذهبي الذي تعيشه إسرائيل في طريقه إلى الزوال، تلك النجاحات والانتصارات التي حققها وتحققها حركة مقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها "BDS" خلال فترة قصيرة، وآخرها الإنجاز الأكبر وهو اعلان بنك بحجم "HSBC" البريطاني وهو سابع أكبر مصرف في العالم، سحب استثماراته بالكامل في شركة "إلبت" الاسرائيلية لتصنيع طائرات من غير طيار، استجابة لضغوط شعبية كما قال. وتشكل هذه الخطوة صفعة قوية في وجه إسرائيل وتعزيزا لحركة المقاطعة التي تتزايد انجازاتها كما ونوعا.

واختتم بالقول إن هذه التطورات تبعث الأمل في النفوس، كما تبعث على التفاؤل في العام الجديد. وبعكس كثيرين لديّ قدر كبير من التفاؤل ازاء المستقبل، فلا يغرنك الانتصارات المبالغ بها التي تحققها دولة الاحتلال، ولا تبجحات نتنياهو وتصريحاته حول التقدم والإنجازات التي حققتها وتحققها حكومته أو بالاحرى هو شخصيا، فالدلائل كما اسلفنا تشير إلى أن دولة الاحتلال في حالة تراجع على الصعيد العالمي، وان كانت تحرز بعض التقدم على صعيد النظام العربي الرسمي، وإن آخر احتلال في العالم حتما مصيره الزوال.

# إسرائيل في إفريقيا: التمدد في ظل التخاذل العربي

**سيدي أحمد ولد الأمير . مركز الجزيرة للدراسات . ٢٠١٩/١/٣**

قام الرئيس التشادي، إدريس ديبي إتنو، بزيارة لإسرائيل استمرت ثلاثة أيام بدءًا من ٢٧ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٨، وقد وصفها رئيس وزراء إسرائيل، بنيامين نتنياهو، بالزيارة التاريخية، معلنًا أنه سيزور هو نفسه تشاد في المستقبل القريب للإعلان عن استئناف العلاقات الدبلوماسية التي ظلت مقطوعة طيلة ٤٥ عامًا بين انجمينا وتل أبيب(١). ودولة تشاد قطعت هي وأغلبية الدول الأعضاء في منظمة الوحدة الإفريقية علاقاتها مع إسرائيل سنة ١٩٧٣ بسبب احتلال إسرائيل للأراضي الفلسطينية ولأراض عربية أخرى وتشريدها شعبًا بأكمله، لكن يبدو أن تلك الأسباب لم تعد حائلًا بين بعض القادة الأفارقة والهرولة نحو إسرائيل والتطبيع معها، خصوصًا أن بعض الأنظمة العربية لا تجد حرجًا في التطبيع مع تل أبيب، وليس من المنطقي أن تطالب أنظمة إفريقية بمواقف تخدم القضية الفلسطينية في الوقت الذي لا تتوانى أنظمة عربية عن التخلي عن تلك القضية والتقرب من تل أبيب سرًّا أو جهرًا، وآخرها زيارة نتنياهو إلى مسقط، واستقبال وزيرة الرياضة الإسرائيلية، ميريت ريغيف، في الإمارات، والحديث المعلن إسرائيليًّا عن تدشين علاقات دبلوماسية قريبًا مع دولة البحرين، وذكرت بعض التقارير التقارب بين إسرائيل والسودان. ويبقى السؤال واردًا حول الأدوات التي تستعملها إسرائيل اليوم في اختراق قارة إفريقيا، وهل بات باب إفريقيا مفتوحًا أمام إسرائيل أم أن هنالك عقباتٍ تحول دون اختراق إسرائيل كامل لإفريقيا؟ وما الذي يريده الرئيس التشادي تحديدًا من تل أبيب؟ ولماذا يزورها في هذه الفترة بالذات؟

**إسرائيل وإفريقيا: دبلوماسية الزيارات**

لم تنجح إسرائيل في تنظيم مؤتمر إفريقيا وإسرائيل الذي كان مقررًا انعقاده بلومي، عاصمة توغو، في نهاية أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٧، تحت عنوان التنمية والأمن التكنولوجي؛ نظرًا لعدم وجود إجماع إفريقي حول المؤتمر، بل أيضًا لوقوف بعض الدول الإفريقية الوازنة، وعلى رأسها جنوب إفريقيا، دون انعقاد هذه الفعالية، فضلًا عن تردد بعض الدول التي أعلنت حينها عن مشاركتها، وكذلك وقوع بعض الاضطرابات العمالية في لومي، فهي عوامل دفعت إلى إلغاء أو تأجيل مؤتمر إسرائيل وإفريقيا. ولا تزال إسرائيل مصرة على عقد ذلك المؤتمر، ومصرة كذلك على الحصول مقعد مراقب في الاتحاد الإفريقي، تلك المنظمة القارية التي تتخذ من أديس أبابا مقرًّا رسميًّا لها، وهو ما جعلها تعتمد دبلوماسية الزيارات المتتابعة والمتكررة لعدد من الدول الإفريقية.

وكان رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، قد حضر المؤتمر الرئاسي الحادي والخمسين لمنظمة التعاون الاقتصادي بغرب إفريقيا "إيكواس" في مونروفيا عاصمة ليبيريا، في ٤ يونيو/حزيران ٢٠١٧، وقد دُعي إلى تلك الفعالية دعوة شرفية، وشكَّل حضوره لهذه الفعالية سببًا في تغيب ملك المغرب، محمد السادس عنها، رغم سعي المغرب للانضمام لهذه المنظمة الإقليمية الإفريقية(٢).

لم يكن اهتمام إسرائيل بتلميع صورتها لدى دول القارة الإفريقية منصبًّا على غرب إفريقيا فحسب بل أيضًا على شرق إفريقيا ومنطقة القرن الإفريقي؛ ففي صيف سنة ٢٠١٦، زار نتنياهو أربع دول في شرق إفريقيا والقرن الإفريقي، هي: أوغندا وكينيا ورواندا وإثيوبيا. وقد اتضح من خلال تلك الزيارة أن الرهانات الاقتصادية والاستراتيجية هي المحرك

الأساسي للدبلوماسية الإسرائيلية في إفريقيا. وقبل جولة نتنياهو الإفريقية قام وزير الخارجية الإسرائيلي السابق، أفيغدور ليبرمان، في يونيو/حزيران ٢٠١٤، بزيارة رواندا وإثيوبيا وكينيا بشرق إفريقيا وبالقرن الإفريقي، كما زار غانا وكوت ديفوار بغرب إفريقيا سعيًا منه للتمكين للرغبة الإسرائيلية في الحصول على صفة مراقب في الاتحاد الإفريقي(٣).

**ما الذي تريده الأنظمة الإفريقية المطبِّعة من إسرائيل؟**

هنالك عدة واجهات تحاول إسرائيل أن تسوق من خلالها نفسها للدول الإفريقية، ولعل من أبرزها:

**أولًا: الخبرة الإسرائيلية في المجال الأمني والتكنولوجي**

تُسَوِّق إسرائيل نفسها لإفريقيا على أن لديها خبراتٍ أمنية متطورة في مكافحة الإرهاب، وأنها قد أنتجت وسائل تكنولوجية متطورة للمراقبة والتنصت، وأن لديها شركات خاصة أسسها ضباط سابقون في جيش الدفاع الإسرائيلي من شأنها أن تقويَ وتطورَ أداء الحرس الرئاسي ووحدات النخبة في الدول الإفريقية. وبهذه المعطيات المغرية للأنظمة الاستبدادية يجد الرؤساء الأفارقة في إسرائيل مبتغاهم: فأغلب الدول الإفريقية تعيش حالات توتر أمني بحاجة إلى ضبط، كما أن العديد من الزعماء الأفارقة يرغب في التنصت على معارضيه والحصول على الوسائل التقنية الحديثة والكفيلة بتحقيق ذلك الغرض، وبهذا أصبحت إسرائيل مثابة كل نظام إفريقي يريد برامج وتكنولوجيا للتجسس على الخصوم؛ خصوصًا تلك التي تخص التنصت على المكالمات ومختلف أنواع التواصل، فضلًا عن تقديم إسرائيل الدعم اللوجستي الأمني لأنظمة الحكم من خلال توفير المعلومات الأمنية التي تُجمَع بواسطة الاستخبارات الإسرائيلية. ويعتبر الحرس الرئاسي في أغلب الدول الإفريقية أهم التشكيلات العسكرية وأكثرها تأهيلًا وتسليحًا، ويعني تدريب كتيبة الحرس الرئاسي في النهاية حماية رأس السلطة، وهو ما ستوفره إسرائيل لهذه الأنظمة.

وليست زيارة الرئيس التشادي الحالية لإسرائيل سوى إظهار علني لعلاقة ظلت موجود على الأقل منذ عقد من الزمن بين تشاد وإسرائيل. فمنذ أن واجه نظام إدريس ديبي ثورات مسلحة في شمال تشاد وشرقها نشط التعاون العسكري بين انجمينا وتل أبيب وتم تجهيز الجيش التشادي بالمعدات العسكرية الإسرائيلية(٤).

يضاف إلى ذلك أن قضايا مكافحة الإرهاب تعتبر أحد المشاغل الأساسية لتشاد، العضو في مجموعة دول الساحل الخمس إلى جانب النيجر وبوركينا فاسو وموريتانيا ومالي. كما أن الجيش التشادي يعتبر من بين الجيوش الإفريقية الأكثر تجربة في مواجهة الحركات الجهادية؛ حيث تقاتل مع هذه الحركات في الأراضي المالية كما تقاتل مع بوكو حرام قرب بحيرة تشاد أكثر من مرة. وفي نفس الوقت تتخذ إسرائيل من وجود ونشاط "الجماعات الجهادية" في منطقة غرب إفريقيا وفي القرن الإفريقي على مدار الأعوام الأخيرة شماعة لوصم المقاومة الفلسطينية بالإرهاب، واعتبارها هي والجماعات الإفريقية المسلحة وجهين لعملة واحدة، مستفيدة من ضعف وعي وفهم النخب السياسية الإفريقية لأبعاد الصراع العربي/الإسرائيلي، بفعل تأثير الإعلام الغربي الموجه والخادم للمشروع الإسرائيلي(٥). ولا يفتأ الإعلام الإسرائيلي يؤكد على وحدة المأساة بين الشعب اليهودي والشعب الإفريقي صاحب البشرة السوداء، فقد لاحقت المحارق والتشريد اليهود في أوروبا ولاحقت العبودية الأفارقة، وأن العرب –كما يقول الإعلام الإسرائيلي– كانوا أول من مارس تجارة العبيد على الشعوب الإفريقية(٦).

**ثانيًا: تطوير الميدان الزراعي**

كانت إسرائيل قد استضافت، في ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٦، مؤتمرًا زراعيًّا خاصًّا بدول إفريقيا الغربية للتباحث حول الإنتاج المستدام في المناطق القاحلة وشبه القاحلة، وقد حضره وزراء خارجية كل من نيجيريا، وتوغو، وليبيريا، وغينيا، والرأس الأخضر، وغامبيا، وسيراليون؛ ومسؤولون كبار من بنين، وبوركينا فاسو، وساحل العاج، وغانا، وغينيا بيساو، والسنغال(٧).

وفي السنوات الأخيرة، قامت إسرائيل ببعض المشاريع ذات الطابع الزراعي والتنموي: ففي إثيوبيا أقامت إسرائيل مشروع إنتاج السكر بتعاقد بين شركة إنتاج السكر الإثيوبية وشركة "نتافيم" الإسرائيلية، وهو مشروع يناهز مئتي مليون دولار، ويتولى ري وزراعة قصب السكر(٨). وقد تنامت فيه الاستثمارات الإسرائيلية بالسوق الإثيوبية لاسيما في مجال زراعة الزهور والتصنيع الزراعي، ووفقًا لهيئة الاستثمار الإثيوبية فقد بلغ عدد المشاريع الإسرائيلية في إثيوبيا ١٨٧ مشروعًا بقيمة ١,٣ مليار بر إثيوبي (ما يوازي ٥٨,٤ مليون دولار)(٩).

كما تعاقدت وزارة الزراعة الرواندية مع شركة إيبوني الإسرائيلية، لوضع خطة رئيسية للري الرواندي، وتم التوقيع على مذكرة تفاهم بين الجانبين، يوم ٢٢ يناير/كانون الثاني ٢٠٠٧، في مقر الوزارة في مدينة كيغالي. وتشارك إسرائيل أيضًا في مشروع ثلاثي مع ألمانيا وكينيا لتطهير مياه بحيرة فيكتوريا التي تبلغ مساحتها حوالي ٦٩ ألف كيلومتر مربع وتشكِّل المنبع الرئيس لنهر النيل، وتم في ١٧ أغسطس/آب ٢٠١٢ التوقيع في نيروبي بين الدول الثلاث على مشروع إنقاذ بحيرة فيكتوريا، التي تعتبر أكبر خزان للمياه العذبة في إفريقيا بهدف إعادة الثروة السمكية إليها وإبادة نباتات مائية ضارة سيطرت على البحيرة، ويتضح توظيف إسرائيل مرة أخرى للبُعد الإنساني في علاقاتها مع إفريقيا من خلال هذا المشروع الذي من المفترض أن يوفر فرص العمل لحوالي خمسة ملايين شخص في الدول الواقعة على البحيرة، وهي: كينيا، وأوغندا، وتنزانيا(١٠).

وقد وقَّعت دولة جنوب السودان مع إسرائيل سنة ٢٠١٢ أول اتفاق بين البلدين ينص على بدء مشروعٍ إسرائيليٍّ لاستغلال الأراضي الخصبة في جنوب السودان لتشييد قريةٍ زراعية نموذجية. كما قامت إسرائيل ببعث مشروع ضخم لتوليد الطاقة الشمسية. وتعمل إسرائيل على مشاريع في مجالات متعددة بأوغندا وخاصة في مجال الزراعة وتكنولوجيات المياه...إلى آخره من المساعدات والخدمات التي توفرها إسرائيل في مجال العلاج الطبي والتدريب العسكري وتقديم استراتيجيات في مجال مكافحة الإرهاب والتطرف الديني(١١).

**التمدد الإسرائيلي في إفريقيا: أهداف استراتيجية**

يأتي التغلغل الإسرائيلي في إفريقيا في سياق استراتيجي بحت؛ حيث يهدف للتمكين لإسرائيل وفك العزلة التي ضربها عليها العرب في العقود الماضية، فليست هذه المشاريع لأجل تنمية إفريقيا بل لتسويق صورة لإسرائيل المتهمة بالعنصرية تجاه الشعب الفلسطيني.

ومن اللافت للنظر أن إفريقيا أصبحت ساحة صراع خفي بين إسرائيل من جهة وإيران وحزب الله من جهة ثانية. ومن المعروف أن للجالية اللبنانية حضورًا قديمًا في غرب إفريقيا يعود إلى نهايات القرن التاسع عشر، وتُقدَّر الجالية اللبنانية في إفريقيا الغربية بثلاثمئة ألف نسمة(١٢). وقد أصبح نشاط رجال الأعمال ذوي الأصول اللبنانية المالي والتجاري إحدى الرافعات الاقتصاديات لبعض دول غرب إفريقيا وخصوصًا في السنغال وكوت ديفوار، ويوجد بالعاصمة الإيفوارية جامع ضخم بحي ماركوري يُعرَف باسم مركز الزهراء الثقافي وتقوم مؤسسة الغدير بتسييره،

ويسميه السكان المحليون "مسجد حزب الله"(١٣). ومن بين هؤلاء اللبنانيين من ينتمي مذهبيًّا للطائفة الشيعية اللبنانية. وتهتم الاستخبارات الإسرائيلية بالنشاط اللبناني التجاري والمالي في إفريقيا، وتزعم أن للجالية اللبنانية بإفريقيا دورًا في دعم حزب الله ماليًّا. وقد أنشأت إسرائيل عدة مؤسسات استثمارية لمنافسة اللبنانيين وخصوصًا في ساحل العاج، كما أقامت شركات للحراسة والأمن لجمع قاعدة بيانات عن رجالات حزب الله في البلد، وخريطة انتشارهم ومستوى تأثيرهم الاقتصادي. وتتولى شركة فيزيوول ديفنس الإسرائيلية–الكندية تأمين مطار فليكس هوفيت بوني الدولي بالعاصمة الاقتصادية، أبيدجان، وكذلك تأمين ميناء أبيدجان المستقل؛ مما يعني أن حركة الأفراد والواردات والصادرات الاقتصادية للبلد خاضعة للرقابة الإسرائيلية(١٤). ويسيطر رجال أعمال لبنانيون محسوبون على حركة أمل على تجاة الألماس في سيراليون(١٥). وفي نفس الوقت، تراقب إسرائيل كما تقف في وجه النفوذ الإيراني في إفريقيا، ومعلوم أن لإيران علاقة خاصة بجنوب إفريقيا، وكانت طهران قد وقفت بقوة إلى جانب حزب المؤتمر الإفريقي في نضاله ضد الأبارتايد.

وتقوم الولايات المتحدة بمساندة إسرائيل في الحد من نفوذ حزب الله وإيران بإفريقيا، ففي سنة ٢٠١١، اتهمت إدارة الرئيس الأميركي السابق، باراك أوباما، البنك اللبناني الكندي (la Lebanese Canadian Bank) بأنه شكَّل وسيطًا لتهريب الكوكايين من فنزويلا والمكسيك نحو أوروبا وذلك عبر شبكات حزب الله المالية الموجودة في غرب إفريقيا. فحسب التقرير الأميركي، قامت الشبكات الشيعية على جانبي المحيط الأطلسي، وخصوصا بأميركا الجنوبية وغرب إفريقيا بتأمين تهريب المخدرات، وأن ريع هذه العمليات كان يذهب إلى القوات المسلحة الثورية الكولومبية "فارك" وإلى حزب الله. وفي مايو/أيار ٢٠١٣، اتهم القضاء النيجيري رجل الأعمال الإيراني، عظيم أغاجاني، بالمتاجرة غير الشرعية في السلاح، وأنه استورد إلى لاغوس ثلاث عشرة حاوية مملوءة سلاحًا كان يريد توجيهها إلى ثوار كازمانص بجنوب السنغال، وهو ما أدى إلى نشوب أزمة دبلوماسية بين داكار وطهران.

وقد اتهمت الخارجية الإيرانية كلا من إسرائيل والولايات المتحدة الأميركية بترويج الشائعات هذه القضية، معتبرة أن هنالك خطة صهيونية–أميركية تهدف إلى تدمير العلاقات بين إيران ونيجيريا من خلال اتهام رجل الأعمال الإيراني، عظيم أغاجاني، بتهمة تهريب أسلحة إيرانية إلى نيجيريا(١٦).

ومن الواضح لمتتبع الاهتمام الإسرائيلي بالجاليات اللبنانية في إفريقيا، أن إسرائيل باتت مقتنعة بأن حزب الله يقوم من خلال شبكات مالية وتجارية في إفريقيا بعمليات جمع أموال ضخمة من "اللبنانيين" الأفارقة، وأن على تل أبيب الوقوف في سبيل هذه الأنشطة، ومن الواضح كذلك أن الإسرائيليين يجدون دعمًا ومساعدة الأميركيين في هذا المسعى، حيث لم تكتف واشنطن باتهام البنك اللبناني الكندي فحسب بل ضغطت من أجل إغلاق العديد من البنوك اللبنانية في بنين وفي غانا وليبيريا وسيراليون(١٧).

**إسرائيل وإفريقيا: تسهيلات الاختراق**

فضلًا عن السعي الإسرائيلي الحثيث لاختراق إفريقيا عن طريق تلميع صورتها وإغراء العديد من الأنظمة الحاكمة في القارة والتقرب منهم، فإن هنالك بعض الأطراف التي تسهِّل على إسرائيل مهمتها في إفريقيا ومن بينها الكنيسة الإنجيلية وتوسعها المطرد والواسع في إفريقيا، وهو توسع يتم على حساب الإسلام وعلى حساب الكنيسة الكاثولوكية في المستعمرات الفرنسية سابقًا. ومن المعروف أن أعضاء هذه الكنيسة من أشد المتحمسين لنصرة ومساندة دولة

"إسرائيل" ويرفضون أي تنازل عن أي شبر للفلسطينيين. وتتمدد الكنائس الإنجيلية الموالية للولايات المتحدة الأميركية خصوصًا في جنوب الصحراء الإفريقية مسلحة باستراتيجية حديثة ونشاط تبشيري مكثف. ويتزايد عدد المعتنقين الجدد للنِّحلة الإنجيلية الأميركية تحت سمع وبصر الكنائس الأخرى. ومنذ بدايات ١٩٩٠، شهدت عدة بلدان إفريقية اكتساح هذه الكنائس لمساحات جديدة بفضل وسائل فيها كثير من التجاوز ولكنها فعَّالة. في إفريقيا الوسطى مثلًا أصبحت الكفة متعادلة بين الكنيسة الإنجيلية والكنيسة الكاثوليكية بعد أن كانت الثانية أسبق مدة وأكثر عدة. وفي الغابون، يوجد حوالي ١٠٧٠ كنيسة إنجيلية كما تناسلت عدة جمعيات إنجيلية أنشأها نيجيريون وغانيون وبينينيون.

وفي ظل انتشار الكنيسة الإنجليزية وتوسعها في إفريقيا تحقق إسرائيل مزيدًا من النفوذ بين الأفارقة؛ حيث أصبحت الكنيسة الإنجليزية تمثل إحدى أدوات الضغط الدينية والشعبية المؤيدة للتمكين لإسرائيل.

وموازاة مع قوة الكنيسة الإنجيلية بالقارة الإفريقية وسعيها للتمكين لتل أبيب فإن معظم الحكام الأفارقة الذين يستعيدون العلاقات مع إسرائيل يسعون إلى أن تؤمِّن لهم إسرائيل تعاطف الحكومات الغربية التي تتمتع إسرائيل بنفوذ لدى حكامها.

**خاتمة**

إذا كانت زيارة الرئيس التشادي، إدريس ديبي، تحقق اختراقًا إسرائيليًّا جديدًا داخل إفريقيا وتشجع تل أبيب على مطالبتها المستمرة بالحصول على عضوية مراقب في الاتحاد الإفريقي وتغيرها بعقد مؤتمر إسرائيل وإفريقيا الذي مُني بالفشل في عقده في أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٧ بتوغو، فإن هنالك عقبات تنغِّص على تل أبيب مشروعها الإفريقي ألا وهي نشاط جماعات مناهضة للاختراق الإسرائيلي بإفريقيا بغرب إفريقيا وشرقها وجنوبها. ويغذي هذه الجماعات روابط المثقفين بالعربية من خريجي المؤسسات التعليمية العربية المحلية والمؤسسات التعليمية بالدول العربية، التي تعمل بنشاط في الميدان الإفريقي دون أي سند أو رعاية من الدول العربية.

---

* سيدي أحمد ولد الأمير: باحث بمركز الجزيرة للدراسات

**مراجع**

١ – الرئيس التشادي يزور إسرائيل ونتنياهو يصف الزيارة بالتاريخية، موقع الجزيرة نت، ٢٥ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٨، تم التصفح في ٢٤ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٨:https://goo.gl/5U75oi

٢ – انظر: سيدي أحمد ولد الأمير، العلاقات الإسرائيلية–الإفريقية.. الخروج من السر إلى العلن، موقع مركز الجزيرة للدراسات، ٢١ أغسطس/آب ٢٠١٧، تم التصفح في ٢٩ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٨:
http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2017/08/170821080843929.html

٣ – المصدر السابق.

٤ – Voire: Thierry Oberlé , Israël peut-il réussir son retour en Afrique? Le Figaro, Publié le 16/12/2018, visité le 28 decembre 2018 :http://www.lefigaro.fr/international/2018/12/16/01003-20181216ARTFIG00120-israel-peut-il-reussir-son-retour-en-afrique.php

٥ – انظر: سيدي ولد عبد المالك، هرولة الأفارقة للتطبيع مع إسرائيل.. فتّش عن الرياض وأبو ظبي، موقع الجزيرة نت، ٢٨ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٨، تم التصفح في ٣٠ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٨:
https://goo.gl/RMgAQD

٦ – انظر: مها الجويني: الربيع الإسرائيلي في إفريقيا، ٢١ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٧، تم التصفح في ٢٨ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٨:
https://arabic.euronews.com/2017/10/21/expanding-africa-israel-ties

٧ – انظر: سيدي أحمد ولد الأمير، العلاقات الإسرائيلية–الإفريقية.. إحالة سابقة.

٨ – See: Netafim project in Ethiopia financed to the tune of $200mm, Israelagri.com, March 11, 2016, accessed December 20, 2018، http://www.israelagri.com/?CategoryID=167&ArticleID=621

٩ – فهد ياسين، التغلغل الإسرائيلي في شرق إفريقيا: أهدافه ومخاطره، مركز الجزيرة للدراسات، ٢ أغسطس/آب ٢٠١٦، تم التصفح في ٢٠ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٩:
http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2016/08/160802130023116.html

١٠ – نفس الإحالة السابقة.

١١ – See: Sharon Udasin, Israel signs 1st agreement, on water, with S. Sudan, The Jerusalem Post, published on July 24, 2012, accessed on December 20, 2018:
https://www.jpost.com/Enviro-Tech/Israel-signs-1st-agreement-on-water-with-S-Sudan

١٢ – Voir: Tanguy Berthemet, Le Hezbollah s'ancre en Afrique, Le Figaro, Publié le 23 Juin 2013, vu le 28 decembre 2018:
http://www.lefigaro.fr/mon-figaro/2013/06/23/10001-20130623ARTFIG00205-le-hezbollah-s-ancre-en-afrique.php

١٣ – Voir: Michel Lachkar, Israël pousse ses pions sur le continent africain, FranceTvInfo, publié le 12/06/2017, vu le 30 decembre 2108:
https://www.francetvinfo.fr/monde/afrique/liberia/israel-pousse-ses-pions-sur-le-continent-africain_3060203.html

١٤ – انظر: سيدي ولد عبد المالك، هرولة الأفارقة للتطبيع مع إسرائيل.. مرجع سبق ذكره.

١٥ – Voir: Michel Lachkar, Israël pousse ses pions sur le continent africain, Op. Cit.

١٦ – انظر: طهران تتهم إسرائيل وأميركا بمحاولة تخريب العلاقات الإيرانية–النيجيرية، موقع الوطن، ١ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٢، تم التصفح في ٢٩ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٨:
https://www.elwatannews.com/news/details/69520

١٧ – فرضت وزارة الخزانة الأميركية عقوبات على خمسة لبنانيين وعراقي وسبعة كيانات بموجب قوانين العقوبات المالية على حزب الله. واستنادًا إلى لائحة العقوبات الصادرة عن مكتب مراقبة الأصول الأجنبية في وزارة الخزانة الأميركية، وبحسب موقع وزارة الخزانة الأميركية، فقد تمَّت إضافة نبيل محمود عساف (لبناني)، وعلي محمد قانصو (لبناني – مقيم في سيراليون)، وجهاد محمد قانصو (لبناني)، وعبد اللطيف سعد (لبناني)، وعصام أحمد سعد (لبناني). وأيضًا بوجوب العقوبات المفروضة على الحزب، تم إدراج الشركات الآتية على لائحة العقوبات: بلو لاغون جروب ليمتد ( BLUE LAGOON GROUP LTD) ومقرها في سيراليون، ودولفين تريدينغ كامباني ليمتد (DOLPHIN TRADING COMPANY LIMITED) ومقرها ليبيريا (وهي شركة تابعة لعلي محمد قانصو الذي شملته العقوبات)، وشركة غولدن فيش لبيريا ليمتد (GOLDEN FISH LIBERIA LTD) ومقرها ليبيريا (وهي شركة تابعة لعلي محمد قانصو الذي شملته العقوبات). وكذلك كانصو فيشينغ أجانسي ليمتد (KANSO FISHING AGENCY LIMITED) ومقرها سيراليون (تابعة لعلي محمد قانصو)، وأيضًا سكاي ترايد كامباني (SKY TRADE COMPANY) ومقرها ليبيريا (تابعة لعلي محمد قانصو)، وأيضًا ستار تريد غانا ليمتد (STAR TRADE GHANA LIMITED) ومقرها غانا (تابعة لعلي محمد قانصو). وخلال إعلانه عن لائحة العقوبات الجديدة، أكد وزير الخزانة الأميركي، ستيف مونشن، أن هذه العقوبات تهدف لوقف تمدد الحزب من خلال الشبكات التي قام ببنائها في الشرق الأوسط وإفريقيا. وهذه العقوبات التي شملت خمسة لبنانيين وعراقيًّا، ولهم جميعًا –حسب الإدارة الأميركية– علاقة بمجموعة "الإنماء للهندسة والإعمار"، ومجموعة "الإنماء" يملكها أدهم طباجي، وهو ممن تعتبرهم الخزانة من أهم ٥ ممولين لـ"حزب الله". وتؤكد الإدارة الأميركية أن هذه العقوبات هي جزء من الخطوات الهادفة لمحاربة الحزب وسيطرة إيران عليه، هي التي تخصص ٧٠٠ مليون دولار سنويًّا لتمويله. انظر: بالأسماء... الخزانة الأميركية تفرض عقوبات على ٦ أفراد و٧ كيانات على صلة بـ"حزب الله" موقع جريدة النهار، ٢ فبراير/شباط ٢٠١٨، تم التصفح في ٣٠ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٨: https://goo.gl/XEijDp

## من المستهدف من إعادة العلاقات العربية مع دمشق.. طهران أم أنقرة؟

**محمود عثمان ـ الأناضول ـ ٢٠١٩/١/٤**

في خطوة لم تكن مفاجئة، أعلنت دولة الإمارات العربية المتحدة إعادة فتح سفارتها بدمشق، تلتها مملكة البحرين، التي لا تقدم على خطوة ذات شأن دون استشارة أو طلب من الجارة والأخت الكبرى، وبينما تستعد بغداد للقيام بخطوة مماثلة، تقف بقية الدول العربية بين "المشتهية والمستحية"!

إعادة فتح السفارات سبقتها مطالبة من البرلمان العربي في مطلع ديسمبر / كانون الأول الماضي بعودة سورية إلى جامعة الدول العربية. لكن الحدث الأبرز كان أول زيارة لرئيس عربي لدمشق منذ ٢٠١١، فقد هبط الرئيس السوداني عمر البشير في مطار دمشق الدولي على متن طائرة روسية، ليتبادل الابتسامات العريضة وعبارات الدعم والتأييد لبشار الأسد ونظامه.

الرئيس السوداني عمر البشير الذي وصل دمشق بحماية روسية، كان محملا برسائل من جهات عديدة مختلفة، في مقدمتها رغبة خليجية بإعادة العلاقات الدبلوماسية مع نظام بشار الأسد، تمهيدا لخطوات تأتي بعدها.

في السياق ذاته، جاءت زيارة علي المملوك رئيس مكتب الأمن الوطني، مستشار بشار الأسد إلى القاهرة، ولقاؤه برئيس المخابرات المصري مدير مكتب الرئيس، اللواء عباس كامل، لوضع اللمسات النهائية لإنهاء عزلة سورية، والتفاهم مع الرياض وأبو ظبي، فمصر منذ البداية كان لديها تنسيق مع نظام الأسد، خاصة فيما يتعلق بالجماعات المسلحة وانتقال العناصر الإرهابية بين البلدين، خاصة في سيناء.

الموقف العربي عموما والخليجي خصوصا لم يتغير فجأة، فقد سبقته خطوات عديدة، ليس أولها سحب الدعم الخليجي للمعارضة السورية بشكل تام، والتخلي عن مقولة "على الأسد الرحيل بالسياسة أو بالقوة"، ولا آخرها الدعم السخي من خلال المظلة الأمريكية لمليشيات بي كا كا / ي ب ج الانفصالية التي طعنت الثورة السورية في الظهر، وتبادلت الأدوار مع نظام الأسد، وشكلت تهديدا حقيقيا لوحدة سورية.

إذ لولا التدخل العسكري التركي في عمليتي درع الفرات وغصن الزيتون، لكان الحديث اليوم عن وحدة الأراضي السورية ضربا من الأمنيات، ولأضحت دويلة عبد الله أوجلان في "روج آفا" واقعا وحقيقة على الأرض. عندها ماذا كان بوسع أشقاء الشعب السوري وأصدقائه فعله سوى إقناع السوريين بضرورة قبولها من باب ضرورات الواقعية السياسية.

### تعاطي الدول العربية مع الأزمة السورية

مع انطلاقة الثورة السورية عام ٢٠١١، وبعد استخدام نظام الأسد القوة المفرطة ضد المتظاهرين السلميين، اتخذت دول الخليج العربي موقفا شجاعا منحازا لتطلعات الشارع السوري، وقد كان الموقف القطري سباقا إلى شجب حالة القمع الرهيبة التي مارستها قوات النظام تجاه المتظاهرين السلميين، ما دفع فريقا من الشبيحة إلى الهجوم على سفارة قطر في دمشق، احتجاجا على تغطية قناة الجزيرة المنحازة للثورة السورية.

وقد توج الموقف الخليجي بدعوة الملك السعودي الراحل عبد الله بن عبد العزيز، السلطات السورية إلى وقف إراقة الدماء، وتخيير القيادة السورية بين الفوضى أو الاستقرار، بل إن وزير الخارجية السعودي الراحل الأمير سعود الفيصل، دعا علانية إلى ضرورة تسليح المعارضة السورية كي تتمكن من صد عدوان نظام الأسد، ومنع مجازره بحق المدنيين.

في كانون الثاني / يناير ٢٠١٢، وبعد شهرين من فشل أول مبادرة عربية تنص على وقف العنف والإفراج عن المعتقلين، وسحب الجيش من المدن السورية، تبنى وزراء الخارجية العرب مبادرة جديدة نصت على نقل سلطات الرئيس بشار الأسد إلى نائبه، وتشكيل حكومة وحدة وطنية. لكن نظام الأسد رفض هذه المبادرة أيضا، ضاربا عرض الحائط بجميع المبادرات والحلول العربية، مؤكدا تصميمه على وقف الاحتجاجات الشعبية التي انفجرت في ١٥ مارس / آذار ٢٠١١ باستخدام القوة.

الحقيقة أن نظام الأسد لم يرفض المبادرات العربية فقط، بل رفض جميع المبادرات الدولية أيضا. لكن الفارق أنه تعامل مع المبادرات والاستحقاقات الأممية بأسلوب التحايل والالتفاف وتفريغ المضمون، ساعده على ذلك استخدام موسكو للفيتو ١٢ مرة.

شكلت الساحة السورية المختبر الميداني لجميع التناقضات والمنافسات والمناكفات بين الدول العربية، حتى تلك التي قدمت الدعم للثورة السورية، حيث أدت الانقسامات العربية إلى انقسمات داخل فصائل الجيش السوري الحر على حسب الجهات الداعمة، الأنكى من ذلك أن تلك الانقسامات تسببت في اندلاع معارك ضارية بين فصائل المعارضة السورية بالوكالة عن الداعمين، الأمر الذي سهل مهمة الروس والنظام والإيرانيين المتربصين، وفتح الطريق أمامهم لتسلم غوطة دمشق بسلاحها وعتادها دون قتال يذكر، بالرغم من وجود الأنفاق والتحكيمات ومستودعات الأسلحة وعنابر الأغذية التي تكفي للصمود والمقاومة أعواما، فيما لو اتحد الفصيلان الرئيسيان هناك، أو نسقا بينهما على أقل تقدير.

لكن عمق الشرخ بين الدول الداعمة حال دون التقاء الإخوة وهم يذبحون، فكانت النتيجة أن من فرقتهم الحرب جمعتهم "باصات" الترحيل نحو إدلب.

**دواعي التوجه أو "الحج العربي" نحو دمشق في هذا التوقيت**

أولا. الهدف المعلن من إعادة العلاقات الدبلوماسية مع دمشق هو حصار إيران، وإضعافها وقطع الطريق أمامها كيلا تذهب بعيدا نحو مزيد من تقوية وترسيخ تحالفها الاستراتيجي القائم مع نظام الأسد. لكن الواقع ينبئ بغير ذلك، حيث إن بشار الأسد ونظامه مدين بوجوده لإيران، فقد صرح أكثر من مسؤول إيراني في مناسبات عديدة، أنه لولا دعم طهران لسقط نظام الأسد منذ سنوات، وهذه حقيقة أصبحت من المسلمات عند من لديه أدنى علاقة بالشأن السوري.

على العكس من ذلك تماما، فإن إيران أصبحت اليوم أشد تفوقا وتمددا، وأكثر تأثيرا على المستوى الإقليمي والدولي، من خلال قدراتها الذاتية وتحالفاتها المتشابكة مع روسيا وغيرها، وأي دعم لنظام الأسد الذي يستند إلى كتف طهران، هو في الحقيقة دعم مباشر لإيران وليس إضعافا لها.

ثانيا. بعد إعلان الرئيس الأمريكي دونالد ترامب عزمه سحب قواته من سورية، شعرت بعض الدول العربية التي تدعم المليشيات الانفصالية الكردية نكاية بتركيا، أن الفراغ الذي سيتركه الأمريكان سوف تملؤه تركيا، خصوصا أن قرار ترامب الانسحاب من سورية جاء مباشرة عقب مكالمة هاتفية مع الرئيس التركي أردوغان، وحتى دون الرجوع إلى مستشاريه، وهذا مكسب استراتيجي لتركيا دون شك، مقابل هزيمة استراتيجية لتلك المليشيات ولداعميها أيضا. فأصبح استمرار الدعم يقتضي ترميم العلاقة مع نظام الأسد.

ثالثا. لا يمكن إغفال الجوانب الاقتصادية، ومصادر النفط والغاز على وجه الخصوص، حيث يوجد في سورية قليل مكتشف وكثير غير مكتشف، وهذا ما يفسر انتشار القواعد الأمريكية في مناطق الشرق السوري، ومحاولات الروس والإيرانيين المستمرة السيطرة على المناطق الساحلية السورية. قد ينفع الحج إلى دمشق بهذا الوقت في النيل من الكعكة النفطية السورية، حيث اتجهت الإبرة نحو بقاء بشار الأسد.

رابعا. ثمة دول عربية تنظر إلى الرئيس رجب طيب أردوغان وحزب العدالة والتنمية وتركيا على أنها أضحت بؤرة للإسلام السياسي، بسبب وقوف أنقرة إلى جانب ثورات الربيع العربي، واتباعها سياسة الأبواب المفتوحة أمام جميع من ضاقت به سبل العيش في بلادهم، سواء بسبب الاضطهاد السياسي أو / والديني، أو بسبب الحروب المشتعلة في أكثر من بلد عربي.

تتجه الأوضاع في سورية حاليا إلى ما كانت عليه قبل عام ٢٠١١، الدول العربية والخليجية منها خاصة، تحاول احتواء نظام الأسد من خلال العلاقات الاقتصادية، عبر اللعب بورقة إعادة الإعمار هذه المرة. لكن تحالف نظام الأسد مع طهران لن ينفك ولن يضعف لمصلحة العرب، لسبب بسيط جدا، هو أن نظام الأسد ليس مضطرا إلى اتباع سياسة الموازنة بينهما كما كان في السابق.

## سورية في حالة حرب: كيف ستصنع مغادرة القوات الأميركية "شرقا متوحشا"؟

**نيكولاس بلانفورد ـ (كرستيان سينس مونيتور) ـ ٢٠١٨/١٢/٢٨**

الحرب الأهلية السورية مدمرة بشكل خاص؛ كيف يمكن أن يشكل وجود عسكري أميركي على الأرض بالحد الأدنى عامل استقرار؟ قائمة الفاعلين المحليين، والإقليميين والعالميين المتأثرين بالانسحاب الأميركي من سورية طويلة.

* * *

يمكن أن يُخلِّف قيام الرئيس الأميركي دونالد ترامب بسحب القوات الأميركية من الثلث الشرقي من سورية ساحة صراع مفتوحة للعديد من القوى المتنافسة، وأن يؤذن بفتح فصل جديد في الحرب الأهلية السورية الدموية –فقط بينما كانت هذه الحرب تشرع في الخفوت.

ينتشر نحو ٢,٢٠٠ من جنود القوات الخاصة الأميركية في المنطقة الواسعة الواقعة إلى الشرق من نهر الفرات؛ حيث يقدمون الدعم والتدريب لقوات سورية الديمقراطية، الميليشيا المحلية المكونة من المقاتلين العرب والأكراد، والتي لعبت دوراً بارزاً في المعركة ضد تنظيم الدولة الإسلامية "داعش".

أعلن الرئيس ترامب الانتصار على "داعش" باعتباره سبب سحب قواته من سورية، لكن العديد من المحللين يحذرون من أن الجماعة الإرهابية المتطرفة يمكن أن ترتد عائدة لتشغل الفراغ الناجم عن مغادرة الولايات المتحدة. كما خدم وجود القوات الأميركية أيضاً كحاجز أمام الجهات الأخرى التي ربما تسعى إلى كسب النفوذ أو السيطرة على المنطقة.

وتشمل هذه الجهات كلاً من الرئيس السوري بشار الأسد، الذي أعلن كل الوقت نيته استعادة السيطرة الكاملة على البلد؛ وتركيا، التي تنظر إلى وحدات حماية الشعب، العنصر الكردي في قوات سورية الديمقراطية، كمنظمة إرهابية، وتهدد بغزو شمال شرق سورية لسحق هذه القوات. ثم هناك إيران، التي ترسخ نفسهاعسكرياً بثبات في سورية، نتيجة للدور الرئيسي الذي لعبته في المساعدة لإنقاذ نظام الأسد. وتنطوي مغادرة الولايات المتحدة من شرق سورية على احتمال تسهيل الجهود لتطوير طرق إمداد برية بين إيران وحليفها حزب الله في لبنان.

مع ذلك، وفي حين أن الأطراف كافة تدرس تداعيات قرار ترامب وتقوم بتقييم مسارات العمل، فإن الكثير سيعتمد على طبيعة الانسحاب الأميركي واحتمالات الدعم المستقبلي لقوات سورية الديمقراطية ذات الأغلبية الكردية، والتي حملت الجزء الأكبر من عبء القتال ضد "داعش" في سورية.

يقول فريدريك سي. هوف، الزميل الرفيع غير المقيم في "مجلس الأطلسي"، والمبعوث السابق إلى المعارضة السورية في عهد إدارة أوباما: "سوف يعتمد ما يفعله الأكراد، كما أعتقد، على مدى الدقة التي سيجري بها تطبيق قرار الرئيس ترامب. هل سيرقى هذا ببساطة إلى إزالة القوات البرية الأميركية من شرق سورية؟ هل ستتواصل الحرب الجوية ضد بقايا 'داعش' دعماً لعمليات وحدات حماية الشعب البرية ضد التنظيم؟ هل

سيوصل الجيش الأميركي إلى نظرائه الروس أن منطقة شرق الفرات ستبقى خط "ممنوع العبور" خاضعة لقواعد خفض احتمال الاشتباك؟ هل ستثني الولايات المتحدة تركيا عن غزو شمال شرق سورية؟".

**خيارات تركية؟**

يبدو أن هذه الأسئلة تخضع لمناقشة في داخل الإدارة في ضوء قرار ترامب. ويقال إن وزارة الدفاع الأميركية تدرس احتمال استخدام العراق كقاعدة لمواصلة العمليات –مثل الضربات الجوية وغارات القوات الخاصة– ضد "داعش" في سورية.

يقول السيد هوف: "لكن إحساسي، مع ذلك، هو أنه لا يوجد الكثير من الوقت لاتخاذ القرار. وما لم نستطع التوصل إلى بعض التفاهمات المحددة مع الأكراد، والتي ربما تخفف من آثار إعلان الرئيس ترامب، فإنهم سيتخلون عن القتال ضد 'داعش' على الأرجح، ويعززون أنفسهم في الشمال الشرقي، ويتواصلون مع نظام (الأسد) والروس من أجل التوصل إلى ترتيب تعاوني".

كانت المؤشرات على مثل هذا التوجه الكردي واضحة يوم الجمعة قبل الماضية، حيث قالت سورية أن قواتها دخلت منبج، البلدة الشمالية التي يقال إن القوات الخاصة الأميركية ما تزال تقوم بدوريات فيها، ولو أن محطة "سي. إن. إن" نقلت عن مسؤول أميركي لم تذكر اسمه قوله إن ذلك الزعم السوري كان سابقاً لأوانه.

حذرت قوات سورية الديمقراطية من أن انسحاباً أميركاً يمكن أن يفضي إلى إعادة انبعاث لتنظيم "داعش"، ونقض المكاسب التي تحققت خلال الثمانية عشر شهراً الماضية، والتي تقلص فيها وجود دولة خلافة المجموعة المعلنة ذاتياً –والتي امتدت ذات مرة عبر الحدود السورية العراقية– إلى بضعة مواقع معزولة في صحراء شرق سورية وقراها على طول نهر الفرات.

لكن العنوان الذي يطغى على احتمال انبعاث "داعش" هو احتمال حدوث غزو عسكري تركي لشمال شرق سورية الذي تقطنه أغلبيات كردية بهدف محاربة وحدات حماية الشعب المرتبطة بحزب العمال الكردستاني – الذي تصنفه أنقرة منظمة إرهابية. وقد حذر الرئيس التركي، رجب طيب إردوغان، من هجوم وشيك، وكان يُنظر إلى الوجود الأميركي في المنطقة على أنه يشكل عائقاً أمام تنفيذ خططه. وفي أعقاب إعلان ترامب عن الانسحاب الأميركي بتغريدة على تويتر –بعد وقت قصير من محادثة هاتفية أجراها مع الرئيس التركي– قال الرئيس إردوغان إن الهجوم المخطط له سوف يؤجل، لكنه أضاف: "ليست هذه عملية انتظار مفتوحة النهاية".

وقال إردوغان لقادة الأعمال في إسطنبول: "على الأرض في سورية، سوف نتبع أسلوب التوغل الذي سيقضي على كل من العناصر (الكردية) وبقايا" داعش معاً.

**مخاوف إردوغان المحلية**

مع ذلك، ربما لا ينبع قرار غزو شمال سورية من التهديد الذي تشكله وحدات حماية الشعب الكردية على تركيا بقدر ما ينبع من مخاوف سياسية محلية يواجهها إردوغان في الفترة التي تسبق إجراء الانتخابات البلدية في آذار (مارس) ٢٠١٩، كما يقول محللون.

يقول آيكان إرديمير، الزميل الرفيع في مؤسسة الدفاع عن الديمقراطيات في واشنطن والعضو السابق في البرلمان التركي: "يبدو أن استخدام نهج 'أثر الالتفاف حول العلم'... هو أمله الوحيد لكسب الأصوات. لقد أوضح حلفاء (إردوغان) من القوميين المتطرفين مسبقاً أنهم يريدون المضي قدماً في شن عمليات عسكرية واسعة النطاق في شمال سورية. وإردوغان، اليائس لدعم القوميين المتطرفين، ليس في وضع يؤهله لمخالفة إرادتهم".

يبقى أن نرى ما إذا كانت إدارة ترامب ستتدخل لحماية حلفائها السابقين الأكراد من هجوم تركي محتمل. ولكن، كما يضيف السيد إرديمير: "سوف تتغلب غرائز إردوغان للبقاء السياسي في الوطن على أي عرض يمكن أن تقدمه واشنطن".

ربما يجد الأكراد العالقون بين احتمال إعادة انبعاث "داعش" وبين مواجهة غزو تركي، أن أملهم الوحيد يكمن في التوصل إلى شكل من أشكال التسوية مع نظام الأسد والروس، القوة الخارجية الرئيسية في البلد. وفي حال استعادت دمشق سيطرتها على شرق سورية، ربما مع منح بعض الحكم الذاتي للأكراد بمباركة روسية، فإنها ربما تثبط حماس إردوغان للقيام بغزو.

يضيف السيد إرديمير: "سوف يفضل إردوغان الآن حكم الأسد المباشر في شرق سورية على حكم (الأكراد) أنفسهم. وكان إردوغان قد تخلى منذ وقت طويل عن هدفه المتعلق بتغيير النظام في سورية، وأصبحت الفكرة القاتلة المتمثلة في تحقيق استقلال كردي عبر الحدود التركية هدفاً رئيسياً له".

**إيران ترى مؤامرة أميركية**

لهذا السبب ينظر البعض في إيران بعين الشك إلى دوافع ترامب لسحب قواته. وفي حين أن البعض في إيران يرون هذا كجزء من مسعى ترامب لإعادة انتخابه، فإن "وجهات نظر إيرانية أخرى، والتي يرجح أن كثيرين في المراتب العليا من النظام يتقاسمونها، لا تنظر إلى قرار ترامب على أنه قرار عاطفي ومفاجئ، وإنما كخطوة شريرة محسوبة"، كما يقول أليكس فاتانكا، الزميل الرفيع وخبير الشأن الإيراني في "معهد الشرق الأوسط" في واشنطن.

ويضيف السيد فاتانكا: "يعتقد هؤلاء المراقبون أن ترامب ينسحب من سورية كجزء من خطة لكسر التحالف الإيراني–التركي–الروسي عن طريق سحب تركيا إلى خارجه بوعد منح أنقره الحرية في الانقضاض على الأكراد السوريين. وحسب هذه الرؤية، فإن قرار الانسحاب من سورية ليس قرار ترامب فحسب، وإنما مؤامرة أميركية تهدف إلى إطالة أمد الحرب السورية، وحرمان إيران وروسيا والأسد من فرصة حل الصراع سياسياً".

مع حليفها اللبناني، حزب الله، والميليشات الشيعية المرتبطة بها من العراق وأفغانستان، لعبت إيران دوراً محورياً في حماية نظام الأسد. والآن، أصبحت بصدد تكريس وجود عسكري إيراني منفصل، لكنه ربما يكون قوياً، في أجزاء من غرب سورية، والذي يجلبها أقرب إلى حزب الله وإسرائيل.

ومن جانبه، قام حزب الله، الذي كان قد نشر في ذروة الحرب ما بين ٥,٠٠٠ و١٠,٠٠٠ مقاتل في سورية، بإعادة معظم كوارده إلى لبنان، حيث حوله كامل انتباههم مجدداً إلى إسرائيل. وكانت التوترات بين إسرائيل

وحزب الله في تصاعد في الفترة الأخيرة، فيما يعود في جزء منه إلى اكتشاف إسرائيل أنفاقاً هجومية عابرة للحدود من لبنان، والتي يُزعم أن المجموعة المدعومة من إيران هي التي حفرتها، بالإضافة إلى جهود حزب الله المستمرة لتحسين دقة إصابة ترسانته الكبيرة من الصواريخ الموجهة.

**عين إسرائيل تراقب إيران بيقظة**

بعد إعلان ترامب، توقع وزير العدل الإسرائيلي، أيليت شاكيد، وهو متشدد في حكومة رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو الائتلافية، أن حزب الله ربما سيتلقى المزيد من الأسلحة من إيران مع انسحاب القوات الأميركية من شرق سورية.

لكن الوجود الأميركي في سورية لم يكن حاجزاً لا يمكن تخطيه أمام قوافل الأسلحة الإيرانية التي تشق طريقها غرباً عبر صحارى العراق وسورية. وتغلق القوات الأميركية المنتشرة حالياً في معبر التنف الحدودي بالقرب من الأردن بفعالية الطريق الأقصر عبر وسط العراق إلى دمشق، لكن ثمة خياراً آخر –ولو أنه أكثر التفافاً– هو الطريق الذي يعبر الحدود أبعد كثيراً إلى الشمال الشرقي، ويمر على طول الجانب الغربي من نهر الفرات، ثم ينعطف باتجاه دمشق عند دير الزور.

مع ذلك، أشارت إسرائيل إلى أنها سوف تدمر شحنات الأسلحة الإيرانية المتجهة إلى حزب الله، بغض النظر عما إذا كانت تنقل عبر سورية عن طريق البر أو الجو. وقال نتنياهو بعد تغريدة ترامب عن الانسحاب أن مغادرة القوات الأميركية من شرق سورية لن تغير السياسة الإسرائيلية.

وقال في حفل تخريج دفعة من القوات الجوية الإسرائيلية: "حماية وطننا تبدأ باجتثاث التهديدات الكبيرة في مهدها. لن نقبل بالترسخ الإيراني في سورية، الذي يهدف إلى إلحاق الأذى بنا، ونحن نعمل للقضاء عليه". الانسحاب الأميركي "لا يغير سياستنا، وستبقى خطوطنا الحمراء كما هي –في سورية وفي كل مكان آخر".

تحدث نتنياهو بعد ساعات من ورود الأخبار عن ضربات جوية عديدة شنتها القوات الإسرائيلية ليلة الاثنين ضد قواعد عسكرية سورية حول دمشق. وكان هذا أول هجوم إسرائيلي كبير يُشن في سورية منذ أواسط أيلول (سبتمبر)، عندما أفضت غارة على مرافق للصواريخ بالقرب من اللاذقية في شمال غرب سورية إلى إسقاط نظام دفاع جوي سوري طائرة مراقبة روسية. وفي ذلك الحين، ألقت روسيا باللوم على إسرائيل ووصفت عملها بأنه "تصرفات غير مسؤولة". وبعد الغارات الأخيرة، وبخت روسيا إسرائيل مرة أخرى، وقالت إن عملياتها هددت سلامة طائرتين مدنيتين كانتا تعبران المنطقة.

ومع ذلك، تبقى مصالح إيران في شرق سورية –على النقيض مصالح نظام الأسد وتركيا– محدودة، وربما تقتصر على تأمين ممر بري لشحنات الأسلحة وتحقيق فوائد اقتصادية من حقول النفط والغاز إلى الشرق من الفرات.

يقول السيد فاتانكا من معهد الشرق الأوسط: "لا أستطيع أن أرى الإيرانيين وهم يستثمرون الكثير في هذا المشروع (في شرق سورية) في الوقت الراهن، بالنظر إلى الوضع على الجبهة الداخلية وبالنظر إلى أنهم ساعدوا

مسبقاً في ضمان بقاء الأسد. يمكن أن أراهن على أن الإيرانيين سيكونون حذرين إزاء تورطهم في شرق سورية. إنهم لا يمتلكون قضية استراتيجية حقيقية ليغامروا من أجلها كثيراً هناك".

---

*نشر هذا التقرير تحت عنوان: Syria at war: How departure of US forces opens up a Wild East

## «الدرون» تدشن عصر حروب من دون جيوش!

**سليم نصار . الحياة . ٢٠١٩/١/٥**

في دراسة تاريخية نشرتها الكاتبة ستيفاني زاشراك ذكرت أن الرسام العالمي ليوناردو دافينتشي كتب مخطوطة شهيرة عن العصافير. وتوقع هذا العبقري أن الإنسان سينجح في المستقبل في بلوغ هذا المدى المرتفع.

وتقول ستيفاني في دراستها إن دافينتشي مبدع لوحة «موناليزا» كان مهتماً أيضاً برسم مسودة «اسكتشات» تمثل الطبيعة من فوق قمة جبل مرتفع، كما يراها الطير أو كما تخيلها هو عن الإنسان القادر على الطيران. من هنا ذكرت الكاتبة أن إيحاءات الرسام العظيم كانت تمثل رؤياه لقدرة الإنسان على الطيران تماماً مثل الطيور.

لكن دافينتشي لم يتخيل أن اختراعات البشر ستصل بهم الى صناعة طائرة موجهة بسبب خلو عهده (١٤٥٢–١٥١٩) من ابتكار الإشارات اللاسلكية. وبفضل ذلك الابتكار وُلِدت «الدرون»، الطائرة الموجهة بواسطة هذه الإشارات.

والملفت حقاً أن يصبح اقتناء هذه الطائرة الصغيرة المسيّرة من بعيد هدفاً للعسكريين وللتجار، ولهواة هذه اللعبة المكلفة. ويدل على ذلك آخر إحصاء نشرته الصحف الاميركية وفيه تقول: إن الهواة سجلوا في دائرة الاتصالات ملكية (٩٢٠ ألف درون)، في حين سجل التجار ملكية (١٩٥ ألف درون). هذا بالطبع الى جانب عدد ضخم يستخدمه العسكريون لتنفيذ عمليات اغتيال ضد آلاف الإرهابيين المنتشرين في كل مكان تقريباً.

لهذا السبب وسواه، وضعت وزارة الاتصالات الاميركية قوانين مشددة تتعلق بملكية هذه الطائرة، وأسباب اقتنائها وحدود استعمالها. ومن أجل سلامة أجواء المطارات في المدن، منعت الدولة تحليق «الدرون» فوق المدارج المخصصة للإقلاع والهبوط. ولم يكن هذا الحظر وقفاً على الولايات المتحدة، وإنما هو قانون معمول به في جميع مطارات العالم. ولقد عانت إدارة مطار «غاتويك»، منذ أسبوعين تقريباً، أزمة إرباك استمرت ٣٦ ساعة، قبل موسم الأعياد بقليل. والسبب أن برج المراقبة في هذا المطار المزدحم بالمسافرين ضبط جسماً غريباً كان يحلق فوق المطار، الأمر الذي يشكل خطراً على عمليات هبوط الطائرات التجارية وانطلاقها. خصوصاً أن «الدرون» كانت تحلق على علو كيلومتر واحد في أجواء المطار. وكان من نتيجة هذا الإختراق المفاجئ إلغاء ألف رحلة طيران، ومنع سفر ١٤٠ ألف مواطن أجبرتهم الفوضى على افتراش الأرض.

وكان من الطبيعي أن تطلب إدارة مطار «غاتويك» معونة الولايات المتحدة وخبرتها في حل هذا الإشكال المكلف. ولما نصحت وزارة الاتصالات الاميركية بضرورة استخدام جهاز يُعرف بإسم «قبة درون»، القادرة على تدمير الطائرة، اعترضت وزارة الداخلية البريطانية على هذا التدبير لأنها كانت مهتمة باكتشاف صاحب الطائرة، والمكان السري الذي يوجّه منه «الدرون»... وما إذا كان وراء هذا العمل أهداف إرهابية مؤذية.

ومن أجل هذه الغاية أعلنت الشرطة عن جائزة بمبلغ خمسين ألف جنيه استرليني لمن يدل الى مكمن الفاعل. وبعد اتهام شخصين هما بول غيت وألين كيرك، وإخضاعهما لعملية استجواب طويلة، أطلقتهما الشرطة بعد الإعتذار، لعدم وجود أدلة تدينهما.

وفي نهاية الأمر، أعلنت قيادة الجيش البريطاني أنها طبقت التكنولوجيا الاسرائيلية الخاصة بتعطيل حركة طيران «الدرون.» والثابت أن خبراء الجيش الاسرائيلي حرصوا على ابتكار أجهزة معطلة منذ أعلن تنظيم «داعش» عن نيته ضرب مفاعل ديمونا بواسطة «الدرون.» أو منذ أدخل «حزب الله» هذه الطائرة ضمن عملياته في دعم نظام بشار الأسد خلال الحرب الأهلية السورية. كذلك استخدمت «حماس» هذه الطائرة بغرض القيام بعمليات استطلاع ضد جيش الدفاع الاسرائيلي. وقد اعترف الناطق الرسمي بإسم تنظيم «داعش» أن مقاتليه استخدموا هذه الطائرة في العراق وسورية بغرض التجسس والتشويش على طائرات التحالف الدولي.

ويرى العسكريون أن أهمية عمل هذه الطائرة تكمن في قدرتها على بلوغ أهدافها عن بعد مئات الكليومترات. والمثل على ذلك أن البوارج الاميركية التي تجوب بحر العرب قبالة الساحل العُماني، كانت توجه ضرباتها الى الإرهابيين في قندهار أفغانستان أو بيشاور باكستان.

ومن الوقائع التي دلت على خطورة «الدرون» يوم استُعمِلت لاغتيال الرئيس الفنزويلي نيكولاس مادورو. وكان ذلك أثناء إلقاء خطاب أمام حشد عسكري عندما فوجئ هو وزوجته وأعضاء حكومته بانفجار طائرتين دون طيار. وتردد لاحقاً انها محاولة فاشلة لاغتياله. لكن فشلها لم يمنع المسؤولين عن أمن الرئيس من إعادة النظر في مختلف الأساليب الكلاسيكية المعتمدة.

وبعد إعلان فشل تلك المحاولة، تنبهت وكالات الاستخبارات وأجهزة الأمن في كل دول العالم الى ظهور تهديد جديد تمثله «الدرون الانتحارية.» أي الطائرة المعدة للإنفجار الكامل. وكتب بعد هذه الحادثة أكاديميون وخبراء أمن أن حراس الرؤساء تعلموا درساً قاسياً من محاولة اغتيال مادورو، يتمثل في التغيير الجذري لطبيعة خطط تأمين الحماية الشخصية لزعماء الدول خلال المناسبات الرسمية أو الاحتفالات الشعبية.

صحيح أن الرئيس أنور السادات لم يستطع حماية نفسه من رصاص خالد الإسلامبولي في زمن لم تكن «الدرون» قد وُلِدت... لكن الصحيح أيضاً أن مطلق «الدرون» الانتحارية ضد مادورو بقي مجهولاً مع تساؤلات جمّة: هل هي المعارضة، أم الولايات المتحدة، أم دولة جارة لفنزويلا؟

حسب التقاليد المتبعة لعمليات الحماية فهي عادة تقتصر على الأمن المباشر لجسد الشخص، بالإضافة الى تأمين الحماية عن بُعد، عبر نشر القنّاصة فوق أسطح البنايات المجاورة لقصر الزعيم. وقد تطور هذا الأسلوب في عهود ديكتاتوريين من أمثال فيدال كاسترو وصدام حسين ومعمر القذافي بحيث كانت تُغلق الطرق ويتم نشر قوات عسكرية محيطة بقصر الرئاسة، مع تشغيل أجهزة التشويش على الإشارات وشبكة الانترنت. لكن هذه الموانع لم تحمِ رفيق الحريري من الاغتيال!

الرئيس مادورو أضاف الى خطط حمايته الشخصية منظومة حماية مؤلفة من مروحيات مسلحة وطائرات تابعة للقوات الجوية. وربما يحذو حذوه في المستقبل كل الرؤساء المعرضين للإغتيال بواسطة «الدورن الكاميكازي.» وقد كسب هذا اللقب من فرقة الكاميكاز اليابانية التي كان طياروها ينقضون بطائراتهم الحربية على حاملات الطائرات الاميركية في المحيط الهادئ، ويفجرون أنفسهم فيها.

بقي السؤال المتعلق بالمهمات التي تقوم بها «الدرون»، وهل تقتصر على ارتكاب الاغتيالات فقط؟

يعترف أحد أطباء رواندا بأنه أجرى اتصالاً هاتفياً بالمستشفى المركزي في العاصمة، وطلب دواء مستعجلاً لصبية تعاني من ألم عضال. وكان الجواب مخيباً لآماله، لأن الدواء لن يصله بالسيارة قبل ثلاث ساعات.

وهو يؤكد أنه كرر الطلب من مركز «الدرون» التجاري الذي أبلغه أن الدواء سيصله خلال ست دقائق. وبالفعل، شوهدت بعد ست دقائق طائرة «درون» تحوم فوق عيادته وترمي له الدواء بواسطة مظلة ورقية.

حدث ذلك في ٢١ كانون الأول (ديسمبر) سنة ٢٠١٦. وبذلك تكون تلك العملية السريعة أول خدمة إنسانية تقوم بها هذه الطائرة بتوجيه إشارات لاسلكية بعث بها مالكها من منزله.

على اثر تلك الحادثة التي جرت في افريقيا، وافقت وزارة الاتصالات الاميركية على استخدام هذه الطائرة للأمور المستعجلة. وقد أثبتت جدواها عقب مرور الإعصار «ماريا» فوق بورتو ريكو خلال شهر أيلول (سبتمبر) ٢٠١٧. ذلك أنها كانت تؤمن الضروريات كالغذاء والدواء والماء، لمئات المحتاجين.

يقول كريس بوكوك، من كبار ضباط حلف الأطلسي، إن الجيل المعدّل من طائرات «الدرون» سيكون جزءاً مكملاً لأي برنامج مسلح تقوم به الدول. والسبب أن تطوره اتجه نحو تقليل عدد الجنود، مع زيادة قدرات الطائرات الموجهة على حمل أكبر عدد من الصواريخ.

إضافة الى كل هذه المعطيات، فإن شركة «أمازون» وقعت اتفاقاً مع إحدى شركات «الدرون» على تحقيق خدمات مستعجلة لزبائنها. كذلك تدرس وكالة الفضاء الاميركية (ناسا) الطريقة التي تعمل بها هذه الطائرة بغرض الاستفادة من تركيبتها التكنولوجية.

بقي السؤال الأخير المتعلق بطبيعة عمل «الدرون»، وخصائصها الفريدة. والجواب كما يقول أحد مخترعيها إن زمام المبادرة موجود على الأرض يحركه طيار مدرب على توجيه تلك الآلة القاتلة. ويشير سجل الاختراعات الى سلسلة علماء اميركيين وبريطانيين، باشروا منذ سنة ١٩٣٥ في تطوير موجات الراديو الى إشارات لاسلكية. ثم جاء من بعدهم ابراهام كارم، اليهودي العراقي المولود في بغداد سنة ١٩٣٧. وقد هاجر الى اسرائيل بصحبة والده وأربعة أشقاء. وبرزت اختراعاته في عالم الطيران، الأمر الذي انتهى به الى بناء أول طائرة «درون» تعمل بالإشارات اللاسلكية!

**٦ ـ استمرار التنافس بين التحالفات الرئيسية في الإقليم**

لم تطرأ تغيرات كبيرة على خريطة التحالفات في منطقة الشرق الأوسط خال عام ٢٠١٨ ، حيث استمرت التحالفات التي كانت سائدة في الإقليم منذ أحداث "الثورات العربية" في عام ٢٠١١. ومازالت هذه التحالفات تتسم بالمرونة، بمعنى أنها ليست تحالفات مطلقة أو جامدة، ولكنها قابلة للتغير وفقاً لمجريات الأحداث ومصالح الدول.

**وبشكل عام، يمكن الإشارة إلى ٣ تحالفات رئيسية في المنطقة حالياً، وهي:**

**أ- تحالف الرباعي العربي (السعودية والإمارات والبحرين ومصر):** وتشكل بعد مقاطعة هذه الرباعي لقطر منذ يونيو ٢٠١٧: ذلك لعدة أسباب منها دعم الدوحة للجماعات الإرهابية والمتطرفة، وتدخلها لزعزعة أمن واستقرار الدول الأخرى. وثمة تنسيق عالي المستوى بين أعضاء هذا التحالف من خال اللقاءات والاجتماعات الدورية التي تُعقد بين مسؤولي الدول الأربع.

وتشترك الدول الأربع في عدة تحالفات إقليمية أمنية، يأتي على رأسها التحالف العربي في اليمن، والذي يهدف إلى تمكين الحكومة الشرعية من استعادة سيطرتها على العاصمة اليمنية صنعاء، وعلى مؤسسات الدولة في مواجهة الانقلاب الحوثي، فضاً عن "التحالف الإسلامي العسكري لمحاربة الإرهاب"، والذي أعلنت عنه الرياض في ديسمبر ٢٠١٥ ، وأخيراً، فإن الدول الأربع تشارك بفاعلية في الجهود الرامية إلى تأمين إقليم البحر الأحمر من تهديدات التنظيمات البحر الأحمر من تهديدات التنظيمات الإرهابية والحوثيين، فضاً عن محاولات إيران وتركيا التمدد في البحر الأحمر(٣٩).

**ب- التحالف التركي – القطري:** تبلور هذا التحالف بصورة واضحة في أعقاب ما يُسمى ب "الثورات العربية" في عام ٢٠١١، وذلك في ظل توافق أجندة أنقرة والدوحة في دعم تيارات الإسلام السياسي بالمنطقة. وتعزز هذا التحالف الثنائي بعد المقاطعة الخليجية لقطر، حيث تم تسريع الجهود الرامية إلى تعزيز التعاون العسكري، وإقامة قاعدة عسكرية تركية في قطر. وقامت أنقرة بتزويد الدوحة بكافة احتياجاتها من المواد الغذائية وذلك أثناء المقاطعة العربية للدوحة.

وفي المقابل، وقفت قطر إلى جانب تركيا في أزمة انخفاض "الليرة" خال عام ٢٠١٨ ، وتم توقيع اتفاق لتبادل العمات بين بنكي قطر وتركيا المركزيين بقيمة ٣ مليارات دولار في أغسطس ٢٠١٨ ، فضاً عن تعهد أمير قطر باستثمار ١٥ مليار دولار في تركيا(٤٠). وبدأت أنقرة في اتباع سياسات أكثر عدوانية تجاه المملكة العربية السعودية، وصلت إلى التلويح بمطالبة الأمم المتحدة بالتحقيق في مقتل الصحفي السعودي جمال خاشقجي، بل ومحاولة استغلال الحدث في التأثير سلباً على العلاقات الأمريكية – السعودية(٤١).

**ج- تحالف إيران ووكلائها من الميليشيات الإرهابية في المنطقة:** يضم هذا التحالف "حزب الله" في لبنان، و"الحوثيين" في اليمن، عاوة على تنظيمات أخرى موالية لطهران في سوريا والعراق. وتسعى إيران لاستثمار هؤلاء الوكلاء لزيادة نفوذها في الإقليم، خاصة في الدول التي تشهد حالة من عدم الاستقرار، كما أنها تستخدمها كمنصة لمهاجمة الدول المناوئة لها، على غرار تهديد ميليشيات الحشد الشعبي في العراق باستهداف الوجود الأمريكي في المنطقة باستخدام صواريخ باليستية إيرانية الصنع، واستخدام الحوثيين هذه الصواريخ في استهداف السعودية.

ويُتوقع أن تستمر هذه التحالفات الرئيسية الثلاثة خال عام ٢٠١٩، في ظل العقبات التي تحول دون التوصل لتسوية للأزمة القطرية الحالية، والخلافات الموجودة بين تركيا من جانب ودول المقاطعة من جانب آخر، فضا عن التوقعات بزيادة تدخلات إيران عبر وكلائها في الدول الأخرى، وذلك كإحدى الأدوات التي يلجأ إليها النظام الإيراني للمساومة في ملفات أخرى؛ ومنها المطالبة بتخفيف العقوبات الأمريكية الموقعة عليه في الملف النووي.

ومن المتوقع أن يشهد العام الجديد محاولات من بعض التحالفات لجذب دول أخرى إليها أو على الأقل استمرار تحييدها، مثلما تفعل تركيا وقطر مع السودان. ولكن من غير المحتمل توسيع بعض التحالفات على غرار ما تم الكشف عنه مؤخراً من وجود رغبة قطرية في تشكيل تحالف خماسي يتألف من قطر وتركيا والعراق وإيران وسوريا، حيث يواجه هذا التحالف المقترح صعوبات عديدة على أرض الواقع، منها رفض الكتل السياسية العراقية الانضمام إلى أي تحالف إقليمي(٤٢)، علاوة على الخلافات القائمة بين تركيا وسوريا بسبب تورط الأولى في دعم التنظيمات الإرهابية في مواجهة الثانية.

**٧ ـ تراجع فرص تنفيذ المشروعات المقترحة للأمن الإقليمي**

شهدت منطقة الشرق الأوسط خال السنوات الماضية تشكيل تحالفات عسكرية لمواجهة التهديدات الأمنية التي تشهدها بعض دول المنطقة، ولمحاربة الإرهاب والتطرف. ومن أبرز هذه التحالفات ما يلي:

**أ- التحالف العربي لدعم الشرعية في اليمن:** تشكل في مارس ٢٠١٥ بهدف استعادة الشرعية في اليمن بعد الانقلاب الحوثي. ويضم هذا التحالف قوات من السعودية والإمارات والبحرين والسودان والمغرب، فيما تم استبعاد قطر من هذا التحالف بعد اندلاع الأزمة القطرية في يونيو ٢٠١٧ .

**ب- التحالف الإسلامي العسكري لمحاربة الإرهاب:** تم تأسيسه بمبادرة سعودية، حيث تم الإعلان عنه في ديسمبر ٢٠١٥ من جانب ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان، بهدف توحيد جهود الدول الإسلامية في مواجهة الإرهاب. ويضم ٤١ دولة أبرزها (السعودية، والإمارات، ومصر، والكويت، وسلطنة عُمان، والبحرين، والأردن، والسودان، والمغرب، وتونس، وليبيا، وجيبوتي، وقطر، وتركيا، وباكستان، وبنجلاديش، وماليزيا.. وغيرها)(٤٣).

**وبالإضافة إلى ما سبق، فقد طرحت دول آخرى في عام ٢٠١٨ تصورات مختلفة لمشروعات الأمن الإقليمي، تمثل أهمها في:**

**أ- مشروع أمريكي لإنشاء "تحالف الشرق الأوسط الاستراتيجي" "ميسا":** يعتبر من ثمار القمة العربية الإسلامية – الأمريكية التي انعقدت بالرياض في مارس ٢٠١٧ . وكشف نائب مساعد وزير الخارجية الأمريكي لشؤون الخليج العربي، تيم ليندركينغ، في سبتمبر ٢٠١٨، عن أبرز ملامح هذا التحالف الجديد، حيث إنه سيقام على أساس اتفاقية أمنية واقتصادية وسياسية تربط بين دول مجلس التعاون الخليجي الست، والولايات المتحدة، ومصر، والأردن. ويهدف لبناء درع قوي ضد التهديدات في منطقة الخليج العربي، خاصة إيران، والهجمات السيبرانية، وتنسيق جهود إدارة الصراع من سوريا إلى اليمن(٤٤).

**ب- مقترح قطري – إيراني لإنشاء منظمة للأمن والتعاون الإقليمي لتسوية صراعات المنطقة:** دعا أمير قطر خال مشاركته في مؤتمر ميونيخ للأمن، في فبراير ٢٠١٨ ، دول الشرق الأوسط إلى تنحية خلافاتها جانبا وإبرام اتفاق أمني على شاكلة الاتحاد الأوروبي من أجل إبعاد المنطقة عن حافة الهاوية(٤٥). واستلهم وزير الخارجية الإيراني، محمد جواد ظريف، مثالا آخرا لهذا المقترح، وهو منظمة الأمن والتعاون في أوروبا(٤٦). ولم تلق هذه المبادرة أي تأييد من الدول العربية الأخرى.

ومن المتوقع أن يشهد عام ٢٠١٩ مواصلة التحالف العربي في اليمن عملياته العسكرية لمواجهة ميليشيا "الحوثيين" المدعومة من إيران، والتي تراوغ لعدم التوصل لحل سياسي لهذه الأزمة. كما سيعمل التحالف الإسلامي العسكري لمحاربة الإرهاب على تفعيل أهدافه من خال أربعة مجالات رئيسية هي (الفكري، والإعلامي، ومحاربة تمويل الإرهاب، والعسكري).

وتظل الفرصة ضعيفة أمام إنشاء تحالف الشرق الأوسط الاستراتيجي، وفقا للتصور الأمريكي، وذلك لعدة أسباب، منها استمرار الأزمة القطرية وعدم وجود مؤشرات على إمكانية حلها قريباً، واختلاف حسابات الدول المشمولة في هذا التحالف في موقفها من إيران، خاصة احتفاظ قطر بعلاقات جيدة مع طهران.

كما تظهر صعوبات أكبر أمام تنفيذ المقترح القطري – الإيراني بتدشين منصة أمنية جديدة في المنطقة على غرار منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، لأن الولايات المتحدة لن تسمح بوجود إيران ضمن أي تحالف أمني مع شركائها في المنطقة، فضاً عن تورط إيران في تهديد الأمن القومي للدول المجاورة لها، ومن ثم فا يستقيم أن تكون جزءا من تحالف أمني يهدف إلى ضمان أمن أعضائه.

**٨ ـ تعثر تسوية الصراعات الإقليمية رغم المساعي الإقليمية والدولية**

تتراجع فاعلية المنظمات الدولية والإقليمية، مثل الأمم المتحدة أو جامعة الدول العربية في عاج الصراعات التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط، بحيث بات دورها يقتصر على القيام بالإغاثة والمساعدات الإنسانية في ليبيا وسوريا واليمن(٤٧)(٤٨)، بل إنها تواجه تحدياً في هذا المجال، خاصة بعد إعلان واشنطن وقف تمويل "وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل لاجئي فلسطين في الشرق الأدنى" (الأونروا)(٤٩) لمساعدة الفلسطينيين في الأراضي المحتلة، وإن سارعت بعض الدول، مثل الصين والاتحاد الأوروبي لمحاولة ملء الفراغ الأمريكي، إذ قدمت الأولى حوالي ٢,٣٥ مليون دولار للوكالة(٥٠)، بينما قدمت الثانية ٩٣ مليون دولار في عام ٢٠١٨.

ولا تقتصر أزمة تراجع فاعلية المؤسسات على الأمم المتحدة أو جامعة الدول العربية التي طالما اتُهمت بعدم الفاعلية، ولكنها طالت كذلك الاتحاد الأوروبي، الذي يعاني انقسامات داخلية، بسبب أزمة المهاجرين والإرهاب، والأوضاع الاقتصادية.

وشهدت منطقة الشرق الأوسط خلال عام ٢٠١٨ محاولات دولية، خاصة من الأمم المتحدة والولايات المتحدة وروسيا، تضغط باتجاه تسوية الصراعات الإقليمية، وتحديداً الصراع السوري واليمني والليبي، فضاً عن الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي.

ففي سوريا، تم التوصل إلى اتفاق روسي – تركي للحيلولة دون قيام الجيش السوري، المدعوم من قبل روسيا وإيران، بعمليات عسكرية لاستعادة محافظة إدلب السورية. ومارست الولايات المتحدة، بالإضافة إلى بعض الدول الأوروبية، مثل ألمانيا وفرنسا، ضغوطاً في هذا الاتجاه، بل وهدد بعضها النظام السوري باستهدافه في حالة استخدامه أسلحة كيميائية في إدلب(٥١).

ووفقا للاتفاق الروسي – التركي، فقد تم إنشاء "منطقة منزوعة السلاح" في إدلب بدءاً من ١٥ أكتوبر ٢٠١٨ ، على طول خط التماس بين قوات النظام والفصائل بعرض يتراوح بين ١٥ و ٢٠ كيلومتراً، وقيام جميع فصائل المعارضة بإخاء هذه المنطقة من السلاح الثقيل.

وعلى الرغم من أن هذا الاتفاق ساهم في تجنب الحرب، فإنه يظل اتفاقاً جزئياً لم يسفر عن تسوية دائمة للصراع السوري، خاصة أن التفاهمات الأمريكية – الروسية حول الملف السوري لم تنجح بعد في بلورة تسوية نهائية، كما باءت المفاوضات الأمريكية مع النظام السوري بالفشل(٥٢).

وبذلت مصر جهوداً حثيثة بدأت منذ عام ٢٠١٧ وتواصلت خال عام ٢٠١٨ لتقريب وجهات النظر بين النظام والمعارضة السورية، ففي يوليو ٢٠١٨، وقع عدد من فصائل المعارضة السورية المسلحة في شمال وشرق البلاد اتفاقاً لوقف إطلاق النار في القاهرة برعاية مصرية وبضمانة روسية وبوساطة من جانب رئيس تيار الغد السوري، أحمد الجربا، والذي دعا للتوصل إلى تسوية سياسية للأزمة السورية، وعودة اللاجئين والنازحين لمناطقهم والإفراج عن المعتقلين(٥٣).

ولعل أحد العوامل التي قد تساعد على تسوية الصراع انسحاب الولايات المتحدة من الأراضي السورية، ولكن تتمثل المعضلة الأساسية في احتفاظ تركيا بقوات عسكرية، فضاً عن دعمها لعدد من الميليشيات المسلحة والجماعات الإرهابية في شمال سوريا، الأمر الذي يمثل عائقا أمام تسوية الصراع. ويستدل على ما سبق بإخفاق كل من إيران وروسيا وتركيا في تشكيل لجنة دستورية لوضع دستور دائم للباد في مرحلة ما بعد انتهاء الحرب.

ولا يختلف الوضع كثيراً بالنسبة للأزمة اليمنية، فقد أجريت عدة جولات من المفاوضات بين الحكومة اليمنية والحوثيين، ولكن لم يكتب للعديد منها النجاح، حيث فشلت مفاوضات الكويت في أغسطس ٢٠١٦ بعد ثلاثة أشهر من المفاوضات(٥٤)، كما أن مفاوضات جنيف، والتي كان المقرر لها سبتمبر ٢٠١٨ لم تنعقد من الأساس.

وفيما يتعلق بالمفاوضات التي تمت في السويد في أوائل ديسمبر ٢٠١٨ ، برعاية الأمم المتحدة، وبدعم أمريكي، فإنها لم تسفر سوى عن اتفاقات جزئية، خاصة في ملف تبادل السجناء، ومعالجة الجرحى، والإدارة الأممية لميناء الحديدة اليمني، ولم تنجح بعد في مناقشة قضايا التسوية النهائية للصراع اليمني(٥٥).

ولعل أحد العوامل التي قد تقلص فرص التسوية السلمية، هو تعرض إيران، الداعم الرئيسي لميليشيا الحوثيين، لضغوط اقتصادية قوية جراء العقوبات الأمريكية، فضاً عن محاولات الأطراف الإقليمية والدولية الفاعلة في الأزمة السورية تقليص نفوذها هناك، وهو ما يجعلها ترد على هذه المحاولات عبر الإيعاز لوكلائها المسلحين في دول الصراعات بتصعيد الصراع، أو على الأقل التعنت في أي مفاوضات مستقبلية لتسويته، وإن أبدت طهران دعماً شكلياً للمفاوضات، حتى تؤكد للقوى الدولية المعنية بأمن المنطقة، إلا أنها لن تقدم تنازلات لحلحلة هذه الملفات، إلا بعد رفع الضغوط الدولية والإقليمية ضدها.

وشهد الصراع الليبي محاولات لتسويته عبر رعاية القوى الإقليمية والدولية لعدد من المؤتمرات، وطرحها مبادرات تهدف لتسوية الصراع الذي تشهده البلاد منذ عام ٢٠١١، والتي كان آخرها "مؤتمر باليرمو الدولي لبحث مستقبل ليبيا" في منتصف نوفمبر ٢٠١٨.

وشارك في هذا المؤتمر كل من القائد العام للجيش الليبي المشير خليفة حفتر، المدعوم من القوى الرئيسية في الشرق، ورئيس الوزراء الليبي فايز السراج، الذي يقود الحكومة في طرابلس، بالإضافة إلى الدول الإقليمية المعنية، وفي مقدمتها مصر وإيطاليا وروسيا والجزائر وفرنسا، بالإضافة إلى رئيس المجلس الأوروبي دونالد توسك، والمبعوث الأممي الخاص إلى ليبيا غسان سامة.

وسعى المؤتمر إلى محاولة تقريب وجهات النظر لعقد مؤتمر وطني آخر مطلع ٢٠١٩ من أجل إجراء انتخابات ترسي مؤسسات دائمة وتحظى بالشرعية، واعتماد جدول زمني لتوحيد المؤسسات الأمنية للباد(٥٦). وعلى الرغم من المواقف

الإيجابية تجاه المؤتمر، فإن انسحاب تركيا منه، يكشف عن اتجاهها إلى لعب دور المعرقل في تسوية الأزمة، واحتمال زيادة دعمها للجماعات المسلحة، وهو ما وضح في ضبط شحنتي أسلحة وذخائر تركيتين في ميناء "الخمس" البحري الواقع في غرب ليبيا في ١٧ و١٨ ديسمبر ٢٠١٨(٥٧)، أي بعد أقل من شهر من انتهاء المؤتمر.

ومن جهة ثانية، فإن عدم تنفيذ الفرقاء الليبيين للاتفاقات السابقة يجعل فرص نجاح المؤتمر الوطني المزمع عقده مطلع عام ٢٠١٩ محل شك كبير، ما لم تتوافق القوى الإقليمية والدولية المعنية بالأزمة على وضع تصور عملي لإجراء انتخابات انتقالية، وتقوم بتسويقه للقوى الليبية الرئيسية.

وبذلت كذلك عدة جهود لمحاولة إحياء تسوية الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي، وفي هذا الإطار، سعت سلطنة عمان إلى التواصل مع الجانبين لطرح أفكار لمساعدتهما على استئناف مفاوضات السام بينهما. فقد استقبلت مسقط الرئيس الفلسطيني، محمود عباس في ٢١ أكتوبر ٢٠١٨، ثم رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو في ٢٦ أكتوبر(٥٨).

واستمرت الجهود المصرية على مسارين رئيسيين هما تحقيق المصالحة الفلسطينية، فضاً عن التهدئة بين "حماس" وإسرائيل، حيث بذلت مصر جهوداً مكثفة خال الفترة الماضية لإتمام مسار المصالحة الفلسطينية بين حركتي فتح وحماس ووضع حد لنحو عشر سنوات من الانقسام الفلسطيني، توجت بتوقعيهما على اتفاق المصالحة بالقاهرة في أكتوبر ٢٠١٧(٥٩). وواصلت مصر جهودها خال عام ٢٠١٨ ، حيث أرسلت وفودا أمنية باستمرار إلى قطاع غزة والضفة الغربية، فضاً عن استضافتها عدداً من الفصائل الفلسطينية لبحث إتمام مسار المصالحة، وأسفرت هذه الجهود عن التوصل إلى "الورقة المصرية لتحقيق المصالحة الفلسطينية" في يوليو ٢٠١٨، والتي اشتملت على أربع مراحل لإتمام المصالحة(٦٠)، ولاتزال مناقشة الورقة المصرية للمصالحة جارية بين الفصائل الفلسطينية بوساطة مصرية للحصول على موافقتها النهائية بشأنها.

وعلى الجانب الآخر، نجحت الوساطة المصرية نحو ثلاث مرات في استعادة التهدئة وتثبيت وقف إطاق النار، وفقاً لتفاهمات عام ٢٠١٤، بين الفصائل الفلسطينية في قطاع غزة وإسرائيل، كان أولها في مايو ٢٠١٨ ثم في أغسطس وآخرها في ١٣ نوفمبر ٢٠١٨(٦١).

وفي ضوء ما سبق، فمن المرجح استمرار المحاولات الرامية إلى تسوية الصراعات في المنطقة العربية، غير أنه لا يتوقع أن تسفر هذه الجهود خال عام ٢٠١٩ سوى عن التوصل لتسويات جزئية لهذه الصراعات، نظراً لاستمرار أوجه الاختلاف والتنافر بين القوى الإقليمية والدولية الداعمة للأطراف الداخلية في دول الصراعات.

**٩ ـ مواصلة جهود تحجيم الميليشيات المسلحة في الإقليم**

شكلت الميليشيات المسلحة مشكلة كبيرة في إقليم الشرق الأوسط، خاصة تلك المدعومة إيرانياً، وذلك بسبب إقدام إيران على إمدادها بالأسلحة النوعية المتقدمة، خاصة الصواريخ، والدورنز البحرية والجوية.

فقد أمدت إيران حزب الله اللبناني بصواريخ باليستية قصيرة المدى من طراز "فاتح – ١١٠ " منذ عام ٢٠٠٧ ، والتي يصل مداها إلى ما بين ٢٥٠ و٣٠٠ كيلومتر(٦٢)، وزودت حلفاءها من الميليشيات الشيعية المسلحة في العراق بصواريخ باليستية قصيرة المدى، بل وأعلنت عن مساعدتها في صنعها، وذلك لامتاك الوسيلة التي تمكنها من ضرب خصومها في المنطقة(٦٣)، في إشارة إلى الولايات المتحدة.

وزودت إيران الحوثيين بالصواريخ الباليستية من أجل استهداف السعودية، فقد استخدموا صواريخ باليستية من طراز "بركان – ٢ إتش" في استهداف منشأة لتكرير النفط في مدينة ينبع السعودية في ٢٢ يوليو ٢٠١٧، كما استخدموا

الطراز نفسه من الصاروخ في ٤ نوفمبر ٢٠١٧ لاستهداف مطار الملك خالد الدولي في الرياض، والذي يقع على بعد ٨٩٠ كيلومتراً من الحدود السعودية مع محافظة صعدة اليمنية(٦٤).

ومن جهة ثانية، أمدت إيران حزب الله اللبناني بدرونز، لأغراض الاستطلاع والتجسس منذ عام ٢٠٠٤ ، ثم ما لبثت أن أمدته بأنواع أكثر تقدماً، يمكنها من تحديد الأهداف وإصابتها بصاروخ، ففي ٢١ سبتمبر ٢٠١٤، قام حزب الله باستخدام درونز في استهداف وقتل حوالي ٢٠ عنصراً من تنظيم جبهة النصرة في سوريا(٦٥)، كما استخدم الحوثيون الدرونز الجوية في شن عدة هجمات باليمن، وقد تم اعتراض ستاً منها في محافظة مأرب اليمنية، وقرب مطار عدن الدولي، كما عرض الحوثيون في ٢٦ فبراير ٢٠١٧، أربع درونز جوية إيرانية من طراز "أبابيل ٢"، زعموا أنهم قاموا بتطويرها(٦٦).

وعمدت طهران إلى إمداد وكلائها المسلحين بالدرونز البحرية، ففي ٣٠ يناير ٢٠١٧، استخدم الحوثيون زوارق موجهة عن بعد، اعتمدت على تكنولوجيا إيرانية، لمهاجمة فرقاطة بحرية سعودية(٦٧). وبالمثل، استخدم الحوثيون زورقاً مفخخاً في مهاجمة موقع لشركة "أرامكو" السعودية بجازان في أبريل من العام نفسه، غير أن القوات السعودية نجحت في إحباط الهجوم(٦٨).

ولاتزال الجهود الرامية إلى تحجيم هذه الميليشيات أمرا صعباً، خاصة مع الحرص الإيراني على فرض نموذج "الحرس الثوري" أو "حزب الله اللبناني" على الميليشيات المسلحة الموالية لها في العراق واليمن، وهو ما نجحت فيه بدرجة كبيرة، فقد ضغطت من أجل أن تكون ميليشيات الحشد الشعبي أحدى المؤسسات الأمنية في العراق، مع الحفاظ على استقلالية هيكلها، وضمان عدم خضوعها لسيطرة الجيش العراقي، كي توظفها في فرض نفوذها في مناطق الصراعات آنفة الذكر. ومن المتوقع أن تسعى لتكرار السيناريو نفسه للحوثيين في اليمن.

**١٠ ـ انحسار نسبي للإرهاب في منطقة الشرق الأوسط**

لايزال خطر الإرهاب في منطقة الشرق الأوسط قائماً، وإن تراجعت حدته نسبياً، وتتمثل أبرز التطورات المتعلقة بوضع التنظيمات الإرهابية، خاصة "داعش" والقاعدة خال عام ٢٠١٨، في النقاط التالية:

**أ- انحسار داعش نسبياً في سوريا والعراق:** تمكن التحالف الدولي لمكافحة الإرهاب بقيادة الولايات المتحدة، من إلى جانب روسيا – في طرد التنظيم من عدة مناطق في سوريا، وهو الأمر الذي مثّل انتكاسة كبيرة للتنظيم، دفعته إلى التخلي عن المناطق التي كان يسيطر عليها في سوريا والعراق، والعودة إلى نظام اللامركزية، بحيث انقسم التنظيم إلى عدد من المجموعات اللامركزية التي تتمركز جغرافياً في بعض المناطق المنعزلة في سوريا والعراق. وتعمد إلى تنفيذ عمليات إرهابية من فترة لأخرى.

ومن المتوقع أن تنتكس جهود مكافحة "داعش" في سوريا خال العام القادم، خاصة مع إعان الولايات المتحدة في ١٩ ديسمبر ٢٠١٨ عن سحب سريع لقواتها المتمركزة في شمال سوريا، والتي كانت تقدم الدعم والإسناد لوحدات حماية الشعب الكردية في محاربتها لتنظيم "داعش" في شرق نهر الفرات. وربما يدفع التطور السابق القوات الكردية إلى التراجع عن محاربة التنظيم، والتفرغ إلى الخطر الأكبر ممثاً في مواجهة القوات التركية، خاصة مع إعلانها شن عملية عسكرية تستهدف الأكراد(٦٩)، بما يعنيه ذلك من تراجع الضغط العسكري على تنظيم "داعش"، ومنحه الوقت الكافي لإعادة ترتيب صفوفه من جديد.

**ب- نشاط "داعش" في بعض الدول العربية:** على الرغم من الانتكاسة التي لحقت بتنظيم "داعش" الأم في سوريا والعراق، فإن فروعه في الدول العربية والإسلامية، تفاوت وضعها بين دولة وأخرى، ففي بعض الدول، يشهد التنظيم انحساراً واضحاً كما في حالة مصر، والتي شهدت عمليات إرهابية محدودة لتنظيم "داعش" – ولاية سيناء بعد قيام

الجيش المصري بتنفيذ عمليات عسكرية متتالية تمكنت إحداها في القضاء على زعيم التنظيم أبو أسامة المصري، في يونيو ٢٠١٨(٧٠)، الأمر الذي أثر على قدرة التنظيم في تنفيذ عمليات إرهابية في سيناء، وإن ظلت هناك مخاطر من تسلل عناصر تنظيم "داعش" القادمة من ليبيا، وتنفيذها عمليات إرهابية في صعيد مصر.

وعلى الجانب الآخر، لاتزال التنظيمات الإرهابية، سواء التابعة ل"داعش" أو القاعدة تجد ماذاً أمناً لها في ليبيا، خاصة في ظل استمرار انقسام الباد بين حكومتين في الشرق والغرب، فضاً عن تحالف بعض القوى السياسية كالإخوان المسلمين مع بعض التنظيمات القاعدية. أما تونس والمغرب، فقد شهدتا عمليات إرهابية محدودة سعت للإضرار بقطاع السياحة، الأمر الذي ينذر بتفاقم الأوضاع الاقتصادية، خاصة بالنسبة لتونس، التي تعاني من تراجع أوضاعها الاقتصادية.

**ج- نشاط نسبي لبعض أفرع تنظيم القاعدة:** لم يتمكن تنظيم القاعدة من استرداد مكانته وتصدر المشهد الجهادي خال عام ٢٠١٨ ، وذلك في ظل تمكن تنظيم "داعش" من مواصلة عملياته الإرهابية في عدد كبير من الدول الغربية. أما في المنطقة العربية، فقد استمرت المخاطر النابعة من تنظيم القاعدة في كل من اليمن والصومال وليبيا. ففي اليمن، يعاني تنظيم "القاعدة في جزيرة العرب" تراجعاً واضحاً، على الرغم من كونه أحد أخطر الفروع المرتبطة بالقاعدة خال العقد الثاني من القرن الواحد والعشرين.

ويرجع ذلك بصورة أساسية إلى جهود دولة الإمارات العربية المتحدة في محاربة التنظيم، وتشكيلها عدداً من القوات الأمنية التي نجحت في طرده من مناطق تواجده في جنوب اليمن. وقد ترتب على هذه الجهود انخفاض عدد العمليات الإرهابية التي قام بها التنظيم من حوالي ٧٧ عملية في النصف الأول من عام ٢٠١٦ ، إلى حوالي ٥ عمليات فقط خال النصف الأول من عام ٢٠١٨(٧١).

أما في الصومال، فلايزال الوضع الأمني متردياً، إذ واصلت حركة الشباب عملياتها الإرهابية، والتي تمكنت من استهداف وتصفية عدد من المسؤولين الأمنيين والعسكريين في العاصمة الصومالية مقديشو، وخارجها. ولاتزال الجهود الأمريكية في مكافحة التنظيم قاصرة على الرغم من زيادة الضربات الجوية الأمريكية التي تستهدف التنظيم. وما يزيد من صعوبة الجهود الرامية للقضاء على التنظيم، قيام بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال "أميصوم" ببدء سحب قواتها من هناك في عام ٢٠١٨، والمتوقع أن يكتمل بحلول عام ٢٠٢٠(٧٢).

**د- استمرار تورط بعض الدول الإقليمية في دعم الإرهاب:**

ذكر تقرير صادر عن الأمم المتحدة أن تنظيم "داعش" لايزال لديه ما يصل إلى ٣٠ ألف عضو موزعين بالتساوي تقريباً بين سوريا والعراق، وتحاول إيران لملمة شتات تنظيم "داعش" وجيوبه في سوريا وإعادة دمجهم في تنظيم القاعدة، ويلاحظ أن علاقة إيران بالقاعدة قديمة وتعود إلى عام ٢٠٠١، حينما وفرت إيران الملاذ الآمن لقيادات تنظيم القاعدة الأم(٧٣).

كما كشف "خبراء لجنة العقوبات" التي تفرضها الأمم المتحدة على الصومال عن قيام حركة الشباب الصومالية المرتبطة بالقاعدة بالتورط في عمليات غير مشروعة لتصدير الفحم بموجب قرارات مجلس الأمن عبر إيران، إذ ينقل الفحم إلى إيران، ويتم إخفاء عوائده المالية هناك، ووضع شهادات منشأ مزورة، في انتهاك للحظر الدولي، الأمر الذي يسهم في تمويل الحركة سنوياً بملايين الدولارات(٧٤).

وعلى الجانب الآخر، فإن تركيا تواصل علاقاتها بالتنظيمات الإرهابية، وهو ما اتضح في الاتفاق الذي أبرمته مع روسيا، لإقامة منطقة منزوعة السلاح في محافظة إدلب السورية، حيث نص الاتفاق على إنشاء منطقة "منزوعة السلاح"

في إدلب بحلول ١٥ أكتوبر، على طول خط التماس بين قوات النظام وفصائل المعارضة بعرض يتراوح بين ١٥ و٢٠ كيلومتراً، وأن تقوم تركيا بالإشراف على انسحاب المقاتلين المتشددين، بما في ذلك "هيئة تحرير الشام" المرتبطة بتنظيم القاعدة من تلك المنطقة، وهو ما يكشف عن حجم النفوذ الذي تتمتع به أنقرة على هذا التنظيم(٧٥). ويلاحظ أن أنقرة قد سبق وأن تورطت في دعم تنظيم "داعش" في سوريا والعراق منذ عام ٢٠١٤(٧٦).

وفي ضوء ما سبق، يتوقع أن يقوم تنظيم "داعش" بمواصلة عملياته الإرهابية خال العام القادم، مع تفاوت وضعه من دولة لأخرى، ففي المغرب وتونس ومصر، يتوقع أن تتراجع أنشطة التنظيم، وأن تزداد في سوريا والعراق وليبيا من جديد. وبالمثل يتوقع أن يتزايد نشاط التنظيمات المرتبطة بالقاعدة، خاصة في الصومال وليبيا وسوريا.

# تقرير ندوة من السلاح إلى السلام: التحوّلات من العمل السياسي المسلّح إلى العمل السياسي السلمي

**عمر عاشور . المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات . ٢٠١٩/١/٢**
**(أستاذ الدراسات الأمنية والإستراتيجية، معهد الدوحة للدراسات العليا)**

**مقدمة**

تُعد التحولات من العمل السياسي المسلح إلى العمل السياسي السلمي ظاهرة عالمية لم توفَ حقها من الدراسة والبحث في العالم العربي وفي مناطق أخرى أيضًا[١]. بناء عليه، نظم المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ندوة بعنوان: "من السلاح إلى السلام: التحولات من العمل السياسي المسلح إلى العمل السياسي السلمي"، وذلك يومَي ٣ – ٤ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٨. وتناولت الندوة من خلال دراسات نوعية عيّنة مؤلفة من ٢٦ حالة في عشرين دولة تحوّلت فيها تنظيمات مسلّحة إلى أحزاب سياسية أو حركات اجتماعية سلمية. وتنتمي هذه الحالات إلى القارات الأربع وتشمل العالم العربي، وغرب أوروبا وجنوبها، وبلدان أفريقيا جنوب الصحراء، وأميركا اللاتينية والكاريبي. وقد ناقش خبراء أكاديميون ومسؤولون حكوميون سابقون وقادة منظمات عمليات التحوّل في الجزائر ومصر والعراق ولبنان وليبيا وفلسطين وسورية وإسبانيا وتركيا والمملكة المتحدة وإثيوبيا وجنوب أفريقيا وأفغانستان والأرجنتين والبرازيل وتشيلي وكولومبيا والأوروغواي ونيكاراغوا وكوبا وبلدان أخرى. وشملت هذه الحالات تنظيمات تتبنّى عقائد دينية أو يسارية أو عرقية–قومية أو وطنية.

وتعتبر هذه الندوة الأولى من نوعها في العالم العربي. وسيصدر أول كتاب أكاديمي عربي يحلّل التحولات من الحركات المسلّحة إلى الحركات السلمية من خلال اعتماد مقاربة علمية تقوم على المقارنة وتتناول التداعيات السياسية وترفع التوصيات بشأنها.

تقع الحالات الست والعشرين التي جرت مناقشتها في عشرين بلدًا، وهي تمثّل عينة مختارة بعناية لظاهرة عالمية[٢]. فقد أظهرت دراسة إحصائية أنّ من بين ٢٦٨ مجموعة مسلحة محدّدة في قاعدة بيانات MIPT مارست نشاطها في الفترة ١٩٦٨–٢٠٠٦، مُنيَت ٢٠ مجموعة فحسب بالهزيمة بوسائل عسكرية بحتة (٧ في المئة)[٣]، في حين التحقت ١١٤ جماعة (٤٣ في المئة) بالعمل السياسي السلمي–الدستوري، إما بصفتها أحزابًا سياسية أو حركات اجتماعية سلمية داخل المجتمع المدني الأوسع. وأسفرت أعمال الشرطة والاستخبارات وردّات الفعل الشعبية عن تفكيك ١٠٧ من التنظيمات المسلحة المذكورة في قاعدة البيانات (٤٠ في المئة)، أغلبيتها تنظيمات صغيرة (أقل من ٢٠٠ مسلح)[٤]. أما المجموعات الأكبر (ولا سيما التي تتجاوز ألف عضو مسلح)، فاعتمدت المسار الأكثر شيوعًا وهو عملية التحوّل إلى النشاط السياسي أو الاجتماعي السلمي[٥]. وقد خلصت دراسات مبنية على قواعد بيانات أصغر إلى نتائج مماثلة. فمن أصل ١٣٣ جماعة مسلّحة حاربت ضد أنظمة شتى في الفترة ١٩٩٠–٢٠٠٩، تحوّل ٥٤,٨ في المئة منها إلى أحزاب سياسية في نحو ٥٠ بلدًا في مختلف أنحاء العالم[٦]. إلا أن قواعد البيانات المتوافرة في الأدبيات في حاجة إلى تنقيح وتحديث شاملين وذلك كما سنبين في خلاصة هذه الورقة.

كيف تحدث عملية تحوّل من السلاح إلى السلام؟ ولماذا تحدث؟ ما الشروط الضرورية لإطلاق عملية تحوّل من السلاح إلى السلام؟ وما شروط استدامتها؟ وما المسارات المختلفة للنأي عن العمل المسلح؟ وهل يحدث التحوّل بعد تحقيق انتصار عسكري، أم في إثر هزيمة عسكرية، أو لدى إحراز تعادلٍ في نزاع مسلّح بين جماعات متمرّدة وسلطات قائمة؟

تلك هي أسئلة البحث الرئيسة التي تناولتها الندوة وسيتناولها الكتاب المقبل[٧] الذي يتضمّن أعمال الندوة، بمزيد من التفصيل والعمق لتفسير عمليات التحوّل من النشاط المسلّح إلى النشاط السلمي وتمحيصها.

يقدّم هذا البحث نظرة تحليلية عامة لهذه الظاهرة، وتعريفًا لمصطلحاتها العلمية، ومتغيراتها السببية، ومساراتها الديناميكية، وملخصًا لحالات تجريبية مختارة، وتداعياتها على السياسات، وبعض التوصيات. وتتعلّق هذه التداعيات والتوصيات أيضًا بعمليات الانتقال الديمقراطي، وبناء السلم، والعلاقات المدنية–العسكرية، ومكافحة التطرّف العنيف والحيلولة دون حدوثه، ومكافحة الإرهاب[٨]. وتتكوّن الورقة من أربعة أقسام أخرى، فيعرض القسم التالي بإيجاز إطارًا نظريًا لعمليات التحوّل، ويحدّد المصطلحات والمنهجيات ذات الصلة. في حين يتناول القسم الثالث بعض أبرز دراسات حالات التحوّل الجماعي من العمل السياسي المسلّح إلى العمل السياسي السلمي؛ بينما يعرض القسمان الأخيران بعض الملاحظات العلمية التي قد تفيد البرامج البحثية المستقبلية، إضافةً إلى التداعيات على السياسات والتوصيات.

**من السلاح إلى السلام: الإطار النظري**

عمليات التحول الجماعية من العمل المسلح إلى النشاط السلمي هي عمليات تغيير نسبي من خلالها يمكن أن تراجع جماعة مسلحة أفكارها وسردياتها وخطابها وسلوكياتها و/أو هيكلها التنظيمي لتبتعد بها عن العمل المسلح، نحو النشاط السياسي و/ أو الاجتماعي السلمي. وتدعو الدراسات الأمنية هذه الظاهرة أحيانًا عمليات "نبذ الراديكالية"(de-radicalisation) . وهي عمليات ينبذ فيها تنظيم مسلّح لتكتيكاته العنيفة بغية تحقيق أهداف سياسية، وترافقها أيضًا عملية انتقال نحو التدرج في قبول تغييرات اقتصادية وسياسية واجتماعية إصلاحية في سياق تعددي. ولكن لم يُجمع الباحثون الأكاديميون قط على مصطلح دقيق واحد لتلك العمليات، كما اختلف المجتمع الأمني بشأن تعريف "نبذ الراديكالية" وأبعادها[٩]؛ فمن جهة، يذهب بعض الباحثين في الأدبيات إلى ضرورة ارتكاز هذا المفهوم على تغيير المواقف تجاه العنف السياسي ووتيرة التغيير السياسي–الاجتماعي (من جذرية/ سريعة/ ثورية إلى تدريجية/ بطيئة/ إصلاحية) بدلًا من التركيز على الليبرالية–الدستورية والقبول المطلق لـ "الآخر"[١٠]. وذلك يعني أن الجماعات ستنبذ العنف السياسي وتقبل بالإصلاح المؤسسي البطيء والتدريجي في سياق وضع راهن يقبل الإصلاح النسبي ويخضع له، ولكن ستبقى متمسّكة بأفكار رجعية أو غير ليبرالية. ويرى باحثون آخرون أن الأفراد والجماعات الذين نبذوا العنف يجب أن يؤيدوا الليبرالية–الدستورية، وأن ذلك يجب أن يكون المعيارَ الحقيقي في عمليات "نبذ العنف والراديكالية."

تنجم عن تأييد أي من هذين التعريفين تكاليف وتداعيات سياسية. إذ إن التعريف الأول (التحول نحو السياسات السلمية عمليًا مع التمسك بوجهات نظر غير ليبرالية أيديولوجيًا وخطابيًا) قد ينذر بتقويض التماسك الاجتماعي، ولا سيما في مجتمعات متعددة الثقافات والأعراق والأديان؛ في حين يمكن إساءة استخدام التعريف الثاني بغية رفض تحول بعض المجموعات من العمل المسلّح إلى العمل السلمي لكونها "أخفقت في نبذ التطرّف والراديكالية"، وبناء عليه، ممارسة الإقصاء السياسي والقانوني تجاهها لأنها لم تغدُ بعد كيانات ديمقراطية ليبرالية، حتى لو كانت البلدان التي تنشط فيها محكومة بديكتاتوريات وحشية. وقد وجد المؤلف في أعمال سابقة مستندة إلى تجارب العالم العربي[١١] أنّ من المفيد التمييز بين "نبذ الراديكالية" و"الاعتدال". فالمصطلح الأخير يصف أيضًا عملية تغيير نسبي معنية أساسًا بالمواقف من الديمقراطية–الليبرالية (لا العنف السياسي) ومرتكزة عليها. ومع ذلك، كما أكدت الباحثة الأميركية جيليان شويدلر[١٢]، لا يوجد إجماع بين الباحثين على تعريف مصطلح "الاعتدال" كذلك[١٣].

وقد يحدث أحيانًا في الأنظمة الاستبدادية الخلط بين التحول إلى النشاط المعارض السلمي والتدجين وشراء الولاء، فلا يُعد "نابذًا للتطرف" أو "معتدلًا" إلا الجماعات والأفراد الذين يؤيدون نظام الحكم بقوة ويظهرون الولاء للزعيم، سواء أكان

رئيسًا سلطويًا أم ملكًا رجعيًا. فإذا غيّرت جماعة ما الوسائل التي تعتمدها لتحقيق التغيير من الوسائل المسلحة إلى الوسائل السلمية ولكنها بقيت في صفوف المعارضة، فإنها لا تزال "راديكالية" أو "متطرفة" بالنسبة إلى هذا النوع من الأنظمة.

وتحدث عمليات التحول من العمل المسلح إلى العمل السلمي في ثلاثة أبعاد: أحدها أيديولوجي، وثانيها سلوكي، وثالثها تنظيمي. وهي بذلك تنقسم ثلاثة أنواع رئيسة. فعندما تتضمن عملية التحول الأبعاد الثلاثة تصبح عملية "شاملة"[١٤]. وتسمى عملية تحول "براغماتية" إذا تضمنت البعدين السلوكي والتنظيمي فقط (دون البعد الفكري/ العقائدي/ الأيديولوجي)، بمعنى أن التنظيم يتخلى عن العمل المسلح سلوكيًا، ويفكك هياكل أجنحته المسلحة وأطر القيادة والسيطرة ويسلم سلاحه تنظيميًا، ولكنه لا يدين العمل المسلح في أدبياته الفكرية، وربما يمَجّده ويفخر به في خطبه وخطاباته[١٥]. واصطلح على تسميتها عملية تحوّل "موضوعية" أو "فصائلية" إذا تضمنت البعدين الفكري والسلوكي (من دون البعد التنظيمي)؛ أي إن فصائل من التنظيم (لا التنظيم كله) تتخلى عن العمل المسلح وتنبذه وتتوقف عن شرعنته فكريًا، ولكن أجنحة أخرى من التنظيم نفسه ترفض ذلك، وتتمسك بالعمل المسلح[١٦]. وبطبيعة الحال، تحدث هذه التحولات على مستوى التنظيمات أو الفصائل والأجنحة داخل التنظيم الواحد (كلاهما تحولات جماعية)، أو على مستوى الأفراد (تحولات فردية).

ويجب توافر أربعة متغيرات رئيسة لازمة لإطلاق عمليات التحوّل الجماعي ونجاحها؛ وهي: القيادة الكاريزمية، وضغط المسار المسلح، والتفاعلات مع الذات والآخر، والمحفزات المختارة. فمزيج القيادة الكاريزمية للتنظيم، وحدوث حالة جمود مؤلم[١٧] في الصراع المسلح، وحالة تواصل مع "الآخر" الذي يتبنى طرقًا مغايرة في التفكير ونقاشات وتفاعلات بين صفوف التنظيم نفسه، إضافة إلى تقديم الدولة أو أطراف إقليمية ودولية محفزات تختارها[١٨] ضمن سياق يهدف إلى خفض التصعيد يؤدي عادة إلى بدء عمليات التحول نحو السلمية بنجاح.

ويوجد نمط للتفاعل المتبادل بين هذه العوامل/ المتغيرات على المستويين المتوسّط والجزئي[١٩]، إذ غالبًا ما يؤثر الجمود العسكري المؤلم والتفاعل مع أطراف تتبنّى طرقًا مغايرة في التفكير، في أفكار قادة التنظيم المسلّح وسلوكياتهم، على نحو يدفعهم على الأرجح إلى إطلاق ثلاث عمليات داخلية: إجراء حسابات إستراتيجية قائمة على تحليل الأرباح والخسائر، والاستفادة من التعلم السياسي الذي اكتسبوه في أثناء التواصل مع آخرين يعتمدون طرقًا مغايرة في التفكير، وتعديل النظرة الأيديولوجية للعالم نتيجة لأزمات حادة وإحباطات وتغيرات كبيرة تطرأ على البيئتين السياسية والعسكرية. وعقب هذه العمليات، تباشر قيادة التنظيم المسلّح عملية تحوّل مدفوعة بحوافز تختارها السلطات المحلية أو القوى الدولية، فضلًا عن التفاعلات الداخلية بين طبقات التنظيم المختلفة (القيادة العليا، والقيادة الوسطى، والأفراد). وغالبًا ما تتواصل أيضًا الجماعات التي خضعت لعملية التحوّل السلمي مع جماعات مسلّحة أخرى وتؤثر فيها أحيانًا في بيئة خاضعة للسيطرة والضغوط (كالسجون، أو المنافي، أو المعاقل الوعرة). وتحدث عمليات مشابهة بنفس المتغيرات الأربع (قيادة كاريزمية مبدعة/ غير تقليدية، ضغط المسار المسلح، التفاعلات مع الذات والآخر، والمحفزات المختارة) داخل المؤسسات المسلّحة للدولة، سواء كانت أمنية أو عسكرية.

وأخيرًا، تُعد المتغيرات على المستوى الكلي (على صعيد الدولة أو بين الدول) حاسمة في الحفاظ على ديمومة عمليات التحول؛ إذ إن ديمومة عمليات التحول نحو السلمية تختلف عن إطلاق هذه العمليات وبدئها بنجاح. وتحسم الديمومة أربعة متغيرات أخرى وهي مستوى الديمقرطة، مستوى إصلاحات القطاع الأمني وتوازنات العلاقات المدنية–العسكرية، ومستوى عمليات العدالة الانتقالية، ومستويات الدعم الإقليمي والدولي لعمليات التحول.

وفي بداية الندوة، جرى تقديم عدة ملاحظات نقدية مهمة منهجيًا ونظريًا[٢٠]. وتشير الملاحظة الأولى إلى كيفية تأثُر برامج البحث المتعلّقة بدراسة عمليات التحوّل من العمل المسلح إلى السلمي، بخطاب "الحرب على الإرهاب"، وتعريف الإرهاب وفقًا لهوية الجناة[٢١] لا الضحايا[٢٢]، وبتعامل وسائل الإعلام ومراكز السياسات مع ذلك كله لاحقًا. فقد حال ذلك السياق دون طرح الأسئلة البحثية المهمة وحوّل موضوع التحول من السلاح إلى السلام لخدمة أجندات سياسية لا علمية[٢٣]. أما الملاحظة الثانية فأوضحت كيف أثر انحياز الباحثين والباحثات (الإيجابي) للسلام وطرق تعزيزه في استنتاجاتهم ونتائجهم، فعرَّضهم لخطر الجدل التليولوجي (Teleological) أو حتى التوتولوجي (Tautological). وأما الملاحظة الثالثة فتتعلّق بالحاجة إلى تصنيفات علمية دقيقة للأشكال المختلفة من النشاطات المسلحة والسلمية، نظرًا إلى التصنيفات غير الدقيقة في كثير من الدراسات الأمنية التقليدية وأدبيات العلوم السياسية. وأشارت الملاحظة الأخيرة إلى أن البيئات السياسية الوحشية ربما تتسبّب في عملية تحوّل معاكسة: أي من النشاط السلمي إلى النشاط المسلح. وقد أثبتت بعض التجارب في العالم العربي في السنوات الأخيرة أن الاستبداد قد لا يترك أي مجال للإصلاح السياسي وعمليات الانتقال السلمي، وإذا اقترن ذلك بسياسة تهميش اجتماعي وإهانات جسدية ونفسية لشرائح واسعة من السكان، يؤسس الاستبداد حتمًا بذلك لبيئة مواتية للعمل المسلح والعنف السياسي النظامي وغير النظامي[٢٤].

**البعد التجريبي: دراسة ست وعشرين حالة**

عُقد في آذار/ مارس ٢٠١٠ مؤتمر رسمي في العاصمة الليبية طرابلس بحضور أكاديميين وصحافيين غربيين ومسؤولين. وشهد المؤتمر إطلاق سراح قادة الجماعة الإسلامية الليبية المقاتلة في عملية "مصالحة" بقيادة سيف الإسلام القذافي الذي كان يُعَد وريثًا لديكتاتور ليبيا، معمّر القذافي. وكان "نبذ الراديكالية" مكونًا أساسيًا للعملية. فالجماعة المقاتلة لم تكتفِ بالتخلّي عن العمل المسلح ضد نظام القذافي ودحض فاعليته فحسب، بل وضعت أيضًا ٤١٦ صفحة من الحجج الفقهية والأيديولوجية والتاريخية والسياسية التي تدحض الأشكال المختلفة من العمل المسلّح غير النظامي، ومن بينها تكتيكات الإرهاب المحلي والدولي. وكانت تلك الوثيقة مفيدة حينئذٍ واشتهرت بصفتها سردية–مضادة لخطاب الجماعات المتطرفة العنيفة ولأفكارها، ولا سيما تنظيم القاعدة بفروعه المختلفة[٢٥].

في آب/ أغسطس ٢٠١١، وفي خضم ثورة مسلحة، شنّ الأمير السابق للجماعة المقاتلة – عبد الحكيم بلحاج – هجومًا على مجمع باب العزيزية مقر العقيد القذافي[٢٦]. وكان ذلك هجومًا مضادًا على قوات النظام أكثر من كونه "نكثًا للصفقة" أو تخلّياً تاماً عن عملية التحوّل. فلم تتح البيئة السياسية السائدة بين شباط/ فبراير وآب/ أغسطس ٢٠١١ أيّ مجالٍ لنبذ العمل المسلح أو المصالحة. ولم تُستحدَث في ليبيا بين آذار/ مارس ٢٠١٠[٢٧] وشباط/ فبراير ٢٠١١[٢٨] آليات مؤسسية لتسوية النزاعات من دون عنف. فلم يُسمع عن أي إصلاحات في قطاع الأمن، أو مراجعة لإجراءات العمل المؤسسي الأمني (Standard Operating Procedures, SOPs) في أوقات الأزمات السياسية، ولم يُعرف عن أي عملية عدالة انتقالية ذات صدقية. وبعبارة أخرى، لم يحظ التحول من العمل المسلح إلى السلمي إلا بفرصة ضئيلة أو شبه معدومة للاستمرار، على الرغم من الاستثمارات الكبيرة المكرّسة لبدئه والشروع فيه.

ولم يقتصر هذا السيناريو على ليبيا فحسب؛ فضباط الوحدة الحربية ١٣٤ ومجنّدوها وموظفوها – وهي الوحدة الأميركية المسؤولة عن سجون العراق وقت الاحتلال، بما فيها سجن بوكا (الذي اعتقل فيه أبو بكر البغدادي)، يدركون ذلك جيدًا[٢٩]. فقد وضعت الولايات المتحدة الأميركية والحكومة العراقية برنامجًا لـ "إعادة التأهيل" يضم عناصر من برامج "نبذ الراديكالية" في السجون العراقية عام ٢٠٠٧. وكان لهذا البرنامج بعض النتائج الأولية[٣٠]، إذ أُطلق بحلول عام ٢٠٠٨ سراح أكثر من ١٠ آلاف معتقل في وقت شرعت البلاد فيه في عملية لخفض التصعيد المسلح. وبحلول أواخر

عام ٢٠١٠، تبدد ما تحقق تقريبًا. فبدلًا من التحول نحو نشاطات سياسية سلمية وأقل طائفية ودستورية ومؤسسية، تأسس تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) في نيسان/ أبريل ٢٠١٣ على أنقاض هذا البرنامج وعملية خفض التصعيد في العراق عمومًا.

ولكن، كما أوضحت أدبيات علمية ونقاشات الندوة، لا يعني ذلك أن عمليات التحول نحو النشاط السلمي وبرامج "نبذ الراديكالية" في العالم العربي محكوم عليها بالفشل. فالإخفاق في العالم العربي ما هو إلا تذكير بأهمية الإصلاحات على المستوى الكلي (مستوى الدولة) للمحافظة على عمليات التحول كما تبيّنه بوضوح فيما يلي الحالات الأوروبية والأميركية اللاتينية والأفريقية. ففي نهاية المطاف، تُعد عمليات التحول إلى النشاط السلمي أساسية ضمن سياقات المصالحات الوطنية والتماسك الاجتماعي وعمل مؤسسات الدولة وتحقيق الأمن البشري واحترام حقوق الإنسان. ولذلك فهي جديرة بالاستثمار فيها والنضال من أجل إنجازها.

فعندما حدثت تغييرات مؤيدة للديمقراطية على المستوى الكلي وجرى اكتساب الحريات السياسية الأساسية لفترة وجيزة في أعقاب الانتفاضات العربية في عامَي ٢٠١٠ و٢٠١١، تبنّت مجموعات كبيرة كانت مسلحة عملية التحول من العمل المسلح إلى النشاط السلمي. فلم تتحول تنظيمات مثل الجماعة الإسلامية المصرية وفصائل وأفراد من تنظيم الجهاد المصري والجماعة الإسلامية الليبية المقاتلة أحزابًا سياسية فحسب، بل شاركت أيضًا في الانتخابات وصياغة الدستور وفي التسويات السياسية. وفي عام ٢٠١١، أجرت الجماعة الإسلامية على سبيل المثال انتخابات داخلية، وطلبت من أعضائها ملء استمارات تسجيل حزبية وتوكيلات قانونية للحزب، ونظّمت مسيرات ضد العنف الطائفي، وأصدرت بيانات مشتركة مع الكنيسة القبطية في أسيوط لتعزيز التعايش السلمي. ومع ذلك، لم يتغير الموقف من الليبرالية–الدستورية كثيرًا؛ فمثلًا، لا تزال الجماعة الإسلامية تعارض حق أقليات معينة وحق النساء في الترشح لرئاسة الجمهورية. وعلى العموم، لا تزال بعض الأفكار المستلهمة من الوهابية السعودية تؤثر في وجهات نظر أعضاء الجماعة تأثيرًا جزئيًا. وفي الجزائر، ألقت تنظيمات مثل الجيش الإسلامي للإنقاذ وجماعات أصغر سلاحها منذ أواخر تسعينيات القرن المنصرم. لكن على الرغم من إعادة الدمج الاقتصادي–الاجتماعي الانتقائي (الناجح نسبيًا) لبعض قادة هذه الجماعات وأعضائها، لم يُسمح لهذه التنظيمات بالمشاركة في الانتخابات بوصفها أحزابًا سياسية[٣١]، كما أن أيّ محاولات بحث في سلوكيات الأجهزة الأمنية وإجراءاتها وسياساتها أثناء "المأساة الوطنية"[٣٢] و/أو بحث في عملية العدالة الانتقالية بعد الحرب تعاقِب عليها القوانين الجزائرية[٣٣].

وفي المقابل، تُظهر حالات (أو حتى محاولات) التحول الأوروبية من العمل المسلح إلى النشاط السلمي اختلافات صارخة على صعيد انطلاق عمليات التحوّل واستدامتها، وكذلك على مستوى النضج المؤسسي ومرونته، ودرجات الصلابة والتسامح لدى الجهات الرسمية والمجتمعية، ووعي النخب والقادة، والقدرة على إعادة الاندماج. وقد ناقشت الندوة بعمق حالة كل من الجيش الجمهوري الإيرلندي المؤقت في المملكة المتحدة، ومنظمة أرض الباسك والحرية (إيتا) في إسبانيا، وحزب العمال الكردستاني في تركيا؛ ففي المملكة المتحدة، أدت عوامل المستويين الكلي والمتوسط إلى بدء عملية السلام المبنية على اتفاق الجمعة العظيمة وديمومتها. وقد شملت هذه العوامل: القيادة الكاريزمية، وإستراتيجية الحكومة البريطانية المبتكرة لمكافحة الإرهاب، وتمويل الاتحاد الأوروبي عملية السلام (الحوافز)، ودور المقاتلين السابقين، ولا سيما على المستوى المجتمعي (التفاعلات الداخلية)[٣٤]. أما في إسبانيا، فقد بيّنت الانشقاقات عن تنظيم إيتا وتحول بعض فصائله وأعضائه إلى العمل السلمي منذ السبعينيات وحتى عام ٢٠١٧ الأهمية الحاسمة لعوامل المستوى المتوسط (خاصة القيادة الكاريزمية)، حتى عندما تحدث تغييرات على المستوى الكلي (مستوى الدولة/ الدول)

كعملية الانتقال الديمقراطي في إسبانيا وسياسة الاتحاد الأوروبي الثابتة في دعم التحول نحو النشاط السياسي السلمي. إذ إن عوامل المستوى الكلي (مثل التحول الديمقراطي وإصلاح القطاع الأمني) تحدّ بالتأكيد من خطر وجود تنظيم قوي للمتمرّدين يحظى بتأييد محلي كبير[٣٥]. لكن، لا يضمن ذلك تحوّل منظمة مسلحة كليًا نحو النشاط السلمي من دون وجود عوامل المستوى المتوسط (مستوى التنظيم) المذكورة سابقًا[٣٦]. أما في تركيا، فيمثّل حزب العمال الكردستاني حالة فريدة – خارجة عن النمط العام للتحولات. فقد أخفق الحزب في التحول إلى النشاط السياسي السلمي على الرغم من وجود قيادات كاريزمية لدى كلا الجانبين المتحاربين، وعلى الرغم من الفرص المتاحة والحرية النسبية للمشاركة في السياسات الانتخابية والدستورية[٣٧]. فالتطورات الإقليمية والدعم الخارجي وعدم الثقة المتبادل والمكاسب الإستراتيجية التي يعتقد القادة العسكريين للحزب أنهم سيجنونها من العمل المسلح يفوق جميع المكاسب المتوقعة التي ستنجم عن عملية التحول إلى التنافس في صناديق الاقتراع.

ومقارنةً بالمستوى المرتفع للنضج الديمقراطي والكفاءة المهنية للمؤسسات الأمنية في أوروبا الغربية، يُعد الترسخ الديمقراطي في أميركا اللاتينية وإصلاح قطاع الأمن فيها حديثَي العهد نسبيًا. ولذلك، فإن الدروس المستقاة من حالات التحوّل الناجحة (والفاشلة) في أميركا اللاتينية قد تكون ملائمة ومفيدة للعالم العربي. وقد قدّمت أميركا اللاتينية ومنطقة الكاريبي عمليات تحول من خلال مسارات مختلفة. فتشتمل عمليات التحوّل التي انطلقت في إثر هزيمة عسكرية مثال حركة التوباماروز في الأوروغواي، وبصورة عامة التنظيمات اليسارية المسلحة في تشيلي والأرجنتين والبرازيل. ويتناقض ذلك مع مثال القوات المسلحة الثورية الكولومبية (الفارك)، إذ حدثت عملية التحول بعد تحقيق تعادل وجمود مؤلم في الصراع المسلح؛ وينطبق ذلك على جبهة الساندينيستاز للتحرير الوطني في نيكاراغوا، حيث جرت عملية التحول إلى حزب سياسي بعد تحقيق انتصار عسكري حاسم على قوات نظام السوموزا الديكتاتوري. وبيّنت دراسات الحالات والتجارب في أميركا اللاتينية كيف أن مجموعة مركّبة من المتغيرات المذكورة آنفًا على المستويين المتوسّط والكلي (أي مستوى التنظيمات ومستوى الدولة أو فيما بين الدول) يمكنها أن تطلق عمليات تحول للنشاط السلمي وتديمها، على الرغم من محدودية الموارد والثروة مقارنة بالعالم العربي.

وقد نجحت العديد من عمليات التحول للنشاط السلمي في أفريقيا على الرغم من محدودية الموارد فيها أيضًا. فقد أظهرت التطورات في إثيوبيا مسار تحول تنظيمات مسلحة سابقة إلى شركاء في ائتلاف حاكم، وهي تطورات لا تزال جارية مع جماعات مسلحة أخرى. ولكن تبقى عملية التحوّل والانتقال إلى الديمقراطية في جنوب أفريقيا أكثر نجاحًا، وكانت تلك العملية قد انطلقت بعد جمود مؤلم في المسار المسلح. وقد تمكنت القيادة الكاريزمية لنيلسون مانديلا من دفع عملية التحوّل والشروع في مفاوضات سلمية على الرغم من القدرة على استخدام السلاح ووجود مقاومة داخلية أدت لانشقاقات داخل الجناح المسلح لحزب المؤتمر الوطني الأفريقي (رمح الأمة)، وحتى "لحرب داخلية" خاضها الحزب مع منشقيه ومع حركة زولو إنكاتا الإثنو–قومية[٣٨]. وعلى عكس الحالات العربية (كالجماعة الإسلامية في مصر والجماعة الإسلامية المقاتلة في ليبيا) وبعض حالات أميركا اللاتينية (مثل حركة ١٩ نيسان/ أبريل المعروفة بـ M-19 والفارك في كولومبيا) التي لم تحصل على أغلبية الأصوات في صناديق الاقتراع، نجح حزب المؤتمر الوطني الأفريقي نجاحًا كبيرًا في الانتخابات وتمكن من الفوز عبر الاقتراع لا الرصاص.

**الأجندة البحثية المستقبلية: ملاحظات علمية**

من خلال العرض أعلاه، نستخلص الملاحظات العلمية التالية:

أولاً، تفتقر الأدبيات العربية إلى الدراسات التحليلية الأكاديمية عن التحول من العمل المسلح إلى النشاط السلمي باستثناء عدد محدود من الدراسات الوصفية لحالات واحدة بعينها. وهذا هو الواقع، على الرغم من أن ١٢ نظامًا من أصل ٢٢ نظامًا عربيًا، هي إما في حالة حرب مع مكونات وشرائح من مجتمعاتها وإما في حالة حرب مع جيرانها العرب، وعلى الرغم من أن المنطقة العربية فيها أعلى معدل في العالم للنزاعات المسلحة[٣٩] وأكبر عدد من ضحايا العنف السياسي بجميع أنواعه؛ من الانقلابات العسكرية إلى قمع الأنظمة الحاكمة وحتى الإرهاب والتطرف العنيف[٤٠].

تتعلق الملاحظة الثانية بالأدبيات المتوافرة باللغة الإنكليزية والتي تتناول عمليات التحول الجماعية من العمل المسلح إلى العمل السلمي. فنادرًا ما نعثر فيها على البُعد العابر للقارات الذي يشمل المقارنة النوعية بين مناطق العالم المختلفة. ويتناول عدد كبير من الأدبيات الإنكليزية موضوعات ذات صلة؛ فمثلًا تطرح الدراسات الأمنية التقليدية أجندة بحثية ذات صلة بمسمى "كيف ينتهي الإرهاب؟"، وفيها يستعرض الباحثون سلسلة من الأسباب المحتملة التي قد تجعل تنظيمًا لجأ في السابق إلى تكتيكات الإرهاب، يتراجع وينبذ العنف السياسي[٤١]. غير أن هذه الأجندة البحثية وأدبياتها لا تدرس ما يحدث عندما يتخطى التنظيم النشاط المسلح ويشارك في نشاطات سلمية، ولا تجيب عن كثير من الأسئلة البحثية المهمة المذكورة أعلاه[٤٢]. وتعاني معظم الدراسات في هذه الأجندة من التمحور حول الدولة (State-centrism) أو التمحور حول النظام القائم (Status-quo-centrism)، وبناء عليه، تعيق الفرضيات التي بُنيت عليها هذه الأجندة إجراء بحوث عميقة تدرس ظاهرة عمليات التحول الجماعي، وهي إشكالية منهجية شائعة في كثير من أدبيات الدراسات الأمنية التقليدية. كما تعاني معظم هذه الأدبيات من اعتمادٍ شبه حصري على المصادر الثانوية.

أما الملاحظة الثالثة فتشمل المقاربات والتعاون المحدودين بين الاختصاصات في هذا المجال البحثي على الرغم من المساهمات القيِّمة من قبل التخصّصات والفروع المتنوّعة كالدراسات الأمنية، والعلوم السياسية، وعلم النفس، وعلم الاجتماع، والتاريخ، واللاهوت والدراسات الدينية، ودراسات السلام، ودراسات النزاع، والدراسات الإستراتيجية، والدراسات العسكرية، ودراسات الإعلام والاتصالات.

وتتعلق الملاحظة الرابعة بالتعاون المحدود نسبيًا بين الأكاديميين والمسؤولين الرسميين الحكوميين وقادة هذه التحولات غير الحكوميين. وقد أتاحت ندوة المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ومخرجاتها البحثية فرصة للتعاون وسيستمر المركز في توفيرها، إذ إنها أثبتت قيمتها بالنسبة إلى الأكاديميين والمسؤولين الحكوميين وقادة التحولات غير الحكوميين. وهي بصورة عامة، قد أثرت إيجابيًا في البرنامج البحثي.

أما الملاحظة الخامسة فهي ضرورة إجراء مراجعة نقدية للأدبيات المتوافرة بالفعل، مع تنقيح قواعد البيانات وتحديثها، إذ تعود بعض قواعد البيانات المذكورة أعلاه إلى أكثر من عقد من الزمن، وتحتاج إلى مراجعة بيانات عدة منها أسماء التنظيمات، والتواريخ، وبعض التصنيفات، وبعض المصطلحات المستخدمة؛ وهذا بالإضافة إلى ضرورة مراجعة الأفكار والفرضيات المتمحورة حول الدولة، وتقديم نقد موضوعي للدراسات التي تعزل الأزمات الأمنية عن سياقاتها التاريخية؛ وكلها أمور منهجية مهمة لتطور هذه الأجندة البحثية[٤٣]. ويجب تطبيق النقد نفسه على الاعتماد المفرط على مصادر المعرفة الثانوية أو غير الأصلية. وينبغي للباحثين في هذا المجال البحثي أن يحجموا عن تناول الموضوع بمنهجية "حل المشكلات السطحية" وقصيرة الأجل التي ميزت بعض الأدبيات الموجودة.

وتتعلّق الملاحظة الأخيرة ببعض الأسئلة البحثية المولدة لفرضيات علمية جديرة بالبحث والتمحيص. فقد تمحورت أغلبية الأعمال حول كيفية حدوث هذه التحولات وأسبابها، مع التركيز على دراسة حالة واحدة أو على مقاربة مقارنة في منطقة جغرافية معينة. مع العلم أن التفريق بين بدء التحولات واستدامتها، فضلًا عن شروط استدامتها، يقتضي مزيدًا من

الدراسة. كما أن المسارات المختلفة التي جرى اعتمادها بعد الابتعاد عن العمل المسلح لم تخضع للدراسة بعد بما فيه الكفاية.

**التداعيات السياسية والتوصيات**

استُخدمت عمليات التحول وبرامج "نبذ الراديكالية" بوصفها جزءًا لا يتجزأ من إستراتيجيات الأمن ومكافحة الإرهاب في عدة بلدان عربية؛ فمثلًا، أنشأت المملكة العربية السعودية[٤٤] والعراق[٤٥] واليمن[٤٦] برامج منظمة داخل السجون تخضع لسيطرة الدولة أو السلطات، يُستَهدف فيها تغيير سلوكيات الأفراد (لا المجموعات) وأفكارهم؛ ويتواصل فيها السجناء مع زعماء دينيين أو روحيين ومع أعضاء في المجتمع المدني. وجرى استخدام حوافز مختارة تحت سيطرة الدولة لدعم "نبذ الراديكالية " وتخلي أفراد بعينهم عن العمل المسلح. وتَستخدم هذه البرامج نماذج متنوعة وعدة مستويات من الحوافز الاجتماعية والاقتصادية، والعلاج النفسي، والإرشاد الديني والروحي، والنشاطات الرياضية والفنية. ولكن النتائج في العالم العربي كانت هزيلة، إن لم تكن هزلية.

ففي العراق، أنتجت البيئة تنظيم داعش، وفشل البرنامج في الحد من استقطابه الشباب وتوسّعه وخطورته. وفي السعودية، انضم عشرات من خريجي برنامج "المناصحة" السعودي إلى تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية (في اليمن) وبات بعضهم قادة بارزين فيه[٤٧]. ولم تكن المشكلة في البرامج في حد ذاتها[٤٨]، وإنما في البيئة السياسية–الاجتماعية التي نُفذت فيها هذه البرامج، بما في هذه البيئة من مستويات عالية من التمييز الطائفي والفساد الاقتصادي والقمع السياسي، واستمرارية كل ذلك من دون إصلاح جدي أو مكافحة فعالة. وقد كانت منهجيات قياس معدلات النجاح (والفشل) في هذه البرامج موضع خلاف شديد. فلا يوجد إجماع بشأن كيفية قياس النجاح، خاصة نجاح عمليات تحول الأفراد، إلا أن قياس نجاح عمليات التحوّل الجماعية (تنظيمات كاملة أو فصائل وأجنحة داخل التنظيم الواحد) أو فشلها، لازالت أقل صعوبة وتعقيدًا من قياس نجاح البرامج التي تستهدف تحوّلات الأفراد.

كما أن استدامة هذه البرامج وعمليات التحول عامة من دون عملية شاملة للإصلاح الأمني والسياسي ومن دون منظومة عدالة انتقالية تبقى موضع شك كبير. فبغضّ النظر عن النهج المتبع لتفسير عمليات التحول نحو النشاط السياسي السلمي، يُجمع الأكاديميون والخبراء على أن هذه العمليات حساسة للغاية للسياق السياسي والاجتماعي الذي تجري فيه؛ وبعبارة أخرى، في بيئة سياسية يسودها القمع السلطوي والانقلابات العسكرية والحروب الأهلية وأشكال أخرى من العنف السياسي، وعدم الاستقرار والتهميش والظلم الاجتماعي، ستكون النتيجة المرجحة هي استمرارية العنف السياسي على مستويي التنظيمات والأفراد. ويرجح أن تفشل محاولات التحوّل وبرامجه أو تنهار بعد أن تبدأ في المديين القصير والمتوسط.

وقد قدّم "الربيع العربي" للباحثين والمتخصّصين دروسًا مهمة عن أثر التغييرات في البيئتين السياسية والاجتماعية في عملية الانتقال إلى العمل السلمي؛ فنجاح تكتيكات المقاومة المدنية في إطاحة نظامين استبداديَين في تونس (٢٠١٠، ٢٠١١) ومصر (٢٠١١) قوّض مؤقتًا المنطق والأفكار التي تنادي بأن العمل المسلح هو أنجع وسيلة (وفي بعض الأيديولوجيات، الوسيلة الأكثر شرعية) لإحداث تغيير اجتماعي وسياسي. ومع ذلك، فإن التحولات التي طرأت على طبيعة الثورات في ليبيا وسورية منذ عام ٢٠١١ وبعده، والتطورات الإقليمية في العراق (في نيسان/ أبريل ٢٠١٣ وما تلاه)، وفي مصر (تموز/ يوليو ٢٠١٣ وما بعده) أفضت إلى استنتاجات مختلفة مفادها أن القوة الناعمة وتكتيكات المقاومة المدنية محدودة الإمكانية، ولإحداث تغيير حقيقي لا بد من استخدام القوة الصلبة. ويُرجح في بيئة كهذه نمو

التطرّف العنيف والتجنيد الراديكالي والأطر الأيديولوجية الداعمة للعمل المسلح واستمرارها وتفشّيها. ومع ذلك، يمكن عرض بعض التداعيات السياسية والتوصيات للأطراف المعنية.

**١. على المدى القصير (سنة إلى ثلاث سنوات)**

**أ. تأسيس منتدى يُعنى بدراسة عمليات التحوّل إلى النشاط السلمي**

يهدف المنتدى إلى جمع دروس عملية مستفادة ودراسات علمية حديثة عن عمليات التحوّل إلى النشاط السلمي على النطاقين الإقليمي والعالمي. وهو يجمع أكاديميين ومسؤولين حكوميين وقادة لعمليات التحول، بهدف تبادل الخبرات من وجهات نظر مختلفة. ويُعقد المنتدى سنويًا في الدوحة، ويعمل أيضًا بصفته مركزًا لتناول الأفكار وتبادلها بشأن السيناريوهات المستقبلية والمسارات وبدء عمليات التحول إلى النشاط غير المسلح وإدامتها، مع وضع توقعات سنوية وتداعيات وتوصيات سياسية مستندة إلى وجهات نظر عالمية مقارنة ونقدية.

**ب. حماية المكاسب الإستراتيجية والحفاظ عليها**

أيدت بعض الجماعات المسلّحة الكبيرة في العالم العربي عملية التحول من العمل المسلح إلى النشاط السلمي في أثناء فترة "الربيع العربي" القصيرة[٤٩]. ولا ينبغي أن يؤخذ هذا كأمر مسلم به، بل بصفته مكسبًا إستراتيجيًا يمكن أن يُحْدِث تأثيرات متعاقبة على المستويين الوطني والإقليمي[٥٠]. فكما حصل في كولومبيا مع حركة ١٩ نيسان/ أبريل وتنظيم الفارك وغيرهما من الحالات في أميركا اللاتينية، ينبغي تعزيز الدروس المستقاة من البحوث والممارسة لتشجيع الاستدامة والاستمرارية وتجنب العودة إلى العنف. ويمكن تنظيم ذلك وترتيبه مؤسسيًا عبر المنتدى المذكور أعلاه.

**ج. تعزيز المصالحات الوطنية**

يُعد التأييد الشعبي للمصالحة الوطنية والحلول الوسط والتسويات والإدماج ومنع التصعيد أمورًا حاسمة في دعم عمليات التحول إلى النشاط السلمي. وقد عملت السياسة الخارجية القَطرية بالفعل على تعزيز المصالحات الوطنية، وعلى الأخص في السودان واليمن ولبنان وأفغانستان وبقاع أخرى. وينبغي أن يتواصل ذلك، وربما يتوسع إلى بلدان أخرى على أن يأخذ في الحسبان أن الدعم الشعبي للمصالحات الوطنية أمرٌ متغير، إذ قد يضعف بتأثير الغوغائيين والشعبويين وأمراء الحرب الرسميين منهم وغير الرسميين، ووسائل الإعلام الهستيرية والتعليم الرجعي. ولكن يمكن بالتأكيد تعزيزه جزئيًا بالاستثمار في النخب المسؤولة والواعية والتعليم التقدمي ووسائل الإعلام الحرة، وبلورة إستراتيجيات للتعامل مع مخربي عمليات المصالحة[٥١].

**د. دعم الإصلاحات في وسائل الإعلام ومؤسسات التعليم**

إن الإعلام الحر الذي يروّج للمصالحات الوطنية وللتسويات والإدماج ومنع التصعيد العام ضروري لدعم عمليات الانتقال إلى النشاط السلمي على النقيض من وسائل الإعلام الهستيرية التي تعزز الاستقطاب الاجتماعي والسياسي والطائفي المتطرّف. وينطبق الأمر نفسه على التعليم، إذ تشتد الحاجة إلى تعزيز أهمية السلم الوطني ووضع المصالحة في المقام الأول في عملية التعليم الابتدائي والثانوي والتعليم العالي. وينبغي أن تشمل العناصر الأساسية للمناهج الإصلاحية تعريف العنف السياسي ووقف تمجيد أشكاله المختلفة (ومنها الانقلابات العسكرية، وقمع الدولة، والحروب الأهلية، والإرهاب على المستوين الحكومي وغير الحكومي)، وتشجيع آليات حل غير عنيفة للنزاعات، واحترام التنوع والتفكير والفكر المختلف، والتأكيد على ضروريات الأمن البشري وأهميته في تحقيق الأمن على مستويات الدولة والمنطقة والعالم[٥٢].

**٢. على المديين المتوسط والطويل (خمس إلى عشر سنوات)**

**أ. إصلاح قطاع الأمن متغير أساسي**

تبقى احتمالات استدامة التحول من العمل المسلح إلى النشاط السلمي ضعيفة ما لم تحصل عملية إصلاح شاملة في قطاع الأمن[٥٣]. وينبغي أن يشمل الإصلاح تغيير في إجراءات العمل الأمني، وفي مناهج التدريب والتعليم، ومعايير القيادة والترقية، فضلًا عن الإشراف والمحاسبة من جانب المؤسسات المنتخبة والمؤسسات القضائية، وبصورة جزئية وتعاونية من جانب منظمات المجتمع المدني. فقد ساهمت انتهاكات قطاع الأمن وعدم محاسبة المسؤولين عنها في نشأة التطرف العنيف واستدامته. وبات ذلك خلاصة تجريبية مؤكدة في الدراسات الأمنية التقليدية منها، والنقدية.

**ب. موازنة العلاقات المدنية–العسكرية**

تُشتَق هذه التوصية مباشرة من توصية إصلاحات قطاع الأمن المذكور أعلاه. وهو يعني إعادة تشكيل العلاقات المدنية العسكرية وموازنتها بطريقة تجعل مؤسسات الدولة المسلحة عرضةً لمراقبة السلطات المنتخبة والقضائية ومساءلتها[٥٤]. فتفوق المؤسسات المسلحة على المؤسسات المنتخبة والقضائية/ الدستورية شكّل ظرفًا سياسيًا غدا فيه السلاح أهم من صناديق الاقتراع والقوانين، وصار السلاح أهم أداة للاستحواذ على السلطة السياسية والاحتفاظ بها. فمقارنة بالسلاح والانقلابات العسكرية، يُعد التصويت والدساتير والحكم الرشيد والإنجازات الاقتصادية والاجتماعية وسائل ثانوية للاستحواذ على السلطة والاحتفاظ بها، ويهمّش عدد كبير من الدول العربية دورها ويعدها كماليات.

**ج. إجراءات التسريح ونزع السلاح وإعادة الإدماج مكلفة، لكنها تستحق التكلفة**

تتعلق التوصية النهائية بأهمية إجراءات التسريح ونزع السلاح وإعادة الإدماج رغم تكلفتها. فتسييس هذه العملية وإخفاقها في ليبيا واليمن في أعقاب الثورتين الليبية واليمنية أسفرا عن ظهور عدة كيانات مسلحة (نظامية وغير نظامية) غير مقيدة بأي أطر مهنية أو دستورية أو قانونية أو أخلاقية. وسهلت تلك الظاهرة الموارد واللوجستيات اللازمة لأمراء الحرب، والمتطرفين اللذين يعتمدون العنف، وأصحاب المشاريع الإثنو–قومية والجهوية والانفصالية والطائفية العنيفة. وتُعد إجراءات التسريح وإنهاء مظاهر التسلح وإعادة الإدماج جزءًا لا يتجزأ من أي تحول نحو النشاط السلمي، وهي مرتبطة بطبيعتها بالإصلاح في قطاع الأمن وبالعلاقات المدنية–العسكرية. فبعد انتهاء أي صراع مسلح بتسوية، سترفض أغلبية التنظيمات المسلحة تسليم سلاحها وتسريح مقاتليها من دون توافر ثقة متبادلة بينها وبين المؤسسات المسلحة الرسمية أو وجود ضمانات منها أو ضمانات إقليمية/ دولية. ويتفاقم هذا المناخ حين يكون لدى المؤسسات المسلحة الرسمية تاريخ من الانتهاكات والاستهزاء بالقوانين والدساتير على نحوٍ جعلها تاريخيًا فوق الرقابة والمحاسبة. و رغم هذه المعوقات، فإن إجراءات التسريح ونزع السلاح وإعادة الإدماج تستحق تلك التكلفة الباهظة لأن نجاح التحول نحو النشاط السلمي أو فشله قد يتوقفان عليها.

---

**الهوامش:**

[١] عزمي بشارة، "ملاحظات افتتاحية لندوة من السلاح إلى السلام: التحولات من العمل السياسي المسلح إلى العمل السياسي السلمي"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، ٣ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٨، شوهد في ٢٠١٨/١٢/٢٠، في: https://bit.ly/2SbrpPx

[٢] تتسم هذه العينة بطبيعة عالمية عابرة للأقاليم والقارات، إلا أنها غير شاملة. فهي لا تتضمّن عمليات التحوّل التي شهدتها أميركا الشمالية وأستراليا، مثل حالات التحول الفصائلية والفردية لتنظيم الفهود السوداء في الولايات المتحدة (ولا سيما فرع التنظيم في ولاية إيلينوي)، وكذلك جبهة تحرير كيبيك في كندا.

[٣] بوسائل عسكرية حصرًا. انظر مثلًا:

Seth G. Jones & Martin C. Libicki, How Terrorist Groups End: Lessons for Countering al Qa' ida (Santa Monica: RAND Publications, 2008), p. 19.

[٤] Ibid., pp. 141-185.

[٥] Omar Ashour, The De-Radicalization of Jihadists: Transforming Armed Islamist Movements (London and New York: Routledge, 2009), pp. 12-18.

[٦] Carrie Manning and Ian Smith. "Political Party Formation by Former Armed Opposition Groups after Civil War," Democratization, vol. 23, no. 6 (2016), p. 973.

[٧] Omar Ashour (ed.), "Bullets to Ballots: Global Transformations from Armed to Unarmed Activism," Doha: ACRPS, (forthcoming in 2020).

[٨] The United Nations, "Plan of Action for Preventing Violent Extremism: Report of the Secretary-General," (15 January 2016), accessed on 24/12/2015, at: https://bit.ly/1n0F1wu

[٩] Jillian Schwedler, "Can Islamists Become Moderates? Rethinking the Inclusion-Moderation Hypothesis," World Politics, vol. 63, no. 2, (2011), pp. 347-376.

[١٠] Thomas Hegghammer, "The De-Radicalization of Jihadists: Transforming Armed Islamist Movements by Omar Ashour," Perspective in Politics, vol. 9, no. 2, (June 201), pp. 472-474.

[١١] Ashour, The De-Radicalization of Jihadists: Transforming Armed Islamist Movements.

[١٢] Jillian Schwedler, "Why Academics Cannot Get Beyond Moderates and Radicals," the Washington Post, 12 February 2015.

[١٣] Ibid; Schwedler, "Can Islamists Become Moderates? Rethinking the Inclusion-Moderation Hypothesis."

[١٤] أي تشمل الأبعاد الأيديولوجية والسلوكية والتنظيمية، ومن أبرز أمثلتها حالة الجماعة الإسلامية المصرية.

[١٥] ومن أبرز الأمثلة على الحالات "البراغماتية" حالتا الجيش الجمهوري الإيرلندي المؤقت (المملكة المتحدة)، والمؤتمر الوطني الأفريقي وجناحه العسكري "رمح الأمة" (جنوب أفريقيا).

[١٦] لعل أبرز عمليات التحول الفصائلي وربما أطولها هي حالة تنظيم أرض الباسك والحرية (إيتا) في إسبانيا، إذ إن التحولات الفصائلية بدأت منذ أواخر سبعينيات القرن الماضي إثر بدء عملية التحول الديمقراطي في إسبانيا، ولم تتوقف حتى تحول التنظيم كليًا في عام ٢٠١٧، ومثال آخر هو حالة تنظيم الجهاد المصري.

[١٧] William Zartman, Ripe for Resolution: Conflict and Intervention in Africa (Oxford: Oxford University Press, 1989).

[١٨] قد تبدأ المحفزات من تحسين الأوضاع في السجون والمعتقلات، وقد تنتهي بالمشاركة في الحكم أو الفوز بالسلطة (بوسائل دستورية سلمية)، وتشمل ما بينهما.

[١٩] نقصد بالمستوى الجزئي متغيرات على مستوى الأفراد، ونقصد بالمستوى المتوسط متغيرات على مستوى التنظيمات.

[٢٠] بشارة، "ملاحظات افتتاحية لندوة 'من السلاح إلى السلام: التحولات من العمل السياسي المسلح إلى العمل السياسي السلمي'".

[٢١] كتنظيمات دون الدولة تمارس العنف.

[٢٢] كمدنيين أبرياء.

[٢٣] بشارة، "ملاحظات افتتاحية لندوة 'من السلاح إلى السلام: التحولات من العمل السياسي المسلح إلى العمل السياسي السلمي'".

[٢٤] المرجع نفسه.

[٢٥] Omar Ashour, "Post-Jihadism: Libya and the Global Transformations of Armed Islamist Movements," Terrorism and Political Violence, vol. 23, no. 3, (2011), pp. 377-397.

[٢٦] Omar Ashour, "Fears over Islamists within Libyan rebel ranks," BBC News, 31 August 2011, accessed on 20/12/2018, at: https://bbc.in/2PnATVL

[٢٧] الشهر الذي أُعلنت فيه "المصالحة" رسميًا.

[٢٨] الشهر الذي اندلعت فيه الثورة الليبية.

[٢٩] مقابلة أجراها عمر عاشور في سنغافورة مع الجنرال دوغلاس ستون قائد الوحدة الحربية ١٣٤ بتاريخ ٢٤ شباط/ فبراير ٢٠٠٨.

[٣٠] Babak Dehghanpisheh, "Iraqi Prison Tries to Un-Brainwash Radical Youth," Newsweek, 8 August 2007, accessed on 23/12/2018, at: https://bit.ly/2rj0eX6

[٣١] Omar Ashour, "Islamist De-Radicalization in Algeria: Successes and Failures," Middle East Journal (1 November 2008), accessed on 23/12/2018, at: https://bit.ly/2rlZVLd

[٣٢] مصطلح ذو دلالة سياسية يستخدمه المسؤولون الجزائريون للإشارة إلى الحرب الأهلية الجزائرية في تسعينيات القرن الماضي.

[٣٣] Rachid Tlemçani, “Algeria Under Bouteflika Civil Strife and National Reconciliation,” Carnegie Papers, no. 7 (February 2008), accessed on 23/12/2018, at: https://bit.ly/2EffBs2; Human Rights Watch, “Algeria: New Amnesty Law Will Ensure Atrocities Go Unpunished: Muzzles Discussion of Civil Conflict,” (28 February 2006), accessed on 5/12/2018, at: https://bit.ly/2KXglTc

[٣٤] Gordon Clubb, “A Draw or a Defeat? How the IRA Transitioned from Arms to Peace?” in: Ashour (ed.), “Bullets to Ballots: Global Transformations from Armed to Unarmed Activism”.

[٣٥] Barbara Walter, “Why Bad Governance Lead to Repeated Civil War.” Journal of Conflict Resolution, vol. 59, no. 7 (2015), pp.1-31; Anna Gemtansky, “You Can’t Win If You Don’t Fight.” Journal of Conflict Resolution, vol. 57 no. 4, (2012), p. 710; Philip Keefer, “Insurgency and Credible commitment in Autocracies and Democracies,” The World Bank Economic Review, vol. 22, no. 1, (2008), pp. 33–61.

[٣٦] Nick Hatcheon, “Transformations after Defeats: ETA and the Basque armed struggle, 1959-2018,” in: Ashour (ed.), “Bullets to Ballots: Global Transformations from Armed to Unarmed Activism”.

[٣٧] Murat Yesiltas, “When Politics is not Enough: Explaining the Failure of the Peace Process and the PKK’s Urban Insurgency in Turkey (2015-2016),” in: Ashour (ed.), “Bullets to Ballots: Global Transformations from Armed to Unarmed Activism”.

[٣٨] Thula Simpson, “The Transformation of the ANC and Its Path to Power (1990-1994),” in: Ashour (ed.), “Bullets to Ballots: Global Transformations from Armed to Unarmed Activism”.

[٣٩] منذ عام ١٩٤٥ أو منذ الاستقلال، انخرطت ٩٠ في المئة من دول الشرق الأوسط والمغرب العربي في صراع عنيف واحد على الأقل، مقارنة بالنسبة العالمية التي تبلغ ٦٤ في المئة. انظر على سبيل المثال:
Frank Pfetsch and Christoph Rohloff, National and International Conflicts, 1945-1995: New Empirical and Theoretical Approaches (London: Routledge, 2000), p. 77.

[٤٠] Gates et al., “Trends in Armed Conflict and Security Crises, 1946-2014,” Peace Research Institute Oslo (PRIO), Conflict Trends (January 2016), p. 4; Kendra Dupuy and Siri Aas Rustand, “Trends in Armed Conflict and Security Crises, 1946-2016,” Peace Research Institute Oslo (PRIO), Conflict Trends (January 2016), p. 4.

[٤١] Audrey Kurth Cronin, “How Al-Qaida Ends: The Decline and Demise of Terrorist Groups,” International Security, vol. 31, no. 1 (Summer 2006); Audrey Kurth Cronin, “Historical Patterns in Ending Terrorism,” in: Ending Terrorism: Lessons for Defeating al-Qaeda, Adelphi Papers no. 394 (November 2007); United States Institute of Peace, “How Terrorism Ends,” Washington, D.C., Policy Brief (May 25, 1999); Martha Crenshaw, “Why Violence Is Rejected or Renounced: A Case Study of Oppositional Terrorism,” in: Thomas Gregor, ed., A Natural History of Peace (Nashville, Tenn.: Vanderbilt University Press, 1996); Jones. and Martin C. Libicki; Jeffrey Ian Ross and Ted Robert Gurr, “Why Terrorism Subsides: A Comparative Study of Canada and the United States,” Comparative Politics, vol. 21, no. 4 (July 1989).

[٤٢] مثل "ما شروط بدء التحولات؟"، "وما شروط استدامتها؟"، "وما المسارات المتنوعة للعزوف عن العمل المسلح؟" "وهل يحدث هذا التحول بعد انتصار عسكري، أم هزيمة عسكرية، أم تعادل في نزاع مسلح بين جماعة (جماعات) متمردة والسلطات؟

[٤٣] سلَّط الدكتور عزمي بشارة الضوء على قضيتَي "الخروج عن السياق" و"الخروج عن السياق التاريخي" وآثارهما في الدقة التحليلية وفي السياسات: "تنشأ المشاكل عندما يتجاهل تحليل هذه التيارات الفروقات في الظروف التاريخية التي تنشأ فيها الجماعات الإرهابية – سواء أكانت مسلمة أو يهودية أو مسيحية. (مثال، قارِن بين الفرق في نمو حركات شوفينية عرقية–دينية في وسط مجتمع قوةٍ محتلة وبين واقع الحياة تحت الاحتلال)"، انظر: عزمي بشارة، "الإرهاب؟ بموجب هوية الفاعل أم بموجب هوية الضحية؟"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، أوراق بحثية، كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٧، ص ١٨.

[٤٤] Christopher Boucek, “Saudi Arabia’s ‘Soft’ Counterterrorism Strategy: Prevention, Rehabilitation and Aftercare,” Carnegie Papers, no. 97 (September 2008).

[٤٥] Jeffrey Azarva, “Is U.S. Detention Policy in Iraq Working?” Middle East Quarterly, vol. 16, no. 1 (Winter 2009); Amit R. Paley, “In Iraq, ‘A Prison Full of Innocent Men,’” the Washington Post, 6 December 2008.

[٤٦] Christopher Boucek at al., “Opening Up the Jihadi Debate: Yemen’s Committee for Dialogue,” in: Tore Bjørgo and John Horgan (eds.), Leaving Terrorism Behind (New York: Routledge, 2009).

[٤٧] Marisa L. Porges, “The Saudi Deradicalization Experiment, Expert Brief,” Council on Foreign Relations, 22 January 2010.

[٤٨] برنامج "المناصحة" السعودي على وجه التحديد كان يعاني عدة إشكاليات منذ البداية، مقارنةً ببرامج أوروبا وأميركا اللاتينية، وذلك رغم توافر الدعم المالي الهائل. ويعود ذلك جزئيًا للخطاب الديني–السياسي المُستَخدم والمعتمد على تفسيرات "وهابية" للنصوص الإسلامية لتأكيد السلطة الدينية للملك، والشرعية الدينية المقدسة للعنف السياسي للدولة المملوكة له، وعدم شرعية العنف السياسي الذي يمارسه الآخرون، وتفسيرات طائفية قد يُفهم منها دونية مكونات مجتمعية وبشر آخرين (ومنهم النساء وغير السنّة وغير المسلمين)؛ مع وجود إشكاليات أخرى في التقييم النفسي، وفي انتقاء "المستفيدين" من البرنامج، وفي عمليات ما يسمى "الرعاية" (التواصل والرقابة والمراقبة) بعد التخرج من البرنامج.

[٤٩] انظر مثالَي "الجماعة الإسلامية" و"الجماعة الإسلامية الليبية المقاتلة" المذكورتين أعلاه.

[٥٠] أي إنه يمكن لتنظيم متحول بنجاح أن يؤثر في تنظيم مسلح آخر يكون أُنموذجًا له ويشجعه على التخلي عن العنف السياسي. وبشأن حدوث تأثيرات من ذلك النوع في العالم العربي وأميركا اللاتينية، انظر:

Omar Ashour, “De-Radicalization of Jihad? The Impact of Egyptian Islamist Revisionists on Al-Qaeda”, Perspectives on Terrorism, vol. 2, no. 5 (2008), accessed on 23/12/2018, at: https://bit.ly/2UkdAiX; Mathew Charles in Santa María de la Loma de Bicordó, “Farc Deal Opens Path for Colombia's Other Rebels: 'The Future has to be about War',” The Guardian, 7/1/2018, accessed on 23/12/2018, at: https://bit.ly/2CFCGzD; Gordon Clubb & Marina Tapley, “Conceptualising De-radicalisation and Former Combatant Re-integration in Nigeria,” Third World Quarterly (2018), accessed on 23/12/2018, at: https://bit.ly/2QQkGOb

[٥١] Stephen John Stedman, “Spoiler Problems in Peace Processes,” International Security, vol. 22, no. 2 (Autumn 1997), pp. 5-53.

[٥٢] United Nations Development Programme, “Threats to human security impede development in the Arab countries,” United Nations, 21/7/2009, accessed on 23/12/2018, at: https://bit.ly/2ro1Z5h; Simone Young, “Order From Chaos: Why human security is national security for Small Island Developing States,” Brookings, 12/6/2017, accessed on 23/12/2018, at: https://brook.gs/2UhrVNe

[٥٣] Youssef Chaitani, Omar Ashour and Vito Intini, “An Overview of the Arab Security Sector amidst Political Transitions: Reflections on Legacies, Functions and Perceptions,” United Nations’ Economic and Social Commission for West Africa (UN-ESCWA), (2013); Omar Ashour, “Security Sector Reform and the Arab Spring,” SETA (11 November 2014), accessed on 23/12/2018, at: https://bit.ly/2rm9gTl; Ṣāyigh, Yazīd. “Missed Opportunity: The Politics of Police Reform in Egypt and Tunisia,” Carnegie Paper (March 2015).

[٥٤] Azmi Bishara, “The Army and Political Power in the Arab Context: Theoretical Problems,” Arab Centre for Research and Policy Studies, Studies, 9 April 2017; Omar Ashour, “Collusion to Collision: Islamist-Military Relations in Egypt,” Brookings Papers, no. 14 (March 2015), pp. 1-50, accessed on 23/12/2018, at: https://goo.gl/9gxKxt; Zoltan Barany, How Armies Respond to Revolutions and Why (Princeton: Princeton University press, 2016).

## ٢٠١٩ سيكون العام الأسوأ فى حياة ترامب

**جون وينر ـ لوس أنجلوس تايمز ـ ٢٠١٩/١/٥**

بعض الرؤساء كان لديهم سنوات سيئة للغاية فى الحكم، فبالنسبة للرئيس (الأمريكى السابق ريتشارد) نيكسون، كان عام ١٩٧٤ (فضيحة ووترجيت) هو الأسوأ، والذى انتهى باستقالته، أما بالنسبة لبيل كلينتون، فقد كان الأسوأ هو عام ١٩٩٨ (فضيحة مونيكا لوينسكى)، والتى بلغت ذروتها فى عام ١٩٩٩، ولكنه تغلب على الأزمة وخرج منها أكثر شعبية من ذى قبل.

ومن السهل التوقع بأن العام الحالى سيكون الأسوأ على الإطلاق بالنسبة (للرئيس الأمريكى دونالد) ترامب، ولكن ليس واضحًا، حتى الآن، ما إذا كان سيتمكن من النجاة، مثل كلينتون، أو أنه سيُجبر على ترك منصبه، مثل نيكسون.

وقد كان عام ١٩٧٤ سيئا لنيكسون لأسباب سياسية، وذلك بسبب الجرائم التى ارتكبها فى جهود إعادة انتخابه عام ١٩٧٢، أما كلينتون فلم يكن للأحداث التى جلبته للمحاكمة فى مجلس الشيوخ أى علاقة بحملته السياسية، ولكن جريمته السيئة كانت شخصية بحتة، وهى علاقته بالمتدربة فى البيت الأبيض حينها، مونيكا لوينسكى، ولكنه نفى ذلك تحت القسم.

وتشمل غيوم العاصفة التى تتجمع حول ترامب أسبابا شخصية وسياسية معا، فهناك أكثر من ١٠ تحقيقات فيدرالية، وحكومية، بحقه وأولئك الذين عملوا فى حملته الانتخابية، كما أنه سيواجه قريباً تحقيقات شرسة، فى الكونجرس، من قبل الديمقراطيين فى مجلس النواب.

وهناك الكثير من التفاصيل فى قضية «روسيا جيت»، وفى دفاع ترامب، والمتورطين الآخرين، عن مجموعة من الجرائم، لكن ما يجرى تجهيزه الآن واضح للغاية: فضيحة فساد سياسى مع احتمال أن تكون أكبر من أى شىء رأيناه من قبل فى التاريخ الأمريكى.

فاللقاء الذى عقد فى برج ترامب، سيئ السمعة، حيث التقى صهر ترامب، جارد كوشنر، ورئيس الحملة الانتخابية، بول مانافورت، أحد المسؤولين الروس لتقديم المساعدة فى الانتخابات، قد يكون أسوأ بكثير من أى شىء حدث فى فضيحة ووترجيت، كما أن فضائح ترامب الجنسية ستكون أسوأ من قضية كلينتون أيضًا، وذلك فى حال تبين أنه انتهك قوانين تمويل الحملة فى محاولة شراء صمت النساء اللواتى أقام معهن علاقات جسدية.

ومع ذلك، هناك العديد من أوجه التشابه بين قضايا ترامب وفضائح الرؤساء السابقين، هذا إلى جانب بعض الاختلافات.

ويواجه ترامب أيضاً اتهامات محتملة لم يواجهها أيا من نيكسون، أو كلينتون، والسؤال الأكبر هو ما إذا كانت قضية «روسياجيت» بمثابة مقايضة عرضت فيها روسيا مساعدة ترامب فى الفوز بالانتخابات مقابل تخفيفه للعقوبات على موسكو، ربما سنعرف المزيد هذا العام حول ما فعلته روسيا بالضبط أثناء الانتخابات، وذلك من

خلال وسائل التواصل الاجتماعية، والهجمات الإلكترونية على الديمقراطيين، لكن السؤال الكبير سيظل متعلقا بمدى معرفة حملة ترامب بهذه الجهود، ومن هو الشخص المتورط فى الأمر.

كما يواجه ترامب ادعاءات بانتهاك قانون المخصصات فى دستور الولايات المتحدة، والذى يحظر على أصحاب المناصب الفيدرالية تلقى الأموال من الحكومات الأجنبية، أو حكومات الولايات، أثناء وجودهم فى مناصبهم، ويقول المحامى العام فى مقاطعة كولومبيا وماريلاند إن ترامب انتهك بند الأجور بتلقى أموال من حكومات أجنبية أثناء توليه منصبه، وذلك من خلال الفنادق المملوكة لعائلته.

وإذا لم يكن ذلك كافياً، فإن ترامب يواجه أيضاً تحقيقات فى مزاعم وجود أعمال غير قانونية فى مؤسسة ترامب، وبشأن عملية جمع الأموال، والإنفاق، من قبل لجنة تنصيبه.

وتحمل مشاكل نيكسون تحذيراً آخر محتملاً تجاه ترامب، حيث ستقوم لجان فى مجلس النواب، هذا العام، باستدعاء ضرائب الرئيس، وبالنسبة لنيكسون، فإن الأخبار التى أفادت بأنه انتهك قوانين الضرائب.

ولا نعرف ما إذا كانت ضرائب ترامب تتضمن عمليات خفض مشكوك فيها أم لا، ولكن يبدو من المرجح أننا سنكتشف الأمر هذا العام، وربما أيضًا، سنكتشف ما إذا كان الأمريكيين سيكونون أكثر تسامحًا معه عن نيكسون بسبب الاختلالات الضريبية.

وواجه كل من كلينتون ونيكسون إجراءات العزل، وأشك فى أن يستقيل ترامب فى النهاية، وأن يحصل على عفو مسبق عن نفسه وأولاده، قد لا يحدث ذلك حتى عام ٢٠٢٠، ولكن فى الوقت نفسه، سيكون عام ٢٠١٩ هو الأسوأ فى حياته.